



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف
مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية بعنوان:

أثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة
سعر صرف العملات الدولية

- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1997-2021

تحت إشراف الأستاذ:

د. زناقي سيد أحمد

من إعداد الطالبتين:

• أحمد يحيى شكرية

• بلهاشمي كريمة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

جامعة بلحاج بوشعيب

الدكتورة لخضاري نجاة

عين تموشنت

ممتحنا

جامعة بلحاج بوشعيب

الدكتور وهراني عبد الكريم

عين تموشنت

مشرفا و مقرا

جامعة بلحاج بوشعيب

الدكتور زناقي سيد أحمد

عين تموشنت

السنة الجامعية 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الشكر و الحمد لله الواحد العلي القهار الأول و الآخر و الظاهر و البطن، الذي
غمرنا بنعمه التي لا تعد و لا تحصى، و أهدق علينا برزقه الذي لا يفنى، فله الحمد
آناء الليل و أطراف النهار، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل عبده و رسوله سيدنا
محمد عليه أزكى الصلوات و أظهر التسليم، أرسله بقرآن مميز فعلمنا ما لم نعلم،
و حثنا على طلب العلم أين ما وجد.

لله الحمد كله و الشكر كله أن وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا
لانجاز هذا العمل المتواضع.

إن الشكر لموصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه ، من أول المراحل الدراسية حتى
هذه اللحظة أرفع شكري إلى:

أستاذي الدكتور المشرف "زناقي سيد أحمد "

على الدعم و المساعدة و المرافقة

أوجه شكري أيضا إلى الزوج المتالي على مساعدته

كما نشكر كل من أمد لنا يد العون من قريب أو بعيد

و في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز و جل أن يرزقنا السداد

و الرشاد و العفاف و الغنى.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا و نبينا محمد و على آله و
صحابه الميامين،

و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد:

إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي رمز الحب و منبعه...صوته
وصداه...و روحه ، أُمي الحنون

إلى روح من تشقت يداه و لم يدخر جهدا إلا سخره

في سبيل رعايتي ، أبي الغالي

أنار الله قبره و جعله روضة من رياض الجنة

إلى قرّة عيني زوجي و رفيق دربي

إلى إخوتي و أخواتي

إلى أستاذي الكريم "زناقي سيد أحمد"

إلى أساتذتي و أهل الفضل علي، الذين غمروني بالحب و التقدير و
التضحية و التوجيه

إلى أبناء إخوتي و أخواتي:

حنان، علي، إيمان، شكرية، فرح، يانيس

إلى كل من نسيم القلم و حفظهم القلب

إلى كل هؤلاء و هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

و أرجو أن يجعله ربي خالصا لوجهه و أن تكون فيه فائدة،

و يكتبنا مع طلبة العلم.

شكرية



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا و نبينا محمد و على آله و
صحابه الميامين،

و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد:

إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي رمز الحب و منبعه...صوته
وصداه....و روحه ، أُمي الحنون

إلى من تشقت يداه و لم يدخر جهدا إلا سخره

في سبيل رعايتي ، أُمي الغالي

إلى أختاي

إلى أستاذي الكريم "زناقي سيد أحمد"

إلى أساتذتي و أهل الفضل علي، الذين غمروني بالحب و التقدير و
التضحية و التوجيه

إلى كل من نسيم القلم و حفظهم القلب

إلى كل هؤلاء و هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

و أرجو أن يجعله ربي خالصا لوجهه و أن تكون فيه فائدة،

و يكتبنا مع طلبة العلم.

كرمة



ملخص:

تهدف الدراسة إلى إيضاح أثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات المتداولة في الجزائر خلال الفترة 1997-2021 ، وتحديد اتجاه تلك الآثار و طبيعة تأثيرها على الاقتصاد الجزائري . لتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة الممتدة 1997-2021 ، و شملت الدراسة القاسية فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي - فولر (ADF) و فيليب بيرون (PP) و تقديم النموذج و الكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين سعر الصرف الحقيقي و أهم المواد الأساسية و تقدير العلاقة في المدى القصير و المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة . ARDL

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي الفعلي، تسعير المواد الأساسية، نموذج الانحدار الذاتي، نظام الصرف المرن، نظام الصرف المعوم، الجزائر

Abstract:

The study aims to clarify the impact of pricing materials principal on the currency exchange rates in circulation in Algeria during the period 1997-2021, and to determine the direction of these effects and the nature of their impact on the Algerian economy. To achieve this goal, the study used annual data for a time series during the period 1997-2021, and the harsh study included examining the stability of the time series by applying the Dickie-Fuller test (ADF) and Philip Peron (PP), presenting the model, and detecting the presence of cointegration using the method The boundary between the real exchange rate and the most important fundamentals And estimating the relationship in the short and long term using the autoregressive model of lagging distributed time gaps. ARDL

Keywords: real effective exchange rate, pricing of principal materials, autoregressive model, flexible exchange rate system floating exchange system, Algeria.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و تقدير
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: : المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
03	المطلب الأول: الإطار النظري لتسعير المواد الأولية
08	المطلب الثاني: محددات التغير في تسعيرة المواد الأساسية
12	المطلب الثالث: الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف للعملات الدولية
25	المطلب الرابع: المحددات الأساسية لاختيار سعر الصرف
28	المبحث الثاني: أثر حساسية أسعار المواد الأساسية لتقلبات سعر الصرف
28	المطلب الأول: أثر قرارات تسعير المواد الأساسية على سعر الصرف
33	المطلب الثاني: قياس استجابة الأسعار لتغيرات سعر الصرف
34	المطلب الثالث: أهمية التسعير و أهدافه على سعر الصرف
37	المطلب الرابع: التوجهات الحديثة لأنظمة سعر الصرف في خلق نظام تسعير فعال
41	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
43	مقدمة الفصل
44	المبحث الأول: الدراسات السابقة الوطنية
44	المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية باللغة العربية
47	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الوطنية باللغة الأجنبية
49	المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
49	المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية باللغة العربية
50	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية باللغة الأجنبية

56	خاتمة الفصل
58	مقدمة الفصل
59	الفصل الثالث: دراسة استشرافية تنبؤية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية
59	لمبحث الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية
59	المطلب الأول: واقع نظام سعر الصرف الدينار الجزائري
65	المطلب الثاني: السياستين النقدية و المالية في الجزائر و علاقتها بسعر الصرف
67	المطلب الثالث: تطور أسعار المواد الأساسية في الجزائر
68	المبحث الثاني : صياغة و تحليل النموذج القياسي للعلاقة بين الأسعار العالمية للمواد الأساسية بالعملة الدولية على سعر صرف الدينار الجزائري
68	المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر الصرف
70	المطلب الثاني : نمذجة قياسية لاختبار استقرار السلاسل الزمنية
87	خاتمة الفصل
89	الخاتمة العامة
92	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	تطور نظام سعر الصرف الفعلي في الجزائر حسب (Reinhart- Rogoff :2017)	الجدول (01)
68	تعريف المتغيرات المستخدم في التقدير	الجدول رقم (02)
72	الجدول رقم 03 اختبار الوحدة باستخدام d'ADF و PP	الجدول رقم (03)
74	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود	الجدول (04)
75	الجدول يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية	الجدول رقم (05)
78	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	الجدول رقم (06)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
59	بيان تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار الأمريكي مقارنة مع الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2021.	الشكل رقم (1)
69	تطور أسعار المواد الأساسية خلال الفترة 1997-2021	الشكل رقم (02)
69	نموذج الارتباط الذاتي لنماذج دوال أسعار المواد الأساسية	الشكل رقم (03)
70	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند النموذج الأول بوجود حد ثابت	الشكل 04
70	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند النموذج الثاني بوجود حد ثابت و اتجاه عام	الشكل (05)
71	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند النموذج الثالث بدون حد ثابت	الشكل (06)
79	الأشكال البيانية لكل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP OIL	الشكل رقم (07)
80	الأشكال البيانية لكل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP AGRICULTURAL	الشكل رقم (08)
81	الأشكال البيانية لكل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP METALS	الشكل رقم (09)
82	الأشكال البيانية لكل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP	الشكل رقم (10)
83	اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع سعر الصرف)	الشكل (11)
83	اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع أسعار النفط)	الشكل (12)
83	اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع أسعار الزراعة)	الشكل (13)
84	اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع أسعار الزراعة)	الشكل رقم (14)
84	اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع أسعار المواد الأساسية)	الشكل رقم (15)
86	بيانات متغيرات الأسعار الأساسية للمواد الأساسية وفق سعر الصرف الفعلي الحقيقي	الشكل رقم (16)

مقدمة عامة

أ- توطئة

يعتبر موضوع أثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات الدولية من بين القضايا الشائكة في علم الاقتصاد ، حيث أصبح الموضوع يشكل حيزا لا متناهيا من اهتمامات صانعي القرار في معظم أنحاء العالم ، و ذلك نتيجة نشوء حالة من عدم الاستقرار في أسواق السلع العالمية ما زاد من تقلبات أسعار العملات العالمية و كذا أسعار الفائدة على الأوراق المحررة بتلك العملات ، و تظهر أهمية التعامل بالعملات الدولية كنتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية و العلاقات بين الدول التي يترتب عليها دفع مستورداتها من السلع و رؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية، و كذا قبض قيمة صادراتها من السلع و رؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية ، ما يحتم خلق أسواق لتبادل العملات الأجنبية و التعامل بها و تكون هذه العملية وفق نظام محدد حيث تتم معظم المدفوعات الخارجية عادة وفق نظام محدد يمثل في محدودية العملات الدولية و التي تسمى بالعملات الرئيسية حيث يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية الأولى في العالم ، إلا أن هذا لا ينفي أهمية العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني و الفرنك السويسري.

كما أن التعامل بين البلدان المختلفة ذات العملات المختلفة يدخل عنصرا اقتصاديا جديدا و هو سعر الصرف ، و يعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبر عنه بوحدات من العملة الوطنية ، و كأي سلعة يتحدد سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية ، أو سعر الصرف الذي تحدده السلطات النقدية في الدولة بطريقة ما، بحيث تأخذ في اعتبارها ظروف العرض و الطلب ، و على هذا فان سعر الصرف يعتبر متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤشرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية لاسيما أمام تسارع دور التجارة الخارجية و تسعير المنتجات و المواد الأساسية و الذي يعتبر الصمام الحساس في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يضيء عليه طابع الاختلاف الجذري في المضمون و الدلالة عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و هو أحد أهم الأركان الأساسية التي تركز عليها اقتصادات الدول في تحريك نشاطها باعتبار سعر الصرف أهم القنوات الفعالة للسياسة النقدية و مؤشرا مهما من مؤشرات الاستقرار النقدي لاسيما تسعير المواد الأساسية التي يعتبر بدوره مؤشرا أساسيا يرتكز عليه سعر صرف للعملات على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

في حين تعيش الجزائر تحديات و رهانات جديدة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خاصة أمام تدهور أسعار النفط و الهزات التي يشهدها العالم بين الحين و الآخر ، و كذا قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) التي شهدت تخفيضات متتالية الأمر الذي أثر على التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري، حيث أصبح الأمر حتمي في انتهاج الدولة لسياسة التنوع الاقتصادي و الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما منه الاستثمار الأجنبي و الافتتاح على الأسواق العالمية و العمل على إدخال مختلف السلع و الخدمات الوطنية التي يتعزز عليها الطلب، فالجزائر لا تفتقر إلى المقومات ، و الجدير انتهاج سياسة تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات و التخلص من لعنة الموارد الطبيعية و العلة الهولندية، و الافتتاح على الأسواق العالمية لاسيما فيما يخص المواد الأساسية خاصة الزراعية منها ، لضرورة تحقيق الأمن الغذائي القومي، الأمر الذي من شأنه تحقيق استقرار نقدي و رفع من قيمة العملة الوطنية الدينار الجزائري ، خاصة و أن العالم برمته يشهد تقلبات جيوسياسية و أزمات اقتصادية ، و كذا موجات الجفاف و تغيرات في المناخ و الاحتباس الحراري ، فمن أجل ذلك تعمل أقوى الاقتصادات على تحقيق أمن غذائي قومي ، على هذا

الأساس فان الرفع في قيمة صادرات الجزائر من السلع الأساسية يدعم رفع العملة الوطنية و استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالعملة الدولية ، نظرا لزيادة الطلب على السلع الأساسية لاسيما الغذائية منها و على رأسها القمح ، و قوة الطلب على هذه المادة من بين أساسيات التي تسعرها هي و غيرها من المواد الأساسية ، و بالتالي تتعدى العلاقة إلى سعر صرف العملة، و على هذا النهج تنبثق إشكالية البحث التي نسعى الى معالجتها من خلال هذه الدراسة و المتمثلة كالتالي:

ب - إشكالية البحث

الإشكالية: هل يمكن بناء نموذج قياسي مفسر لأثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات ، و ما هو واقع ذلك على اقتصاد الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي مختلف المفاهيم المتعلقة بتسعير المواد الأساسية و كذا أنظمة سعر صرف العملات ؟
- ما هي أهم النظريات و النماذج القياسية التي تحدد العلاقة بين تسعير المواد الأساسية و سعر صرف العملات ؟
- إلى أي مدى ساهمت السلاسل الزمنية في توضيح سلوك تسعير المواد الأساسية و أثره على سعر صرف العملات ؟
- إذا كان لتسعير المواد الأساسية أثر على سعر صرف العملات فما هو تأثير كلاهما على النمو الاقتصادي في الجزائر

ت - فرضية البحث:

نطرح الفرضية التالية من أجل إنجاز هذه الدراسة : إن تسعير المواد الأساسية له أثر إيجابي على أنظمة سعر صرف العملات في الواقع الجزائري. و بهذا الهدف من هذه الدراسة هو تحديد علاقة أسعار المواد الأساسية بأنظمة سعر صرف العملات و انعكاسها بالإيجاب على الواقع الاقتصادي الجزائري. و من أجل إثبات مدى صحة فرضية الدراسة ، سيتم انتاج المنهج الكمي الإحصائي من أجل اختبار العلاقة بين تسعير المواد الأساسية و أنظمة سعر صرف العملات و علاقتهم بالواقع الاقتصادي الجزائري، كذلك يتم انتاج المنهج الاستقرائي من أجل استقراء البيانات و المعلومات و كذا البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، معتمدين في كل ذلك على البرنامج الإلكتروني Eviews 9 ، من أجل الوصول إلى دراسة قياسية.

ث - أهمية الموضوع:

أما فيما يخص أهمية الدراسة حاولنا إبرازها في التقاط التالية:

- 1- تكمن أهمية الدراسة في كونها تعرفنا على الآثار التي تترتب لتسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات ، حيث يتم ذلك بعرض التغيرات التي عرفتها أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية ، كذلك تتجلى أهمية الدراسة إلى الإهتمام البالغ الذي أولته الدول للمواد الأساسية خاصة في ظل الأزمات التي تهمز

- العالم من الحين للآخر مثل أزمة كوفيد 19 ، و التقلبات الجيوسياسية كحرب روسيا و أوكرانيا سنة 2022 حيث أن المواد الأساسية تساهم في استمرارية دوران عجلة اقتصاديات هذه الدول.
- 2- التعرف على مدى مساهمة تسعير المواد الأساسية في مرونة أنظمة سعر صرف العملات، و علاقتها بالواقع الاقتصادي الجزائري، خاصة و أن الجزائر تشهد مرحلة تحول جديدة نحو تحقيق نمو اقتصادي و تنمية مستدامة.
- 3- تبرز أهمية الدراسة من خلال ما تساهم في إضافة معلومات و نتائج تتعلق بتسعير المواد الأساسية في الجزائر و دورها في خلق أنظمة سعر صرف للعملات الغاية منها بناء اقتصاد حقيقي جزائري باعتبار هذين المتغيرين من أهم المواضيع الحالية التي اهتم بها الباحثون عند دراستهم للنمو الاقتصادي في الجزائر.

ج - أهداف الموضوع:

(1)- الأهداف العلمية:

- التعرف على مشكل ارتباط الاقتصاد الجزائري بتسعير المواد الأساسية مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار المواد الأساسية في السوق العالمية.
- دراسة مدى تأثير أسعار المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات في الجزائر.
- بعض الدول لم تستطع لحد الآن من الوصول إلى هيكلية مبادلاتها الخارجية خاصة من صادراتها السلعية و هذا ما ينطبق على الجزائر و مشكل ارتباطها بهيكل تصديري و حيد يجعل من الاقتصاد الجزائري رهينا للظروف الاقتصادية و التي تحدث في السوق العالمي.

(2)- الأهداف العملية:

- إعطاء فكرة واضحة من منظور اقتصادي بشكل خاص و تموي بشكل عام و ضرورة إلقاء الضوء على أهمية المواد الأساسية و تسعيرها التي تجعل الاقتصاد أكثر منافسة على المدين القصير و الطويل و توجيه الاستثمارات إلى التنمية المستدامة للموارد الطبيعية بما يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد و إحداث نمو اقتصادي في الداخل و التوظيف الأمثل.
- السعي للوصول إلى اقتصاد حقيقي ضمن سياق التنمية المستدامة في الجزائر و الحياد على التبعية المطلقة للمحروقات.

ح - منهج الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية و إثبات صحة الفرضيات المتبناة و من أجل إثبات مدى صحتها ، سيتم انتهاج النهج الوصفي و التحليلي من أجل تحليل و إيضاح المعطيات لدراسة الموضوع ، كما سيتم انتهاج المنهج الكمي الإحصائي من أجل اختبار العلاقة بين تسعير المواد الأساسية و أنظمة سعر صرف العملات و علاقتهم بالواقع الاقتصادي الجزائري،

كذلك يتم انتاج المنهج الاستقرائي من أجل استقراء البيانات و المعلومات و كذا البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، معتمدين في كل ذلك على البرنامج الإلكتروني Eviews 9 ، من أجل الوصول إلى دراسة قياسية.

- المنهج الوصفي:

يخص الجانب النظري حيث قمت بتعريف المصطلحات و التقنيات لإيضاح معنى و محتوى هذه المعطيات و استعمالها كركيزة أساسية في تحليل الموضوع.

- المنهج التحليلي:

يوضح كيفية تحليل المعطيات للوصول إلى دراسة أثر تسعيرة المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات.

- المنهج الكمي الإحصائي:

المنهج الكمي الإحصائي من أجل اختبار العلاقة بين تسعير المواد الأساسية و أنظمة سعر صرف العملات و علاقتهم بالواقع الاقتصادي الجزائري

- المنهج الاستقرائي:

- من أجل استقراء البيانات و المعلومات و كذا البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، معتمدين في كل ذلك على البرنامج الإلكتروني Eviews 9 ، من أجل الوصول إلى دراسة قياسية.

خ - حدود لدراسة:

- الحدود الزمنية:

تقتصر الدراسة على المعطيات المدونة لدى بنك التسويات الدولية (The Bank For International Settlements) خلال فترة 1997-2021

- الحدود المكانية:

- أما الحدود المكانية فتتمثل في الدولة الجزائرية

د - مرجعية الدراسة:

لغرض دراسة الموضوع اعتمدنا على عدة مصادر من: كتب تنوعت بين عدة لغات حيث ركزت على العربية منه، التي تناولت مواضيع على سعر الصرف و أخرى تناولت مواضيع تسعير المواد الأساسية ، أطروحات و مذكرات تخرج بالجامعات الوطنية و العربية.

دراسات ، مقالات و بحوث تم إصدارها ضمن مجلات، و دوريات تصدر عن الجامعات و مراكز البحوث الوطنية و العربية، بالإضافة إلى منشورات في الأنترنت.

ذ - صعوبات الدراسة:

- لا يوجد بحث أكاديمي لا يعترضه شكل من أشكال الصعوبات العلمية و العملية و يمكن استدراج الصعوبات التي اعترتنا في ما يلي:
- قلة المراجع المتعلقة بالجانب النظري لا سيما منها المتعلقة بتسعير المواد الأساسية في الجزائر.
- بالنسبة للجانب القياسي:
- صعوبة الحصول على البيانات لإنجاز القياسات المبحوث عنها
- صعوبة التحليل برنامج ال Evsies لعدم برمجته في المقرر الدراسي

ر - مبررات اختيار الموضوع:

عندما ينطلق الباحث في دراسة أيّ موضوع لا بدّ من أن ينطلق من مشكلة يحاول إيجاد حلّ له ، و ارتأينا أن نقوم بدراسة قياسية لتدعيم دراستنا، عسى أن نجد الإجابة عن تساؤلاتنا الكثيرة فكانت مبرراتنا كالتالي :

أ- الأسباب الذاتية :

- تنبع رغبتنا في اختيار هذا الموضوع رغبة منا في إثراء مجالنا المعرفي من خلال فهم وتحليل الموضوع نظرًا لأهميته بالنسبة للاقتصاد الدولي على وجه العموم و واقع الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص.
- الموضوع جدير بالدراسة و ينسجم مع التخصص.
- قلة تناول الموضوع بالدراسة وحدثته.
- الموضوع له علاقة بالتقلبات الجيوسياسية و تناول دراسته قد توجي بحل للأزمات في المستقبل.

ب- الأسباب الموضوعية :

- يعتبر موضوع تسعير المواد الأساسية و تأثيرها على أنظمة سعر صرف العملات من أكثر الموضوعات التي لقيت اهتمامًا كبيرًا من النواحي المؤسسية و القانونية و الاقتصادية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول.
- التحسيس بأهمية اعتماد سياسات مالية و نقدية ذات نجاعة و فعالية و تبنيها لتوفير بيئة مشجعة وحوافز تناسب تفعيلها بما يتماشى و يساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول و الجزائر على وجه الخصوص .
- التحسيس بضرورة الخروج من التبعية المطلقة للمحروقات و اعتماد سياسات التنويع الاقتصادي و الاستثمار في القطاعات الأخرى المنتجة و الخالقة للقيمة المضافة للاقتصاد الجزائري

ز- هيكل الدراسة:

لقد كان موضوع بحثنا بعنوان أثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات -دراسة قياسية حالة الجزائر-، و من أجل الإحاطة بهذا الموضوع بدأت بمقدمة عامة و قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث كانت خطة البحث على المنوال التالي:

تناولت في الفصل الأول : المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية و ذلك بتقسيمه الى مبحثين،

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: أثر حساسية أسعار المواد الأساسية لتقلبات سعر الصرف

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الدراسات السابقة لباحثين جزائريين

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لباحثين أجانب

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملات الدولية للفترة بين (1997-2021)

المبحث الأول: تحليل واقع نظام الصرف في الجزائر و علاقته بتسعير المواد الأساسية

المبحث الثاني : صياغة و تحليل النموذج القياسي للعلاقة بين الأسعار العالمية للمواد الأساسية بالعملات الدولية على سعر صرف الدينار الجزائري

الفصل الأول:

المقاربة النظرية لتسعير المواد
الأساسية و علاقته بسعر الصرف
للعملات الدولية

مقدمة الفصل :

يتأثر تسعير المواد الأساسية بالعديد من العوامل بما في ذلك تكلفة الإنتاج و العرض و الطلب على المواد ، و التغيرات في العملات الدولية يمكن أن تؤثر على تلك العوامل . في الواقع عندما يحدث تغير في سعر العملات الدولية ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغير في سعر الصادرات و الواردات للبلدان التي تتداول بتلك العملات و يؤثر هذا التغير في الطلب على المواد الأساسية المصدرة من هذه البلدان و التي يمكن أن يؤثر في سعرها ،زيادة على ذلك يمكن أن تؤثر التغيرات في سعر الصرف على تكلفة الإنتاج للشركات التي تستخدم المواد الأساسية في تصنيع منتجاتها ، حيث يمكن أن يزيد تكلفة المواد الأساسية المستوردة عند ارتفاع سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملة التي يتم بها شراء تلك المواد، و بالتالي يمكن أن تؤدي التغيرات في سعر الصرف إلى تأثير في سعر المواد الأساسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، و من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مختلف مفاهيم التسعير و علاقته بسعر الصرف من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة .

المبحث الثاني : أثر حساسية أسعار المواد الأساسية لتقلبات سعر الصرف .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

المبحث الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة .

المطلب الأول : الإطار النظري لتسعير المواد الأولية

الفرع الأول: مفهوم التسعير

يعد السعر حجر الأساس للتسويق و هو يتميز بالمرونة، لأنه يمكن أن يتغير بسرعة بالمقارنة مع العناصر الأخرى. أي سلعة أو خدمة يتم بيعها للمستهلك لابد أن يتم تسعيرها ، حيث يخضع سعرها لمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية المحيطة بالسلعة أو الخدمة المقدمة .

للتسعير تعريفات عديدة :

- **التعريف الأول:** هناك من يعرفه على أنه الثمن الذي يدفع مقابل الحصول على سلعة أو خدمة لإشباع حاجة أو رغبة.¹
- **التعريف الثاني:**و هناك من يعرفه على أنه القيمة التبادلية للسلعة أو خدمة المعبر عنها في صورة نقدية.²
- **التعريف الثالث:**و يعرف أيضا على أنه القيمة التبادلية للسلعة أو خدمة المعبر عنها في صورة نقدية و التي يدفعها المستهلك للبائع السلعة أو خدمة مقابل الحصول عليها.³
- **التعريف الرابع:** و السعر من وجهة نظر المستهلك (المشتري) هي قيمة السلعة أو الخدمة التي تم تحديد ثمنها من طرف البائع و التي يترتب عنها منافع و فوائد، و السعر من وجهة نظر البائع هو الوسيلة الأساسية التي يحقق من خلالها عائد معيناً.⁴
- **التعريف الخامس:** من المفاهيم السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل للسعر:هو المبلغ النقدي الذي يكون الشخص (طبيعيا ، معنويا) المستهلك أو المؤسسة مستعد لدفعه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة معينة في مكان وزمان معينين.

الفرع الثاني نظريات التسعير

من أهم استعمالات السعر ، استخدامه لمعرفة سير الاقتصاد الوطني لأي دولة يتكون من مجموعة من المشاريع العامة و الخاصة . و الاتجاه المعاصر هو الاتجاه نحو القطاع الخاص في جميع الدول ، و بالتالي فإن الإلمام بنظرية السعر ضروري لأي فرد يريد التعمق في معرفة الكيفية التي يعمل بموجبها الاقتصاد الليبرالي . و يشكل الأساس لفهم الوضع الذي تدور حوله الصراعات الإيديولوجية و السياسة في العالم في الوقت الحاضر ، ومنه السعر يستخدم في المجالات الآتية :

¹ محمد إبراهيم عبيدات ، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر مدخل السلوكي ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، طبعة الأولى ، 2004، ص 19.

² زكريا أحمد عزام و علي فلاح الزعبي ، سياسات التسعير ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، طبعة الأولى 2011، ص 76.

³ طلعت أسعد عبد الفتاح ، التسويق الفعال الأساسيات و التطبيق ، الطبعة التاسعة ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1999، ص 182.

⁴ أمين عبد العزيز حسن : إستراتيجية التسويق في القرن الواحد و العشرين ، دار قباء للنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص 209 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

1- اقتصاد الرفاهية :

الرفاهية عرفها الأستاذ بيجو بأنها "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة". ويطلق في الغالب على نظرية السعر باقتصاد الرفاهية، حيث يتناول موضوع اقتصاد الرفاهية، السعادة الاقتصادية لأصحاب القرار كمستهلكين ومنتجين والطرق الإيجابية لرفع مستوى السعادة، فالدولة تسعى إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الواسعة إلى المسنين، وفاقدي البصر، وغير القادرين على العمل، وآخرين ممن هم غير قادرين على الاعتناء بأنفسهم وبالتالي تجعل السعر في متناول هذه الفئات وذلك عن طريق التدخل في مراقبة الأسعار وحماية المنتجين من جميع الأضرار .

2- السياسة الاقتصادية :

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات الحكومية التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وتستهدف هذه الإجراءات تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية وغيرها وتبنى هذه الإجراءات على ضوء الاقتصاد الكلي، كما تستهدف تحقيق التغيرات في توزيع الموارد الاقتصادية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. فتقوم الحكومة بتحديد بعض الأسعار، والتأثير على الأسعار الأخرى، كما تستهدف الضرائب، الرسوم الجمركية، القروض، الإعانات، ممارسة تأثيرات على أسعار السلع. فيقوم جهاز الأسعار بتوفير الأدوات الاقتصادية للتأثير على الأسعار والإنتاج.

3- الاقتصاد الإداري :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ يزداد اعتماد المؤسسات التجارية على المعلومات المنتظمة والأساليب الفنية المتعلقة بحقل العلوم الاجتماعية، وأصبحوا يستعملون نظرية السعر في تحسين وتطوير القرارات المتخذة في تحليل الطلب، تحليل التكاليف، طرق حساب الأسعار، والوصول إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة لتحقيق أرباح عظمى. وفي هذا المجال ظهرت أداة تحليلية جديدة ذات أهمية كبيرة في نظرية السعر ممثلة في البرمجة الخطية وبحوث العمليات، ودورها في إيجاد الحلول العديدة للمشاكل التي يتطلب حلها، وتقديم اختيارات مثلى ضمن حدود معينة، كإعداد البرامج الإنتاجية المختلفة لتعظيم الأرباح، وتخفيض التكاليف بناء على معطيات مختلفة (معرفة الإمكانيات للوحدة الإنتاجية وسعر بيع منتجاتها في السوق).

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

4- الفعالية الاقتصادية :

إن نظرية السعر تتناول القرارات الخاصة بالاقتصاد والفعالية والنتائج المترتبة عنها، فالالاقتصاد يعني تحقيق هدف بأقل موارد ممكنة، أي بأدنى تكلفة. كما أن الفعالية وجمان لعملة واحدة للوصول إلى حل مشاكل الاقتصاد الوطني بشكل واسع النطاق. يقوم الاقتصاديون العاملون في مختلف أوجه النشاط بتحليل التكاليف والمداخيل التي تساعد على اتخاذ أحسن القرارات في المجالات المتعددة مثل : تطوير المحيط المادي، وبالتالي الوصول إلى أقصى إشباع ممكن بموارد نادرة، وهذا بفضل معرفة جيدة للأسعار وآلياتها.¹

5- تحليل التسعير

تحليل التسعير هو تقييم إستراتيجية التسعير الحالية بهدف التعرف على فرص تغير الأسعار و التحسينات التي يمكن إجرائها . لا يقتصر تحليل التسعير إبان إطلاق منتج جديد أو جراء اختبار تسويقي ، بل من الحكمة أن تجري تحليلا للتسعير دوريا كل عام أو عامين لتقييم أسعار المنافسين و لاكتشاف توقعات المستهلكين. يعد تحليل التسعير إجراء وقائيا لحماية الشركة من حدوث تدهور في المبيعات و الأرباح و في كل الحالات يمثل ضرورة لاختيار إستراتيجية تسعير جديدة أفضل .

لابد على المؤسسات توفير قاعدة معلوماتية واسعة عن تكاليف وإيرادات المنافسين الرئيسيين للمؤسسة ، و معرفة مستويات أسعارهم و درجة جودة منتجاتهم ، و على هذا الأساس تقوم الجهات المختصة في إدارة التسويق بمهمة جمع هذه المعلومات و من مختلف المصادر الداخلية و الخارجية و تحليلها و بيان نقاط القوة و الضعف فيها بالنسبة لكل منافس رئيسي ، و كما يجب متابعة الأنشطة و السياسات السعوية الخاصة بالمنافسة من طرف المؤسسة لكي تتمكن من الصمود في السوق و تحقيق الحصة السوقية المستهدفة .

يمكن إجراء تحليل التسعير استنادا إلى الخطوات التالية :

- تحديد التكلفة الفعلية للمنتج .

- دونالد .س واتسن ، ماري هولمان ،نظرية السعر و استخدمتها ، ترجمة ضياء الموسوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،سنة 1992

¹

ص ص 42-43 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- فهم كيفية استجابة السوق المستهدف و قاعدة العملاء لهيكل التسعير بما يشمله من سعر و تخفيضات و عروض... الخ .

- تحليل أسعار المنافسين.

- فحص القيود القانونية و الأخلاقية التي تؤثر على التكلفة و السعر .

عند إجراء تحليل التسعير أي عند الحصول على المعلومات المطلوبة و الخاصة بأوضاع المنافسين من حيث مستوى الأسعار و التكاليف توظف و تستخدم هذه المعلومات كدليل لوضع سعر مناسب قريب من أسعار المنافسين . إذا كانت السلع المنتجة و المباعة من طرف المؤسسة مشابهة لسلع المنافسين من حيث الجودة ، فلا بد على المؤسسة استخدام سعر قريب من أسعار المنافسين ، و في حالة العكس فلن تكون المؤسسة قادرة على تحديد سعر مشابه لسعر المنافسين بل يجب أن تكون أسعارها أقل ، أما في حالة ما إذا كانت السلعة أجود من سلعة المنافسين فستكون المؤسسة قادرة على وضع سعر أعلى من أسعارهم.¹

الفرع الثالث: إستراتيجية تسعير المواد الأساسية

يقصد بإستراتيجية التسعير خطة طويلة الأمد تتضمن تحديد الهدف من التسعير و الوصول إليه ، بما ينسجم مع الأهداف العامة لإدارة المنظمة .

1- إستراتيجيات تسعير المنتجات الجديدة :

1-1 إستراتيجية قشط السوق :

أو ما يسمى بإستراتيجية فترة الاسترداد السريعة ، فالأساس الذي تقوم عليه هذه الإستراتيجية هو وضع سعر مرتفع للمنتج للحصول على الأرباح في أقصر- مدة ممكنة ، وبعدها يتم تخفيض السعر بشكل تدريجي ، تستخدم هذه الإستراتيجية عند إنتاج سلعة جديدة و طرحها في السوق لأول مرة أو أن تكون المنظمة هي المنتج الوحيد في السوق حيث أن كمية العرض تكون أقل من الطلب ، ومع دخول منتجين و منافسين جدد تبدأ المنظمة بتخفيض السعر تدريجياً ليتناسب مع أسعار المنافسين.²

✓ مميزات إستراتيجية قشط السوق :

- حصول المؤسسة على أكبر كمية من الموارد المالية التي تم استثمارها في عمليات الإنتاج و التسويق للسلعة الجديدة و في أقصر أجل .
- وسيلة فعالة لتقسيم السوق إلى قطاعات سوقية تختلف في مرونتها السعرية لطلب .

هادفي خالد ، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة : مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ،
مذكورة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013 ، ص 105 .

² محمد فريد الصحن ، التسويق (المفاهيم و الإستراتيجيات) ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 312 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- تعد من أكثر السياسات أمانا، فإذا شعرت الإدارة أن سعر مرتفع جدا تقوم بتخفيض السعر قليلا لتتال رضا المستهلك وبذلك تحقق أهداف المؤسسة.¹

✓ عيوب إستراتيجية قشط السوق :

- كلما كانت الحصة السوقية صغيرة ستعرض للمنافسة شديدة.
- للمحافظة على منتج بنوعية عالية يتطلب موارد كبيرة و حضور محلي ملحوظ في الأسواق الدولية .
- تتطلب هذه السياسة تعديلات على المزيج التسويقي عند قيامها بتخفيض الأسعار لاحقا بعد دخول المنافسة.²

2-1 إستراتيجية اختراق السوق (التغلغل) :

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس طرح سلع موضوع الاهتمام بأسعار منخفضة لفترة زمنية محددة، من أجل اكتساح السوق بأقصى سرعة ممكنة.³

✓ مميزات إستراتيجية اختراق السوق :

- تحقيق حصة سوقية أعلى و في أوقات زمنية قصيرة .
- استغلال الشبه الكامل للطاقت الإنتاجية المتاحة.
- ابتعاد المنافسين عن إنتاج السلعة نتيجة انخفاض نصيب الوحدة الواحدة من الأرباح .
- إنتاج كميات يسمح بتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة للسلعة بالاعتماد على عمليات أكثر كفاءة و فاعلية .

✓ عيوب إستراتيجية اختراق السوق :

بيع السلعة بسعر منخفض لا يحقق نقطة تعادل سريعة . و بالتالي تزداد المخاطرة في هذه الحالة الأمر الذي يتطلب زيادة الأسعار بالتدرج بعد الحصول على حصة سوقية جيدة.⁴

3-1 إستراتيجية التمييز السعري:

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس تقديم سلعة أو الخدمة الواحدة بأسعار مختلفة إلى القطاعات السوقية المتعددة ، و يتحدد الاختلاف في السعر على أساس المقدرة الخاصة بكل مستهلك على المساومة و أيضا على أساس درجة المنافسة في السوق ، و أيضا للاختلافات في المعدلات و الرسوم الجمركية و الاختلافات في أنواع و معدلات الضرائب ، و تتيح بعض الإعفاءات و الامتيازات فرصة تقليل تكلفة المنتج في السوق خاصة عند عرض المنتج بأسعار مختلفة في السوق الدولية يجب عليها تدعيم التمييز في الأسعار لتجنب تسرب المنتج من الأسواق المنخفضة السعر إلى الأسواق مرتفعة السعر.⁵

¹ عبد السلام أبو حنف ، أساسيات التسويق : الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 450 .

² العمر رضوان المحمود ، التسويق الدولي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، مصر ، الأردن ، 2007 ، ص 215 .

³ محمد إبراهيم عبيدات ، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر ، مرجع سابق ذكره ، ص 32 .

⁴ محمد إبراهيم عبيدات ، مرجع سابق ذكره ، ص 33 .

⁵ مصطفى محمود حسن هلال ، التسويق الدولي ، بدون سنة النشر ، ص 117 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعمات الدولية

2- إستراتيجيات تسعير المنتجات الحالية :

1-2 إستراتيجية ثبات السعر:

تحافظ هذه الإستراتيجية على تنافسية و حصة السوقية و ربحية المنتج، حيث تعمل على إبقاء المنتج يباع بأسعار التي حددت له عند طرحه أول مرة .

تستخدم هذه الإستراتيجية عندما ترغب المنظمة في عدم الدخول في حرب الأسعار مع المنافسين، لإعطاء انطباع جيد على جودة المنتج و أهميته للمستهلكين.

2-2 إستراتيجية تخفيض السعر :

تعد هذه الإستراتيجية دفاعية لمواجهة المنافسين أو القضاء عليهم إذ أنها تساهم في بناء حصة سوقية كبيرة إذا تمكنت المنظمة من الفوز على منافسين، و هدفها تحقيق متطلبات المستهلك في بيئة متغيرة.

2-3 إستراتيجية زيادة السعر :

هدفها الأساسي الذي تسعى إليه هو تحقيق الربحية خلال فترة التضخم ، تتطلب هذه الإستراتيجية مرونة منخفضة اتجاه السعر و مرونة عالية اتجاه العنصر- الآخر كالجودة و التوزيع و دعم عناصر المزج التسويقي الباقية لهذه الإستراتيجية¹.

المطلب الثاني : محددات التغير في تسعيرة المواد الأساسية

الفرع الأول:العوامل الداخلية في تسعير المواد الأساسية

وهي مجموعة العوامل الداخلية التي تستطيع الإدارة إلى حد كبير التحكم فيها و تغييرها ، على عكس العوامل الخارجية و التي تتميز بصعوبة السيطرة عليها. يتوقف تحديد السعر المناسب في كثير من الأحيان على الأهداف التي يسعى التسعير إلى تحقيقها وفقا للإستراتيجية التسويقية بشكل خاص ، و درجة الاختلاف في السلعة ، كذلك مكان السلعة في دورة حياتها ، و فلسفة الادارة ، المزج التسويقي و يجب على المنتج اتخاذ القرار المناسب فيما يخص إستراتيجية الإنتاج قبل تحديد السعر المناسب.

الفرع الثاني:العوامل الخارجية في تسعير المواد الأساسية

هي العوامل البيئية المحيطة الخارجية ، لذلك وجب التكيف مع هذه العوامل لإنتاج سياسة تسعيرية و من أهم هذه العوامل ما يلي :

¹ أحمد فهمي البرزنجي ، نزار عبد الحميد البرواري ، إستراتيجيات التسويق و التوريدات ، القاهرة ، مصر ، 2013 ، ص 199 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

1- طبيعة السوق و حجم الطلب :

الحد الأدنى للأسعار تحدده التكاليف عادة في حين الحد الأعلى للأسعار يحدده غالبا حجم الطلب. يجب التعرف على العلاقة بين السعر و الطلب و حجم الإنتاج في مختلف أشكال السوق قبل تحديد السعر وفقا لما يلي :

1-1 التسعير في ظل أشكال السوق المختلفة (المنافسة) :

باختلاف شكل السوق المتعامل معه تختلف سياسات التسعير ، و تميز أربعة أشكال السوق و هي :

أ - سوق المنافسة الكاملة : من مميزات هذا السوق وجود عدد كبير من المشترين و البائعين فيه و عدم القدرة على التحكم في الأسعار إذ يعتمد ذلك كلياً على حجم العرض و الطلب في السوق لتجانس المنتجات و المعرفة الكاملة بأنواعها و أسعارها .

ب- سوق المنافسة الاحتكارية: و من مميزات هذا السوق وجود عدد كبير من المشترين و البائعين ، التعامل مع المنتجات غير متجانسة و الاهتمام بالمنافسة غير السعرية ، أما فيما يخص التسعير في إطار هذا السوق ، فيتم التحكم في السعر عن طريق إضافة مزايا تنافسية للمنتجات تميزها عن غيرها من المنتجات المنافسة .

ت - سوق احتكار القلة يميز هذا السوق :

- وجود عدد قليل من البائعين يسيطرون على السوق .

- الاهتمام بالمنافسة السعرية .

- وجود عوائق لدخول السوق .

- سياسة التسعير تحدد من قبل البائعين و أحيانا بالاتفاق فيما بينهم ، و يجب الحذر شديد في عملية التسعير ، فإذا حاول أحد البائعين رفع السعر ترك ليخسر - حصته السوقية أما إذا حاول تخفيض السعر فالكل مجبر على إتباع ذلك أيضا .

ث- سوق الاحتكار الكامل : و من خصائصه

- وجود بائع واحد في السوق

- عدم وجود بديل للمنتجات المباعة

- تميز السعر بإمكانية التحكم فيه شرط عدم تجاوز الحد الأعلى المحدد من قبل الأجهزة الحكومية .

1-2 قناعة المستهلكين بالسعر و القسمة :

وفقا للمفهوم التسويقي الحديث يعتبر المستهلك الغاية و الوسيلة في تحقيق الهدف المنشود ، حيث يلعب دورا هام في عملية التسعير الذي لا يمكن إهماله ، فهو الذي يقرر الشراء و الامتناع عن الشراء بالسعر المحدد . لذلك يجب على متخذ قرار التسعير الأخذ بعين الاعتبار سلوك المشتري وفقا لما يلي :

- درجة حساسية المستهلك للسعر : اختلاف ردود أفعال المستهلكين اثر حركة سعر المنتج لأعلى أو أدنى .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

- الصورة الذهنية للمنتج عند المستهلك : الصورة الذهنية للمنتج تؤثر على مدى قبول المستهلك للسعر ، فكلما كانت ايجابية كلما كان المستهلك مستعد لدفع أسعار أعلى مقابل الحصول على منتج و العكس .
- درجة الربط أو الإدراك للسعر و المنافع المتوقعة : يقوم المستهلك غالبا بإدراك المنافع المتوقعة و إدراك السعر و الربط بينهما للوصول إلى مستوى القيمة المضافة التي يحصل عليها ثم يقرر الشراء من عدمه .

3-1 تحليل العلاقة بين السعر و الطلب :

هناك علاقة واضحة بين السعر و الطلب المتوقع إذ يزداد حجم الطلب بانخفاض الأسعار و العكس صحيح ، و يستثني من هذه القاعدة السلع الخاصة (التفاخرية) حيث أن الطلب يزداد مع زيادة الأسعار . كذلك هو الحال بالنسبة للسلع الرديئة للاعتقاد بوجودها المتدنية لذا يقل الطلب عليها رغم انخفاض سعرها¹.

1-3-1 المنافسون :

تعتبر المنافسة الحالية و المرتقبة من العوامل المهمة في تحديد أسعار المنتجات ، حيث أن تحديدها لا يتم بشكل مستقل عن أسعار السلع المماثلة أو البديلة في السوق².

2-3-1 العوامل الاقتصادية :تتأثر قرارات التسعير بالحالة الاقتصادية السائدة في البلد سواء كانت ايجابية أو سلبية . تتأثر قرارات التسعيرية من العوامل التالية:

- التضخم : ارتفاع الأسعار و عليه يكون على الموقين تكثيف الجهود في دعم مراكزهم السوقية .
- الانكماش : في هذه الحالة يستوجب على المؤسسات التدخل من خلال تخفيض الأسعار للمحافظة على الطلب في الحد الأدنى و المحافظة على الإنتاج بأحجام مقبولة .
- الكساد التضخمي : في حالة توافق الكساد و التضخم قد يواجه المنتجون ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم و نقص الطلب في آن واحد ، لذلك تبدأ محاولة تخفيض تكاليفها و حماية الأسعار من الاندفاع إلى الأعلى للمحافظة على الطلب ، و تخطيط هامش الربح.
- العجز و القصور : في حالة العجز على توفير بعض عناصر الإنتاج كالمواد الأولية ترتفع الأسعار . لذلك لابد التحكم في التكاليف الكلية و إقصاء المنتجات الضعيفة من خطوطها و الإبقاء على المنتجات الضعيفة من الضرورية للمستهلك و تعزيز السعر من خلال تبريره .
- الاعتبارات الأخلاقية :

يراعى الجانب الأخلاقي في إتخاذ القرارات التسعيرية لبعض السلع و المتمثلة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية للتسويق و التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع و مدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية له بأقل التكاليف ، بالأخص في السلع الضرورية إضافة إلى القيود القانونية التي تفرضها الدولة على بعض أسعار المنتجات³.

¹ حنين أحمد توفيق ، إدارة المبيعات و فن البيع ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، مصر ، 2001 ، ص 135 .

² محمد الصميدعي ، ردينة عثمان يوسف ، الأساليب الكمية في التسويق ، دار المناهج ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 108 .

³ علي الجياش ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 48-50 .

الفرع الثالث: طرق التسعير:

تتفق الأدبيات التسويقية على وجود عدد من الطرق التي يمكن أن تتبعها المؤسسات في تسعير منتجاتها ، من أهم هذه الطرق :

1- التسعير على أساس التكلفة :

تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق و أوضحها التي يمكن أن تعتمد عليها معظم الشركات في تسعير منتجاتها ، تعمل على إضافة هامش معين إلى مجمل التكاليف الثابتة و المتغيرة ، كما قد يكون هذا الهامش نسبة من سعر بيع المنتج نفسه ، و بالتالي فإن السعر الفعلي قد يكون أبعد ما يمكن عن السعر العادل الذي يعكس المنتج و خصائصه بشكل واضح¹.

نصت هذه الطريقة على إضافة نسبة مئوية معينة و تأخذ المعادلة الشكل التالي :

$$\text{السعر} = \text{التكلفة المتغيرة للوحدة} + \text{نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة} + \text{هامش الربح}^2$$

تتميز هذه الطريقة بمجموعة من المزايا أهمها :

- سهولة الحساب و تتطلب معلومات قليلة يمكن إدارتها بسهولة.
- المحافظة على استقرار الأسواق عند تغير الطلب و العوامل المؤثرة عليه.
- يشكل هذا المنهج ميزة تصب في الجانب الأخلاقي للمنطقة التي تطبقه .
- رغم مميزاتها إلا أنه لها عيوب أهمها :
- تجاهلها لظروف البيئة التسويقية الخارجية .
- صعوبة تحديد المعلومات الخاصة بالتكلفة .
- تجاهل دور منافسة في السوق .

- تستخدم الناتج العادي أو المعياري لتوزيع التكاليف الثابتة.

- تجاهل الدور الاستراتيجي للسعر على أساس التكلفة³.

2- **التسعير على أساس المنافسة:** بالاعتماد على هذا الأسلوب يتم التسعير لدى بالنظر إلى الأسعار المنافسين الرئيسيين ، و لا يعني أن تضع نفس سعر المنافس لكن يمكن أن تضع أقل أو أكثر ، لهذا لا يتم إعطاء أهمية كبيرة للتكاليف التي إنفاقها على المنتج.

يتحدد السعر بأحد الأشكال التالية :

أ – **التسعير في مستوى المنافسين :** تطبق هذه الطريقة إذا كانت المنافسة حادة في الأسواق و ليس هناك اختلاف بين السلع و المعروض ، حيث تقوم المؤسسة بوضع سعر لمنتجاتها يقارب الأسعار المعلنة في السوق من قبل المنافسين . و هذا الأسلوب يناسب السوق الذي يتميز بالمنافسة الكاملة .

¹ وسام أبو أمين، دور عوامل إستراتيجية التسعير في الحصة السوقية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة دمشق ، سوريا، 2014، ص37.

² عبد الفتاح النور ، استراتيجيات التسويق مدخل نظري و كمي ، دار الصفاء ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 305 .

³ زكريا أحمد عزام و علي فلاح الزغبي ، سياسات التسعير ، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2011، ص 196.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

ب – التسعير أقل من مستوى المنافسين : تختار هنا المؤسسة أن تحدد سعر أقل لمنتجاتها من أسعار المنافسين لجذب المستهلك و تحقيق حجم مبيعات كبير خصوصا إذا كانت المؤسسة متحركة في اقتصاديات الحجم .

ت – التسعير على أساس المنافسين : يتم تحديد أسعار أعلى من أسعار المنافسين في حالة تميز المنتج ببعض الخصائص التي لا توجد في السلع الأخرى المعروضة في السوق ، و تستخدم هذه الطريقة بنجاح في حالة الشركات التي تتبع إستراتيجية تمايز المنتج .¹

3- التسعير على أساس الطلب :

يتم تسعير المنتج على أساس الطلب حيث تقدير الكميات المطلوبة من السلعة عند مستويات مختلفة من الأسعار ، ثم يختار السعر الذي يحقق الأرباح مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج و التسويق و المصاريف الإدارية ، و العلاقة العكسية بين السعر و الطلب بصورة عامة تمثل في أنه كلما انخفض السعر ازداد الطلب على السلعة و العكس من ذلك صحيح.²

4 – التسعير القائم على نقطة التعادل :

تقوم هذه السياسة على تحديد نقطة التعادل التي يتساوى عندها حجم الإيرادات الكلية من التكاليف الكلية ، و تقوم هذه الطريقة على الموازنة بين النفقات و الإيرادات من جهة و بين حجم النشاط أو العمليات من ناحية أخرى خلال فترة زمنية محددة.³

المطلب الثالث : الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف للعملات الدولية

يعتبر سعر الصرف من بين الدعائم الأساسية في عمليات التبادل بين الدول، فهو يلعب دورا هام في رفع القدرة التنافسية للدولة وهو يعد الوسيلة الأساسية لتسوية مدفوعات الدولة.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

هناك عدة تعريفات لسعر الصرف نذكر منها مايلي :

✓ **التعريف الأول:** يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد وحدات النقدية لعملة معينة واجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.⁴

¹ محمد فريد الصحن ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 309-311 .

² محمد أمين السيد علي ، أسس التسويق ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 241 .

³ الصيرفي محمد ، مبادئ التسويق : دراسة نظرية تطبيقية ، مؤسسة حورس الدولية ، 2015 ، ص 115 .

⁴ موسى سعيد مطر ، شقيري نور موسى ، ياسر المومني ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 43 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

✓ **التعريف الثاني:** سعر الصرف هو سعر العملة الأجنبية بمقابل العملة الوطنية ، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملات الوطنية ، ويعرف على أنه عدد العملات الأجنبية التي تساوي وحدة واحدة من العملة الوطنية ¹.

✓ **التعريف الثالث:** و يقصد بسعر الصرف أنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى ، إذ تعتبر إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها ².

✓ **التعريف الرابع:** وكذلك يعرف على أنه وسيلة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعار السلع في الاقتصاد العالمي ³.

✓ **التعريف الخامس:** بالاعتماد على التعريفات السابقة يمكن تلخيص سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ، أي تحويل عملة محلية مقابل عملة أجنبية أو العكس حيث تعد العملة الأولى سلعة و الثانية سعرها.

الفرع الثاني: النظريات مفسرة و نماذج سعر الصرف

أولا : نظريات المفسرة لسعر الصرف

باعتبار سعر الصرف محور العلاقات التجارية الخارجية كان لابد من وجود سعر موحد من أجل سير المبادلات التجارية الخارجية ، و هذا ما جعل الاقتصاديين يتسارعون من أجل وضع نظريات تفسر- سعر الصرف.

أ – نظرية تعادل القدرة الشرائية :

و تتبلور الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قدرتها الشرائية في الخارج ، أن سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الخارجية ⁴.

تعود هذه النظرية للاقتصادي السويدي جوستاف كاسل الذي قام بصياغتها عام 1922 للإجابة عن التساؤل المتعلق بدراسة المحددة لتغيرات سعر الصرف ، حيث توصل إلى " نظرية تعادل القوة الشرائية " إذ تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عند تعادل القوة الشرائية في دولة أخرى ، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل ⁵.

و من خلال هذه النظرية نستنتج أن تغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين المستويات العامة للأسعار النسبية في بلدين طرفي التبادل الدولي وسعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية .

¹ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 6، الجزائر ، 2007 ، ص 96 .

² حمدي عبد العظيم ، سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1987 ، ص 31 .

³ فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الوراق للنشر ، الأردن ، 2004 ، ص 210 .

⁴ شقيري نوري و آخرون ، تمويل دولي و نظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2012 ، ص 167 .

⁵ شعيب بونوة و خياط رحمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، دراسة قياسية للدينار الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 05 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 ، ص 124 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

ب – نظرية تعادل أسعار الفائدة :

جاءت هذه النظرية لتصحيح ما أخفقت فيه نظرية تعادل القدرة الشرائية في تحديد و تفسير الكلي لسعر الصرف العاجل ، ظهرت هذه النظرية من قبل كينز عام 1923 ، كان لها تأثير على سعر الصرف العاجل و الآجل و هذا ما جعل منها عنصر هام في تفسير الانحرافات المؤقتة لأسعار الصرف عن قيمتها التعاقدية¹.

تعتبر هذه النظرية عن علاقة القائمة بين السوق النقدي و السوق الصرف، حيث تقوم على العلاقة القائمة بين السوق النقدي و السوق الصرف، حيث تقوم على العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة و أسعار الصرف.²

هناك قاعدة عامة تقول: تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح.³

ت – نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة) :

لقد وضعت أسس هذه النظرية من طرف الاقتصادي جون مينار كينز ، الذي اعتبر أن سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع كميات المعروضة منها و بذلك تشكل معجز و فوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العملات المختلفة .⁴

و من خلال هذه النظرية نستخلص أن سعر صرف العملة المحلية تحدده وضعية ميزان المدفوعات و ما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة ، و أيضا هذه النظرية تغاقلت عن جانب مهم و هو أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل في تحديد سعر الصرف بصورة مباشرة و غير مباشرة .

ث – نظرية كفاءة السوق :

يعتبر السوق كفاء إذا كانت الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة ، و إذا كانت تكاليف المعاملات ضعيفة و تغيرات أسعار الصرف عشوائية ، و بذلك يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل الإعلان عن معجز أو فائض ميزان المدفوعات ، معدل التضخم ... ، و هذا مفاده أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب ، كما أن التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على السعر الآتي المستقبلي ، نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ و تكاليف المعاملات .⁵

¹ شيباني سليمان ، سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 71 .

² messar moncef ; op-cit ; p 38 .

³ جمال الدين لعويصات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص 50 .

⁴ نواز عبد الرحمن الهيني ، منجد عبد اللطيف الحشالي ، مقدمة في مالية الدولية ، دار المنهاج ، عمان ، 2007 ، ص 125 .

⁵ سعد جيايدي مشكور العامري ، المالية الدولية ، دار زهران ، عمان ، 2008 ، ص ص 167 - 168 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

ج - نظرية كمية النقود :

تقوم هذه النظرية على مبدأ أن سعر الصرف ظاهرة نقدية بسبب تأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود ، إن عرض النقود يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية لكل بلد أما الطلب على النقود فيحدد بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة ، حيث أن سعر الفائدة يلعب دورا هام في تحديد سعر الصرف . إن زيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف ، و في حالة خفض سعر الفائدة يحدث العكس .

إلا أن سعر الفائدة يمكن أن يعمل في اتجاه متضاد عن معروض النقدي ، و يشفي كل منها أثر الآخر ، زيادة معروض النقد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بذلك تصبح السلع المحلية أعلى تنافسية فيخفض سعر الصرف ، و في حالة خفض المعروض النقدي يحدث العكس¹.

ثانيا : نماذج سعر الصرف

أ - النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف

إن شروط التعادل القياسي ، تعادل القوة الشرائية ، تعادل أسعار الفائدة ، تقييم علاقات التوازن بين سعر الصرف و مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة ، هذه المتغيرات التي تولد التوازن الاقتصادي الحالي يجب أن تكون ذات منشأ داخلي من أجل الحصول على نماذج إجمالية لتحديد سعر الصرف .

- نموذج MUNDELL FLEMING :

يعتبر نموذج مندل و فليمينغ رائدا في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية و المالية في اقتصاد غير مفتوح ، سواء في ظل نظام التعويم أو نظام ثبات معدل الصرف ، يركز هذا النموذج على حساب رأس المال و أخذ بعين الاعتبار درجة سيولة رأس المال و تأثيرها على طبيعة التحليل ، إن السيولة الدولية لرأس المال عامل أساسي يساهم في تحديد مدى فاعلية السياسات النقدية و المالية و اقتصاد مفتوح ، و تعد أيضا متغيرا أساسيا يحدد درجة استجابة معدل الصرف لتغيرات السياسة النقدية و المالية ، يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ، بسبب اتجاه أسعار الفائدة المحلية للانخفاض إذ يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج و انخفاض قيمة العملة المحلية ، تزداد تدفقات رأس المال إلى الخارج كلما ازدادت درجة سيولة رأس المال أو ازدادت حساسية تدفقات رأس المال بتغيرات سعر الفائدة ، و تتجه قيمة العملة المحلية إلى التدهور عند انتهاء سياسة نقدية توسعية ، وتكون قيمة العملة المحلية أقل حساسية للتغير نتيجة زيادة المعروض النقدي في حالة انخفاض درجة سيولة رأس المال . تتدفق رؤوس الأموال نحو الاقتصاد المحلي عند زيادة أسعار الفائدة المحلية ، و هذا ما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية . إن زيادة مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تدهور ميزان التجارة ، و هو ما يضغط على قيمة العملة

¹ سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري ن عمان ، ص 116 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

المحلية اتجاه التدهور درجة سيولة رأس المال هي التي تحدد أثر النهائي للسياسة المالية على معدل الصرف، طبقاً لتحليل مندل و فليمنغ يعتمد معدل الصرف على محددات أساسية هي :

: مستوى النشاط الاقتصادي المحلي Y

: مستوى النشاط الاقتصادي في الخارج Y^*

: مستوى أسعار الفائدة المحلية r

: مستوى أسعار الفائدة في الخارج r^*

يشير هذا النموذج إلى عدم جدوى السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام ثبات معدل الصرف ، مهما كانت درجة سيولة رأس المال و يكون التركيز في هذه الحالة على السياسة المالية الأكثر فعالية ، خاصة في حالة ما كانت سيولة رأس المال في درجة عالية .

✓ أما في حالة نظام تعويم معدل الصرف تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي كلما ازدادت درجة السيولة الدولية لرأس المال ، و من ثم تزداد قدرة البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية تتسم بالاستقلالية و الفعالية في ظل نظام التعويم عنه في نظام ثبات معدل الصرف ¹.

ب - النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار :

يقوم هذا النموذج على فكرة أساسية و هي أن سعر الصرف التابع للقيمة الجارية المخزون النقود و لمحددات الطلب على هذه النقود خاصة مداخل و أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية .

فرضيات النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار

✓ أسعار كل السلع مرنة.

✓ العملة المحلية تطلب من طرف المقيمين المحليين أما العملة الأجنبية فتطلب من طرف المقيمين الأجانب.

✓ الأصول المحلية و الأجنبية عبارة عن بدائل تامة قابلة للإحلال بشكل تام بالإضافة إلى الحركية التامة لرؤوس الأموال .

✓ عرض النقود و الدخل الحقيقي متغيرات خارجية .

✓ سريان نظرية تعادل القدرة الشرائية في كل فترة .

لقد وجهت انتقادات لهذا النموذج لافتراضه أن الأسعار مرنة و متغيرة على مدى القصير و عدم قدرته إلا في حالات إنشائية لمعدلات تضخم عالية على إعطاء تفسيرات حول سرعة تقلبات أسعار الصرف الأمر الذي أدى إلى إجراءات تعديلية عليه ².

¹ زينب قليل ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي و المالي ، تخصص مالية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2016 ، ص ص 62 - 68 .

² زينب قليل ، مرجع سابق ذكره ، ص 69 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- نموذج توازن محفظة الأصول المالية :

هو أحد أهم المداخل النقدية لتحديد سعر الصرف، يقدم أبعاداً أكثر عمقاً فيما يتعلق بالمتغيرات المحددة لهذه الأخيرة، بالإضافة إلى علاقات أكثر تشابكاً من تلك التي تقدمها النماذج الأخرى لتحديد سعر الصرف.¹

فرضيات هذا النموذج:

H₁ : يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب على الأصول المالية .

H₂ : السندات المحلية و السندات الأجنبية غير كاملة للإحلال .

يترتب على التغير في حالة رصيد الميزان الجاري إعادة الثروة بين دول العالم ، حيث تنتقل الثروة من دولة العجز إلى دول الفائض.²

- نموذج فقاعات المضاربة الرشيدة :

يستعمل مفهوم فقاعات المضاربة الرشيدة لتفسير تقلباً تسعر الصرف، حيث أصبحت هذه الأخيرة سمة بارزة للتجارة الراهنة لتعويم أسعار الصرف.

و عبارة المضاربة تطلق على انحراف سعر الصرف السائد في السوق عن قيمته المتوازنة الموافقة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

فرضيات هذا النموذج :

H₁ : تفترض النظرية الأساسية المالية كفاءة الأسواق المالية .

H₂ : الفقاعات المشاهدة ناتجة عن لا عقلانية الأعوان أو قصر نظرهم ، فحسب (O.BLANCHARD) 1977 و

(FLOOD & GARDER) 1980 و (O.BLANCHARD & WATSON) ، يمكن أن تكون الفقاعة

متوافقة مع السلوك العقلاني للأعوان

أساس النموذج :

$$S_t = \sigma S_t^n + b_t \quad (27-2)$$

حيث :

S_t: سعر الصرف السائد في السوق

S_tⁿ: سعر الصرف التوازني

b_t: فقاعة المضاربة

¹ نشأت الوكيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف ، شركة ناس للطباعة ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006 ، ص 313 .
² سليمة بوادي ، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار / أورو دراسة قياسية (2000-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 68-69 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

يرتكز هذا المفهوم على التوقعات الرشيدة لسعر الصرف بالتالي ينبغي افتراض معين فيما يتعلق بفقاعة المضاربة b_t كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$b_t = \beta E_t b_{t+1}$$

على هذا الأساس يمكننا التعبير عن سعر الصرف المتوقع بصورة رشيدة في الفترة القادمة كما يلي

$$E_t S_{t+1} = E_t S_{t+1}^n + E_t b_{t+1}$$

إذا كانت توقعات الأعوان لارتفاع قيمة عملة معينة مستقلة عن الأساسيات ، فإن انخفاض قيمة عملة معينة مستقلة عن قيمتها سيدفع سعر الصرف إلى الابتعاد عن قيمة الأساسية ، إلى غاية تحقق التوقعات و انفجار الفقاعة .¹

2 - النماذج النقدية لسعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف في هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة تشترك في فرضية الإحلال التام للأوراق المالية المحلية و الأجنبية مع وجود تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة. يعرف هذا النموذج ثلاثة أسواق و هي : سوق النقد المحلي و سوق النقد الأجنبي ، و سوق الأوراق المالية ، و إذا توازن كل من السوق المحلي و الأجنبي يستلزم بالضرورة التوازن في سوق الأوراق المالية و يمكن التمييز بين نوعين من النماذج النقدية :

أ- النماذج النقدية المرنة :

يتم حساب هذا النموذج دراسة كيفية تحديد سعر الصرف، و هو ما يسمى بأثر فيشر- و يمكن توضيح أثر فيشر الدولي كالتالي :

عرض الاقتصادي فيشر العلاقة التالية:

حسب أثر فيشر- الدولي أسعار الصرف الفورية تتغير بنسبة مساوية للفارق في معدل الفائدة و لكن في اتجاه عكسي ، إن الاستدلال الذي يكون القاعدة الأساسية لأثر فيشر الدولي هو كالاتي:

إذا لم تكن هناك قيود على حرية رؤوس الأموال فإن الدولة التي تتميز بارتفاع معدل الفائدة يحدث فيها ارتفاع في التدفق رؤوس الأموال باتجاهها ، وذلك إذا لم يكن هناك توقع في انخفاض عملتها .

ب - النماذج النقدية غير مرنة :

قام " درنبوش " في سنة 1976 بتقديم نموذج نقدي غير مرن حاول من خلاله تصحيح النموذج النقدي المعياري مع ملاحظة تقلبات أسعار الصرف الحقيقي .

¹ وليد بشيشي ، أثر تغير سعر الصرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 45 46 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- فرضيات هذا النموذج :

- دراسة أسعار الصرف في بلد صغيرة نسبياً بحيث لا تؤدي التغيرات في الاقتصاد إلى تغيرات تذكر مستوى الأسعار ، و في معدل الفائدة السائدين في السوق الدولية .

- يفترض تحكم التوقعات العقلانية في سلوك المتعاملين في أسواق المالية الدولية

- يفترض موازنة نقدية على مستوى الطويل، و لهذا على المدى القصير يمكن لسعر الصرف الاسمي و معدل الفائدة أن يتباعدا عن مستواهما في المدى الطويل، و يعتبر أن أسعار السلع غير مرنة في الأجل القصير و مرنة في الأجل الطويل ، و يقصد بهذا أن الأسعار تتباطأ على المدى الطويل ، حتى تعرض ببطء تصحيح المتغيرات الأخرى خاصة أسعار السلع¹.

الفرع الثالث: نظم و أنواع سعر الصرف:

1- أنظمة سعر الصرف :

خلال القرن العشرين عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساساً على أنظمة صرف مختلفة .

ويقصد بنظام الصرف هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات. تختلف العوامل التي تتفاعل في تكييف العرض و الطلب على الصرف، فتتحكم بذلك في تحديد سعره ، باختلاف نظم الصرف و المدفوعات والتي يمكن إجمالها في النظم التالية :

1-1 - نظم سعر الصرف الثابت :

في هذا النظام يكون سعر الصرف ثابتاً، و يتم في ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو مجموعة عملات صعبة أخرى بمعدل صرف ثابت و يرجع اختيار تلك العملات الصعبة لطبيعة العلاقات بين البلدين.

بموجب هذا النظام تتحدد قيمة العملة المحلية بصفة مباشرة نسبة للذهب و يترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف و عدم تغيره و ذلك في حالة توفر الشروط التالية² :

- تحديد معدل ثابت للعملة الوطنية إزاء الذهب ، أي يتم تحديد ما يقابل العملة و بشكل ثابت .
- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى ذهب و بالعكس ، و توفر القابلية و الحرية على ذلك و بدون أية قيود أو شروط و تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل
- حرية تصدير و استيراد الذهب إلى الخارج و بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه ، أي لا يتم دخول و خروج الذهب من و إلى الدول³

مميزات و عيوب نظام سعر الصرف الثابت:

¹ وليد بشيشي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 45 46 .

² دفلج حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2004 ، ص 212 .

³ سامر بطرس جلدة ، النقود و البنوك ، دار البداية ، عمان ، 2008 ، ص 30 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

✓ المميزات : لنظام سعر الصرف عدة مميزات نذكر منها ما يلي:

- يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط و التسعير و بالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات و التجارة الدولية .
- يضع قيود أو حدود على السياسة النقدية الداخلية .
- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي يسمح بممارسة سياسة السوق .
- يكون سعر الصرف مفيد إذا عرف بضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة .

✓ - العيوب : من أهم عيوب هذا النظام ما يلي :

- يؤدي نظام الصرف الثابت إلى المضاربة.
- الإبقاء على سعر الصرف الثابت يتطلب من البنك المركزي أن يكون جاهز باستمرار للتدخل .
- في نظام الصرف الثابت لا بد من توفر الحجم الكافي من احتياطات العملة الأجنبية¹.

1-2 نظام سعر الصرف الموم :

في أعقاب الحرب العالمية الأولى حدثت تقلبات في سعر الصرف بشكل واضح ، و هذا ما أدى بالعديد من الدول إلى تبني نظام الصرف المرن و بدل الثابت ، وفي ظل هذا النظام يكون سعر الصرف قابل للتغيير و التقلبات إلى أن يصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في الأجل القصير و في الأجل الطويل².

2- أنواع نظام سعر الصرف العائم هي:

1-2 التعويم الموجه أو المدار:

يتميز هذا التعويم بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، من خلال بيع العملة الوطنية بغرض زيادة عرضها و تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها أو شراء العملة من أجل الطلب عليها و ارتفاع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال³.

2-2 التعويم الكامل أو التنظيف :

قوى السوق الحر هي التي تحدد أسعار الصرف ، حيث لا تتدخل السلطة النقدية في البيع أو الشراء بغية التأثير على الأسعار القائمة و اتجاهات السوق ، في هذه الحالة يعد سعر الصرف العملة ما معبرا بصورة جيدة عن حالة الاقتصاد القومي لدولة العملة و عن مركز هذه العملة⁴.

مميزات و عيوب نظام سعر الصرف الموم :

1 إبراهيم الكراسنة ، " سياسة سعر الصرف "، ملتقى حول : دورة البرمجة المالية و السياسات الاقتصادية الكلية ، عمان ، 2007.

2 عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 142 .

3 محمد دويدرات ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 68 .

4 محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، طبعة الأولى ، 2004 ، ص 131.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

✓ المميزات :

- يحدد سعر الصرف بعوامل السوق و بالتالي فهم الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.
- أن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي ، و يكون فعال مع صدمات الخارجية .
- الطلب و العرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق .
- لا يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطيات صرف كبيرة و غير مستعملة .
- يسمح بإعادة التوازن ميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف ، و هو يضمن استقلالية السياسة النقدية للدولة ¹.

✓ العيوب :

- لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحضها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- يمكن أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية و نقدية و تضخم .
- تأثير آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية ².

3 - نظام الرقابة على الصرف :

هذا النظام الذي يتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية و تحكيمية من جانب الدولة و بالتالي تقوم معايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي يستند عليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف ، حيث تتدخل الدولة من أجل عملية الموازنة بين الطلب و العرض على العملات الأجنبية ، ومن شأن هذا التدخل التأثير على الأثمان و الدخول . و أساس الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من سعر الصرف الأجنبي على وجود الطلب الممكن بحيث تكون الدولة بمقتضى- هذا النظام المحتكر الوحيد للعملات الأجنبية ، حيث تفرض سيطرتها على مراقبة خروج و دخول العملات الأجنبية ³.

✓ مزايا تطبيق نظام الرقابة على الصرف :

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية .
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية من خلال رفض الترخيص بالصرف و التحكم في حجم طبيعة الواردات .
- دعم خطط التنمية الاقتصادية بإعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية
- الحد من ممارسة غسيل الأموال و منع هروب رؤوس أموال الوطنية .
- المحافظة على احتياطي البلد من الذهب و العملات الأجنبية.

¹ لخلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2009 ، ص 145.

² مولاي بوعلام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية " 1990-2003 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 14 .

³ عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ذكره ، ص 145 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- منع المضاربة على العملة الوطنية و تحقيق الاستقرار في قيمتها .

✓ عيوب نظام الرقابة على الصرف :

افتقاد هذا النظام المرونة اللازمة لتغيير سعر الصرف في الوقت المناسب .
إمكانية تهريب الأموال من خلال استغلال بعض الثغرات من القوانين الرقابة على الصرف .
تضييق حرية المعاملات الاقتصادية و تقليص حجم وقت التجارة الخارجية ¹.

✓ أنواع سعر الصرف

يحتل سعر الصرف مكانة أساسية في السياسات النقدية حيث يلعب دورا مهم لإتمام الصفقات الخارجية بين الدول يأخذ سعر الصرف أنواع تتمثل فيما يلي :

1 - سعر الصرف الاسمي :

هم مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ن حيث تتم عمليات بيع أو شراء أو تبادل العملات حسب قيم هذه العملات ، يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفق الطلب و العرض عليها في سوق الصرف لحظة زمنية ما ، و يمكن لسعر الصرف الاسمي أن يتغير طلبه أو عرضه بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد ، إذ أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري و الذي يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار ².

ينقسم سعر الصرف الاسمي : معمولى به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية يستند على الأسعار المعلنة بالفعل الرسمي ، كلما كان سعر عادلا كلما كان سوق متوازن توازن فعلا .

2- **سعر الصرف موازي** : هو المعمول به في الأسواق المرنة ، هو سعر غير ثابت و غير معلن رسميا ، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد ³.

3- سعر الصرف الحقيقي :

يعرف على أنه نسبة مستوي للسعر العالمي لسلع المتاجرة بها إلى الأسعار المحلية المقاسة بعملة مشتركة .
يعرف أيضا على أنه يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من سلع محلية ، أي هو يقيس القدرة على المنافسة و يساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذهم قراراتهم ⁴.
تظهر العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الحقيقي

$$TCR = TCN \cdot \frac{IPL}{IPC}$$

حيث :

TCR : سعر الصرف الحقيقي

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات سعر الصرف ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2016 ، ص ص 156- 157 .

² الحلو موسي البخاري ، مرجع سابق ذكره ، ص 120.

³ العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 23 ، نوفمبر 2003 ، ص 4.

⁴ عبد الحميد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 104.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

TCN : سعر الصرف الاسمي

IP_L : مؤشرات الأسعار المحلية

IP_E : مؤشر الأسعار الأجنبية

4 - سعر الصرف الفعلي :

هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف للعملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة. حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها و أهميتها في التجارة الخارجية ، فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة المحلية في الأسواق دولية.¹

و ينقسم بدوره إلى نوعين

أ- **سعر الصرف الفعلي الاسمي** : يعبر عن العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبر عنها بالقيمة المجمعمة لسلة عملات أجنبية أخرى و في فترة زمنية ما . و هو يفسر- تغير القيمة الاسمية لمجموعة ثابتة من العملات نتيجة تحركات سعر الصرف الاسمي ، و هو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات .

ب- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي الاسمي المعدل بنسبة مستوي العام الأسعار بين البلد المتعامل و البلد محل الدراسة. و هو أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية للعملة في دولتين و من خلاله يقاس كيفية تغير سعر صرف بلد تجاه شركائه التجاريين²

ت - أدوات وخصائص سعر الصرف :

أولاً : أدوات سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية ، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية و هذا من خلال تميزها بأدواتها و أهمها :

1 - تعديل سعر الصرف العملة :

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة و إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور العملة ، و تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط .

- إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

¹ محمد حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000 ، ص 75 .

²عبد المجيد فدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 105 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
 - استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.
 - 2- استخدام احتياطات الصرف:** في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.
 - 3 - استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إنبهار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.
 - 4- مراقبة الصرف:** تقضي - سياسة مراقبة الصرف- بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضارين، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:
 - منع التسوية القبلية للواردات.
 - الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة
 - تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.
 - حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعميم.
 - 5- اقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها.¹
- ثانيا : خصائص سعر الصرف**
- باعتبار أن سعر الصرف هو عملية تتم دوليا بين أعضاء مختلفة أو بين حكومات مختلفة ، فهذه العملية تخضع لمعايير ، و على هذا الأساس يتصف سعر الصرف خصائص نذكر منها ما يلي :
- 1 - التحكم :** هذه الخاصية تعني وجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح ، حيث يكون شراء العملة في السوق و التي يكون فيها السعر منخفضا و بيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا .²
- يوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكم فيها يتعلق بتبادل العملات و يمكن اختصار هذه الأنواع فيما يلي :
- عمليات التحكم المباشر : هي التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين .

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 134-137.

² د.محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، البار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 218 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- عمليات التحكم غير مباشر : هذا النوع من التدرج يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة بدلالة عملة ثابتة ¹.

- عمليات التحكم على معدلات الفائدة :

عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين ينشأ هذا النوع من التحكم ².

2 - المضاربة :

تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح ، و تكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، من خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف ، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط أما عن الذي يتوقع ارتفاع العملة بالمضارب على الصعود .

3 - التغطية :

هذه العملية و لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات سعر الصرف يتم اللجوء إلى عملية الصرف الآجل ، حيث في هذه الخاصية على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد من الأخطار الصرف و على قيمة عوائدها بمد فرقاتهم بالعملة الصعبة المتحصل عليها من الصفقات التجارية الخارجية ³.

المطلب الرابع : المحددات الأساسية لاختيار سعر الصرف

الفرع الأول: سعر الصرف و معدلات الفائدة

حسب فيشر- يجب أن تتعادل أسعار الفائدة المحلية مع أسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع غي التغير في سعر الصرف ⁴.

إن الطلب على عملة بلد ما شكليين، الرغبة في شراء المنتجات مثلاً شراء المنتجات الأمريكية و الرغبة في شراء السندات ذات القيمة بالدولار. مثلاً سندات الحكومة الأمريكية و السندات التي تصدرها الشركات الأمريكية فعندما تصبح سندات الولايات المتحدة أكثر جاذبية، فإن الطلب على الدولار يزداد و بالتالي يرتفع سعر صرف الدولار، و إن الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية و السندات الأجنبية إنما تتوقف على الفرق في سعر صرف الفائدة، و الذي هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مطروحا منه متوسط أسعار الفائدة الأجنبية ، فعندما يرتفع سعر الفائدة في أمريكا و مع ثباتها في الدول الأخرى، فإن الفرق بين أسعار الفائدة يزداد و بالتالي فإن سعر الصرف الدولار يرتفع.

¹ د. محمود يونس ، مرجع سابق ذكره ، ص 219 .

² د. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2005 ، ص 96 .

³ د . محمود يونس ، مرجع سابق ذكره ، ص 221 .

توماس ماير ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، جامعة كاليفورنيا ، ترجمة عبد الخالق أحمد ، دار المريخ ، السعودية ، 2002 ، ص 671⁴ .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

الفرع الثاني: سعر الصرف و التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية ، إذا أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع و الخدمات، و بالتالي ترتفع أسعارها محليا ، كما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من قدرتها في المنافسة الخارجية و في نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يزداد، و هذا يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري و من ثم ميزان المدفوعات و بالتالي على استقرار سعر الصرف ، يؤثر سعر الصرف في التكاليف و الأسعار سواء داخلية أو خارجية ، و هذا ما يفسر- العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار و سعر الصرف ، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتبادل القوى الشرائية ، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد و انخفاض المستوى العام للأسعار ، هذا من الناحية النظرية¹

الفرع الثالث: سعر الصرف و الميزان التجاري و المدفوعات

1 - سعر الصرف و الميزان التجاري :

رصيد الميزان التجاري تشكل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات ، إذا ارتفعت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون قد حقق الميزان التجاري فائضا ، و في حالة العكس يحقق عجز.²

للصادرات و الواردات تأثير مباشر على سعر الصرف بلد ما، فعند ارتفاعه بالنسبة للعملة الأجنبية فإن الصادرات تصبح أعلى مقومة بالعملة الأجنبية مما يزيد معه انخفاض في مقدار الصادرات ، و في نفس الوقت فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات ، و مع انخفاض الصادرات و زيادة الواردات فإن زيادة سعر الصرف الأجنبي تؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات.³

2 - سعر الصرف و ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو سجل خاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلد و بقية العالم ، يوجد حسابان مهمان في ميزان المدفوعات هما الحساب الجاري و حساب رأس المال ، كما يحتوي الحساب الأول على الميزان التجاري للسلع و الخدمات و كذلك دفعات التحويلات.⁴

تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.⁵

و في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن ، و تؤثر تغيرات سعر الصرف على

¹ زاكي رمزي ، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية .جامعة الدول العربية ، ص 60.

² شافي محمد زكي ، مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1970، ص 27.

³ الجليل أحمد و آخرون ، نظم و سياسات أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، 2003 ، ص 146 .

⁴ تومي صالح ، مرجع سابق ذكره ، ص 292 .

⁵ توماس ماير ، مرجع سابق ذكره ، ص 647.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

ميزان المدفوعات ، و يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا ، و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى عكس ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹.

تتوفر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عند حدوث اختلال فيه ، و تتمثل هذه الطرق في تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية ، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص قياسيا بالعملة الأجنبية².

إن رفع أو تخفيض سعر الصرف يلعب دورا أساسيا في تصحيح الاختلال الأساسي لميزان المدفوعات ، و لضمان تخفيض أو رفع سعر العملة يجب أن تتوفر مجموعة من الظروف المتوالية³.

الفرع الرابع: سعر الصرف و السياستين النقدية و المالية

أن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر على تحديد سعر الصرف و ذلك من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات المحلية و التي ينتج عنها زيادة التكاليف للصادرات⁴.

و هذا إما يجعلها غير قادرة على منافسة ناظراتها في الدول الأخرى ، و بالتالي ينخفض عليها الطلب جراء اقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية⁵.

إن العلاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية و قيمة العملة في الخارج ، إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي عندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود ، بمعنى ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي و سعر الفائدة و هو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات و بالتالي تزداد قيمة عملة الدولة .

إن إتباع سياسة نقدية محددة عندما يقوم البنك بتخفيض كمية النقود المعروضة يعد عامل آخر يؤدي إلى رفع قيمة العملة⁶.

¹ الحجار بسام ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مؤسسة دار الريحان للنشر ، طبعة الأولى ، بيروت ، 1999 ، ص 135 .

² حشيش عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، لدار الجامعية ، 1993 ، ص 77 .

³ الحجار بسام ، مرجع سابق ذكره ، ص 65 .

⁴ مصطفى سلمان حسام عماد الصعيدي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 177.

⁵ سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الجزء الثاني ، الكويت ، 2000 ، ص 216.

⁶ الحجار بسام ، مرجع سابق ذكره ، ص 130.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

المبحث الثاني : أثر حساسية أسعار المواد الأساسية لتقلبات سعر الصرف

المطلب الأول : أثر قرارات تسعير المواد الأساسية على سعر الصرف

الفرع الأول: قرارات التسعير

يعد قرار التسعير واحدا من أهم القرارات التي تواجه الإدارة ، فهو يؤثر في إمكانية تسويق المنتج و مستوى الربحية بشكل مباشر، إضافة إلى قدرة المنشأة على البقاء في السوق و الاستمرار في المنافسة .

يمكن اعتبار قرارات التسعير من أهم القرارات التي تواجهها المؤسسات لأنها تؤثر على القدرة في استمرارها ، وذلك لأنها ترتبط ببيع منتجاتها بأسعار تغطي تكاليف الإنتاج ، و لهذا يلزم هذا القرار الاعتماد على معلومات دقيقة متحصل عليها من تقنيات علمية حديثة .

1 - أنواع قرارات التسعير :

تختلف البيانات و المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قرارات التسعير باختلاف المدى الذي تغطيه هذه القرارات

أ - قرارات التسعير قصيرة الأجل : و هي التي تغطي الكثير من الحالات التي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة و عاجلة . مثل ما هو الحال عند قبول أمر خاص بسعر منخفض يزيد عن التكلفة المتغيرة للوحدة ، و يعتمد في هذه الحالة قرار التسعير على وجود أو عدم وجود طاقة فائضة لدى المؤسسة .

ب - قرار التسعير طويل الأجل : و هي التي يجب أن تغطي التكاليف الكلية للمنشأة في الأمد الطويل لتمكن من الاستمرار في نشاطها و غالبا ما يتم إضافة نسبة معينة أو مبلغ معين على التكاليف الكلية للوصول إلى السعر المستهدف لتأمين الربح المرغوب فيه للمنشأة .

1-1 العوامل التي تؤثر في قرارات التسعير:

✓ **الزبائن :** و يكون تأثير الزبائن على السعر من خلال الطلب ، لذلك لا بد على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر زبائنها في قرارات التسعير ، فالسعر المبالغ فيه قد يكون سبب في رفض الزبائن لمنتجات المنشأة و تحويلها لمنتجات بديلة أو منافسة .

✓ **المنافسون :** لا بد من أخذ وجود المنافسين في الاعتبار عند اتخاذ قرارات التسعير . أصبح أمر معرفة تكاليف المنافسين أمرا هاما لأغراض التسعير . كما أن تقلبات أسعار صرف العملات للبلدان المختلفة تؤثر بدورها على قرارات التسعير .

✓ **التكاليف :** تؤثر التكاليف في تحديد سعر بيع المنتج أو الخدمة . و تقوم المنشآت عادة بتسعير منتجاتها بسعر يزيد عن تكاليف إنتاجها ، و يختلف تأثير التكاليف في الأسعار باختلاف نوع المنتج أو الخدمة.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

المنتجات التي تتصف بالتجانس تحدد أسعارها من قبل السوق وفقا لعوامل العرض و الطلب و المنتجات التي لا تتميز بالتجانس يتم تحديد أسعارها بالاعتماد على التكاليف جزئيا ، و هنا تلعب المعلومات ذات العلاقة بالتكلفة دورا هاما عند اتخاذ قرار التسعير .

✓ عوامل سياسية و قانونية و بيئية :

هناك عوامل سياسية و قانونية و بيئية تؤثر على أسعار السلع و الخدمات إضافة إلى العوامل سابقة الذكر¹

الفرع الثاني: تعويم الصرف على أي مدى هو قرار صائب

شهدت أنظمة سعر الصرف تطور وتعدد عبر التاريخ ، من حيث تبنيها من طرف الدول ، إذ أن كل الدول تقوم بإتباع نظام صرف يتماشى مع طبيعة اقتصادها ، نظام تعويم لسعر الصرف يعد هو السائد و الغالب في معظم البلدان حاليا و الذي يتم التصرف فيه من خلال سوق الصرف الأجنبي . و في ظل هذا النظام يترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض و الطلب ، و يتحدد سعر الصرف عند المستوي الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف .

هناك شكلان للتعويم نذكرهما :

- 1- **التعويم الحر** : تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب ، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف ، من خلال تخصيص أرصدة في الاحتياطات النقدية و الذهب ، تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي و من أجل حماية سعر الصرف من عمليات المضاربة .
- 2- **التعويم المدار** : في هذه الحالة تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين و وفق هذا التعويم تتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بصفتين ، فتتدخل بصفة مشتريا لعملتها لأجل زيادة الطلب على العملة ليرتفع السعر التوازني و بالتالي يرتفع سعر صرفها ، و تتدخل بصفة بائع لأجل خفض سعر الصرف من خلال زيادة المعروض من العملة الوطنية و بالتالي انخفاض السعر التوازني لهذه العملة².

تأثير نظام التعويم على أسعار الصرف :

في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لجأت بعض الدول إلى تعويم عملتها ، بعد فشلها في المحافظة على استقرار قيمة عملتها نتيجة تزامن هذه المحاولات مع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي خاصة بعد حرب فيتنام ، أدت هذه العوامل إلى اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي ، و توسع تقلبات أسعار العملات إذ أصبح

¹ نزال محمد رضا الخلف و إنعام محسن زويلف (2007) ، التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة دراسة ميدانية في قطاع صناعات الأدوية البيطرية الأردن ، مجلة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الإدارة ، 1(21) ، ص ص 177-179.

² د. جمال مساعدي و د. شريف غياط ، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة يمانية" ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي 2013 ، جامعة الأغواط ، المجلد 10 ، العدد 2 ، جوان 2019 ، ص ص 19-20.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

من الصعب التحكم فيها عن طريق تدخل السلطات النقدية ، و هذا ما أدى بأغلب الدول إلى اللجوء إلى تعويم عملاتها و بذلك شهد نظام استقرار أسعار الصرف تحولا جذريا إثر تخلي البنوك على مساندة أسعار عملاتها تتحدد بحرية وفقا لقوى العرض و الطلب في السوق ¹.

الفرع الثالث: سوق الصرف العاجل و الآجل

1- سوق الصرف العاجل :

له عدة تسميات يسمى بسوق الفوري أو السوق الآني لتقابل العملات الصعبة و يكون التبادل فوريا لعملتين أو أكثر وفقا لسعر الصرف و في مدة لا تتجاوز 48 ساعة ، و هي من الأسواق الأكثر في سوق الصرف ².

هي مجرد إجراء بيع و شراء عملة صعبة مقابل أخرى و يتعلق هذا النوع من عمليات الصرف بفترة قصيرة جدا لا تتجاوز يومين و تشمل الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي . و يلاحظ فارق بسيط بين سعر الشراء و سعر البيع و يعرف هذا الفارق بتكلفة المعاملات ³.

- خصائص سوق الصرف العاجل :

- العمليات الفورية تمثل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي.
- تسعير العملات يكون بالدولار ، حتى لو كان غير مشترك في الصفقات .
- تنشط سوق صرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية.
- تلجأ البنوك التجارية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض و الطلب للعملة ⁴.

2- سوق الصرف الآجل :

في هذا السوق يعقد المتعاملون صفقات بيع و شراء العملات بسعر محدد في لحظة إبرام العقد ، على أن يؤجل التسليم و الدفع إلى غاية حلول الفترة المتفق عليها ، وكلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل ، وذلك راجع إلى احتمالات توقع انخفاض و ارتفاع قيمة العملة الأجنبية في المستقبل ، و هذا ما قد يؤدي إلى خصم أو فرض علاوة على السعر الحالي بين العملتين الأجنبية و الوطنية ⁵.

¹ عبد الرحمان علي الجيلاني ، انظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم ، مجلة التنظيم و العمل ، جامعة مصطفى اسطنبولي ، الجزائر ، المجلد 4 ، العدد 3(6) ، سبتمبر 2015، ص ص 12 .

² PEYRARD JOSSETTE " Risque de change " Ed vuifert paris 1989 , p 33 .

³ سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000 ، ص 175 .

⁴ مدحت صادق ، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب ، القاهرة ، 1997 ، ص 146 .

⁵ سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ذكره ، ص 175 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- خصائص سوق الصرف الآجل :

- في هذا السوق العقود نمطية .
- عملية عاجلة لأجل ترصد العملة الآجلة الأولى .
- لا يوجد سعر آجل رسمي .
- إمكانية تمديد العملة الآجلة .
- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة ¹.

الفرع الرابع: القوى الفعالة في سوق الصرف

يخضع سوق الصرف كغيره من الأسواق لقانون العرض و الطلب، حيث يتحدد سعر الصرف بتدخل بعض القوى الفعالة من خلال قيام بعمليات الشراء و البيع للعملات الأجنبية، لأجل تسوية معاملات الدولية و من أهم هذه القوى الفعالة نجد:

1- البنك المركزي:

البنوك المركزية تتدخل في سوق الصرف بهدف التأثير على سعر الصرف و المحافظة على استقراره، وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة عن طريق بيع و شراء العملات المختلفة للتأثير على مستوى العرض و الطلب لهذه العملات ².

البنوك المركزية تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على الصرف في حدود معينة، من خلال مسار شراء أو بيع العملات حسب الاتجاه الذي تريده أسعار الصرف، يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في سعر الصرف من خلال :

- تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية و الأجنبية ، إذ تقوم السلطات النقدية باعتراض شراء المواطنين للعملات الأجنبية عن طريق شراءها للسندات المحلية

- التوقعات ، يعتقد المتعاملون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من التي هي بحوزتها حول أسواق الصرف ، إذ أنهم يقومون بتعديل توقعاتهم حو سعر الصرف مباشرة بعد شعورهم بتدخل السلطات النقدية في الأسواق .إذا كان تدخل الحكومة في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض ³.

2- البنوك التجارية :

تعتبر البنوك التجارية المتدخل المهم في سوق الصرف ، بحيث أن معظم المعاملات الدولية و بحجم معتبر تقيد في حسابات البنوك التجارية ، إن معظم المعاملات بالعملات الأجنبية تستدعي تحويل إذا كانت مكتتبة بمختلف العملات .

¹ محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 226 .

² عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات سعر الصرف ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2016، ص 86.

1 علي توفيق الصادق و آخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، أبوظبي ، العدد 02، 1996، ص 27 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

تستخدم البنوك التجارية أنظمة اتصال جد متطورة تمكنها و بطريقة سريعة من إيجاد المتعاملين معها في كل العمليات التي تحتويها قاعات الصرف.¹

إن مهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح بنوكهم .

و من خلال هذا يمكن أن نستنتج أن تدخل البنوك في سوق الصرف يمكنها من تحقيق هدفين هما :

- هدف تجاري : من خلال تدخل البنك في سوق الصرف مرة مشتريا و أخرى بائعا للعملة الصعبة و الفارق المحصل عليه من خلال عمليات الشراء و البيع يستفيد منه البنك -هدف المضاربة : إن قيام البنك بعمليات الشراء و البيع للعملات الصعبة في سوق الصرف يجعل منه مضارب يسعى إلى تحقيق الهدف الأول المتمثل في تحقيق ربح.²

3- المؤسسات المالية الأخرى :

من بداية 1990 أصبحت المؤسسات المالية غير البنكية تعد متدخل مهم في سوق الصرف ، كما يعتبر المستثمرين المؤسسات أهم متدخل في سوق الصرف ، و المتمثلين في أموال الأجور ، صناديق التقاعد ، مؤسسات التأمين ، الشركات العالمية ...

و تعتبر المعاملات التي يقومون بها في سوق الصرف ذات أهمية كبيرة ، نظرا لتزايد نشاط هذه المؤسسات

4- العملاء الخواص :

يقومون بعمليات شراء و بيع العملات الصعبة باسم أحد البنوك له نشاط واسع و كبير في السوق يعني أن العملاء الخواص لا يتدخلن مباشرة في سوق الصرف .

يتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات: الخواص و المؤسسات الصناعية و التجارية و المؤسسات المالية التي لها حضور دائما في سوق الصرف ، أو التي لا تملك رؤوس الأموال اللازمة للتدخل مباشرة في سوق الصرف .

يقوم العملاء الخواص بالتدخل في سوق الصرف عن طريق القيام بعمليات تجارية و مالية دولية من أجل إشباع حاجاتهم من العملات الصعبة ، كما يتدخلون كمضاربين في سوق الصرف .

5- السماسرة :

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتشجيع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في بيع و شراء ، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة و المشترية لهذه العملات .

¹ إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة ، الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 311 .

² عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 108 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

يقوم سياسة الصرف الأجنبي بتولي إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية، و من خلال سياسة الصرف يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية و بتكاليف منخفضة و عادة ما يكون هناك سياسة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالها للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية و تسعى العملات التي تتم بين البنوك و السياسة سوق الجملة تتميزها عن العملات التي تتم بين البنوك و عملائها و التي يطلق عليها سوق التجزئة.¹

المطلب الثاني: قياس استجابة أسعار لتغيرات سعر الصرف

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار الأساسية

تعرف الأرقام القياسية للأسعار:

هي مؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس شرط أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية و الأزمات الاقتصادية، و الرقم القياسي هو أداة إحصائية و يقيس الرقم القياسي متوسط تغيرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو مع سوق معينة تعتبر أساس المقارنة.²

الفرع الثاني: المؤسسات المالية و النقدية و دورها في تحديد أسعار العملات الدولية

البنوك المركزية تعتبر المؤسسة المسؤولة بالدرجة الأولى عن تحديد سعر الصرف العملة المحلية ، مقابل العملات الأجنبية باعتبارها ممثل الحكومة أو البنك الدولية أمام الجهات الخارجية ، إن البنك المركزي قد يرى أنه من الأفضل تعويم سعر الصرف و تركه لقوى العرض و الطلب ، و يتدخل البنك المركزي في هذه الحالة من خلال صندوق به احتياط كاف لشراء أو بيع العملات المتداولة ، في الحالات التي تستوجب ذلك ، بهدف استعادة التوازن إلى أسواق النقد الأجنبي داخل البلاد ، و في مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصاد القومي تخفيض في قيمة العملة أكثر من مستوى العرض و الطلب قصد تحقيق أهداف معينة و في هذه الحالة يلتزم المتعاملون بالسعر الذي يحدده البنك المركزي و الذي يدعمه عادة قانون ملزم بحيث يتم تجريم المخالفات للأسعار المحددة ، عندما يقرر البنك المركزي رفع السعر بأعلى من القيمة الحقيقية التي تحددها قوى العرض و الطلب يحدث نفس الشيء و في مثل هذه الحالة تنشط الأسواق السوداء للعملات الحرة .

الفرع الثالث: أسعار الصرف بين الخسارة و الكسب

عرف مصطلح المكاسب و الخسائر في مجلس المحاسبة الأمريكي كما يلي :

¹ نفس المرجع ، ص 109 .

² إبراهيم جواد كاظم ، الأرقام القياسية و منهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق) ، جامعة دايلي ، 2011 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

- 1- الخسارة: هي نقص في الصافي الأصول الناتج عن العمليات العرضية أو الفرعية أو عن عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر على الوحدة المحاسبية ، من غير (خلاف) تلك التي تتمثل في مصروفات أو توزيعات لأصحاب رأس المال .
- 2- المكاسب: هي زيادة في الأصول الناتجة عن العمليات العرضية أو الفرعية أو عن أي عمليات أخرى أو أحداث و ظروف تؤثر على الوحدة المحاسبية ، من غير تلك التي تتمثل في إيرادات أو زيادة في استثمارات أصحاب رأس المال .

ينبج عن التغيرات في أسعار الصرف مكاسب أو خسائر في التبادل ، و تكون محققة أو غير محققة ، تعد محققة عندما تحدث بالفعل و تنتج من تبادل عملة مقابل عملة أخرى ، أي وجود معاملة فعلية تم فيها تبادل فعلي للمعاملات البيع و الشراء و تحقيق مكاسب أو خسائر من ورائها ، أما فيما يخص المكاسب و الخسائر الغير محققة فليس هناك أي تبادل في العملة و هي نتيجة لترجمة العملة الأجنبية و ذلك عند تحويل القيم في أرصدة حسابات الشركة التابعة و المسجلة بالعملة الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة .

و من خلال ما سبق نستنتج أنه : يتم معالجة مكاسب أو الخسائر عند المعاملات بالعملة الأجنبية في تاريخ التعاقد و حتى تاريخ إعداد قوائم المالية ، و يتم معالجة الأرباح و الخسائر محققة عند عملة السداد أو التحصيل .

المطلب الثالث : أهمية التسعير و أهدافه على سعر الصرف

الفرع الأول: أهمية التسعير على سعر الصرف

يتمتع التسعير بأهمية كبيرة ، إذ أنه يؤثر بشكل مباشر في الأرباح الشركات و المنظمات الربحية و كذلك المنظمات الغير ربحية ، إن السعر يؤثر على موارد المنظمة و في قدرتها على القيام بأعمالها ، إن أخطاء التسعير في حالة السعر المرتفع أو المنخفض قد تكون ذات آثار ثقيلة مما ينعكس بشكل مباشر على ربحية المنظمات ، في حالة تثبيت سعر مرتفع جدا للسلع و الخدمات ، قد يغرف الكثير من المستهلكين عن شرائها مما قد يؤثر في الصحة السوقية للشركة و في قدرتها جذب زبائن جدد نحو منتجاتها و خدماتها . و حتى لو حاولت الشركة تدارك الوضع من خلال تخفيض السعر لجذب انتباه السوق من جديد فإن الوقت قد يكون متأخر جد لتصحيح هذا الخطأ حيث أن المواقف الانطباعات السلبية التي تشكلت لدى المستهلكين قد تكون عائقا أمام الإصلاح أخطاء التسعير التي تحاول الشركات القيام بها ، أما عندما تثبت أسعار منخفضة جدا ستتخلى الشركة عن فرصة الحصول على أرباح مناسبة مقابل القيمة التي تقدمها للمستهلك وعلى الرغم من توقعات الشركة بأن الأسعار المنخفضة ستقود إلى حجم مبيعات أكبر فقد تفاجأ الشركة بعدم تحقيق الحجم المتوقع من المبيعات نتيجة عدم اقتناع المستهلكين بالسعر المنخفض أو تكوين توقعات سلبية حول ما سيقدمه المنتج لهم.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملة الدولية

فقد تؤدي قرارات التسعير الخاطئة إلى تضرر و خسارة الأرباح و الإيرادات و الزبائن كما أنه قد يؤدي لإفلاس ، و في حالة ما انخفضت الأرباح لن تكون الشركة قادرة على الاستثمار في تحسين منتجاتها الحالية و تطوير منتجاتها حسب رغبة المستهلكين مما قد يؤدي إلى خروج الشركة من دائرة المنافسة أو وفائها و على ضوء ما تقدم فإن الشركات تربط السعر بالإيرادات و الأرباح ، أما بالنسبة للمستهلك فالسعر يعني تكلفة شيء ما .¹

الفرع الثاني: أهداف التسعير على سعر الصرف

تعد الأسعار أداة في يد المؤسسات لتحقيق مجموعة من الأهداف و تحديد هذه الأهداف حسب إمكانيات المؤسسة الداخلية و ظروف السوق و المنافسة المحيطة بها .

1 - الأهداف الموجهة للربحية :

هي محددة بشكل دقيق و قابلة للقياس مقارنة مع الأهداف السعرية الأخرى و يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية ، و يمكن تصنيف الأهداف الموجهة بغرض الربحية كما يلي :

1-1 - تعظيم الربح :

تعظيم الربح من خلال وضع الأسعار التي يمكنها تحقيق أقصى فرق بين الإيراد الكلي و التكاليف الكلية ، ولا يعني هذا الهدف بضرورة تحديد أسعار مرتفعة و غير عادلة ، إذ نجد أن الأسعار و الأرباح كلاهما يعتمد على نوع البيئة التنافسية التي تواجهها المؤسسة . نخدم فكرة تعظيم الربح مصلحة ملاك المؤسسة و تتجاهل مصالح بقية الأطراف التي ترتبط بعلاقات مؤثرة مع الشركة.²

2-1- الأرباح المرضية :

هي ذلك المستوى المعقول أو المناسب من الأرباح ، تسعى العديد من المؤسسات إلى تحقيق مستوى معين من الأرباح يكون مرضيا للملاك في الوقت الذي يجب التزام فيه بتحقيق أهداف و مصالح و الأطراف التي يتم التعامل معها .³

3-1- تحقيق معدل عائد مخطط على الاستثمار :

معدل العائد مخطط على الاستثمار يمكن من قياس الفعالية الكلية للإدارة في تحقيق أو توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة لديها كلما ارتفع معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على استثماراتها كلما كان ذلك مؤشرا لفعالية الإدارة في استخدام الأصول المملوكة أو المتاحة للمؤسسة .⁴

¹ د. حيان دين ، التسعير و التوزيع ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، ص 2 .

² علاء الغرابوي ، محمد عبد العظيم ، إيمان شقير ، التسويق المعاصر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 186 .

³ نفس المرجع ، ص 187 .

⁴ نفس المرجع ، ص 188 .

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

4-1 - تحقيق معدل عائد مخطط على المبيعات :

يرتبط هذا الأسلوب بكمية المبيعات المتوقعة و تكاليف هذه المبيعات و النسبة التي تريد المؤسسة تحقيقها كهامش ربح مناسب ، يمكن أن يكون هامش الربح موحدًا لجميع السلع و الخدمات المباعة من طرف المؤسسة ، كما يمكن أن يتم تخصيص هامش ربحي محدد لكل نوع من أنواع السلع والخدمات ، بحيث تتمكن المؤسسة من تحقيق الهدف التسعير النهائي لمجموع مبيعاتها في النهاية ¹.

5-1- تحقيق معدل عائد مخطط على التكلفة :

يعتمد هذا الأسلوب بشكل كامل على حساب تكلفة الوحدة المنتجة بشكل دقيق لكل نوع من أنواع السلع و الخدمات المقدمة يتم تحديد سعر البيع فيه يضمن تغطية التكاليف و تحقيق ربح مستهدف يحسب على أساس نسبة مئوية من التكاليف المستهلكة في إنتاج و بيع السلعة أو الخدمة المباعة في هذا الأسلوب تقوم المؤسسة باحتساب الأرباح حسب درجة التكلفة التي تتحملها ، كلما ازدادت التكلفة ارتفع السعر و العكس صحيح .

في هذه الحالة نسبة الربح قد تكون ثابتة أو قد تتغير حسب مستوى التكلفة لظروف معينة ، يتوجب على المؤسسة رفع أسعار البيع للمحافظة على نسبة الربح ثابتة ، مما قد يفقدها جزء من حصتها في السوق أو يؤدي إلى تراجع حجم مبيعاتها .

6-1- معدل العائد على صافي حقوق الملكية :

من الأساليب المستخدمة في حساب الأرباح في المؤسسات الاقتصادية و يخضع هذا الأسلوب لظروف السوق و المنافسة ودرجة المخاطرة في استثمار الأموال و التي تختلف حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

2- الأهداف الموجهة نحو النمو و رفع حجم المبيعات :

يسعى من خلال هذا الهدف إلى وضع الأسعار على أساس نوع استجابة المستهلك ، أي يصبح هدف المنظمة هو إعداد منحني الطلب لعلامة المنتج ، من خلال دراسة استجابات المستهلكين للأسعار من خلال اختبارات السوق .

يمكن تحديد أهداف التسعير ذات التوجه بالمبيعات على أساس حصة السوق أو على أساس تعظيم المبيعات كما يلي :

- زيادة كمية الوحدات المباعة .
- زيادة كمية التدفق النقدي للوحدات المباعة .
- تعظيم الحصة السوقية.
- تعظيم عدد الزبائن.

¹ بشير عباس العلاق ، التسويق الحديث ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، بنغازي ، ليبيا ، 1996 ، 2020.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- تعظيم عدد الموزعين و نقاط البيع.
- زيادة الانتفاع من القطاعات المتاحة.
- إحلال ومركزة المنتج .
- وهناك أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها بعض المؤسسات و من بينها ما يلي :
- أهداف البقاء و الاستمرار.
- أهداف المحافظة على الوضع الراهن و الاستقرار.
- ضمان استمرار التدفقات النقدية.
- المحافظة على مستوى عال من الجودة.¹

المطلب الرابع : التوجهات الحديثة لأنظمة سعر الصرف في خلق نظام تسعير فعال

الفرع الأول: تنظيم التدخل في سوق الصرف

لقد ازداد الاهتمام بتقسيم العمل و توزيع الأدوار و النفوذ فيما بين الدوائر المسؤولة عن السياسات المالية و النقدية في هذه السنوات الأخيرة. رغم عمل البنوك المركزية على منح الاستقلال في الأهداف و العمليات لجعل سياسة سعر الصرف بيد الحكومات في الكثير من الدول. كما يعد تدخل البنوك المركزية في الأسواق الصرف يجتاحه الغموض في أحيان كثيرة مقارنة بالسياسة النقدية كما أن السياسة النقدية تنسم على الأغلب بقدر كبير من الشفافية و الوضوح ، و تختلف الجهات ذات الصلاحية في تغيير سعر الصرف المثبت أو التدخل في سوق الصرف في الكثير من الدول، يستند التدخل إلى قواعد محددة مسبقا من جهة أو يدار بواسطة السلطة التقديرية.

الفرع الثاني: النظم الفعالة لتقييم إدارة مخاطر سعر الصرف

تنتقل مخاطر سعر الصرف من القطاع العام إلى القطاع الخاص في حالة تعويم عملية بلد ما ، إذ أن القطاع العام لا يصبح بعد ذلك مستعدا للتدخل عند مستويات أسعار ثابتة ، و في حقيقة الأمر يحدث التحول الغير منظم غالبا نتيجة اختلالات لا يمكن التعامل معها في الميزانية العمومية للقطاع العام و بالتالي فإن تحديد حجم و نطاق المخاطر التي يتعرض لها سعر الصرف في القطاعات المالية و غير المالية هو أيضا عنصر- أساسي في تحقيق التحول المنظم من نظم الربط. إن تقييم احتمالات التعرض لمخاطر سعر الصرف يستدعي إلى إجراء تحليل مفصل للميزانية العمومية مع التركيز على تكوين العملة و آجال الاستحقاق و السيولة و الجودة الائتمانية للأصول و الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية، إن قدرة البنك المركزي على استخدام أسعار الفائدة في تسيير السياسة النقدية بدلا من التدخل في سوق النقد الأجنبي قد تعرض قطاع الشركات و القطاع المصرفي لمخاطر أسعار الفائدة.

تتكون إدارة مخاطر سعر الصرف من أربعة عناصر هي كالتالي:

- تنظيم المعلومات لرصد مصادر الخطر المختلفة في أسعار الصرف، بما في ذلك مصادر و استخدامات التمويل بالعملات الأجنبية.

¹ حميد الطائي ، بشير العلاق ، تطوير المنتجات و تسعيرها ، دار البازوري للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص ص 125-126.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

- الصيغ والأساليب التحليلية لقياس سعر الصرف ، و تتضمن وسائل قياس المخاطر مقاييس مركز النقد الأجنبي الكلي القائم على أساس محاسبي أو أساليب إدارة المخاطر الاستشرافية.

- السياسات و الإجراءات ذات الصلة بالمخاطر الداخلية ، و تشمل عدة أمور منها فرض القيود على تركز الاقتراض بالعملة الأجنبية، ووضع شروط محددة لمخاطر الائتمان الإضافية المقترنة بالقروض بالنقد الأجنبي.

- التنظيم و الرقابة الاحترازية لمخاطر النقد الأجنبي ، و قد تشمل التدابير الاحترازية وضع قيود على صافي المركز المفتوح ، الاقتراض بالعملة الأجنبية ، الاقتراض و إصدار السندات في الخارج ، و تحديد نطاق عمليات الصرف الأجنبي التي يسمح للبنوك بممارستها من خلال إصدار شروط إصدار لتراخيص ، و شروط رأس المال الإلزامي مقابل مخاطر النقد الأجنبي و إصدار القواعد التنظيمية و التوجيهات بشأن تصميم الضوابط الداخلية للبنوك.¹

الفرع الثالث: التحول المنظم و الغير المنظم نحو مرونة سعر الصرف

ينقسم التحول نحو النظم المرنة إلى التحول من جميع أنظمة الربط المحكم و الثابت و الزاحف إلى أنظمة النطاقات و التعويم ، و التحول من أنظمة النطاقات إلى التعويم و التحول من التعويم إلى التعويم الحر ، إن جمود أسعار الصرف قد يكون مجرد ذاته عاملاً من عوامل افتقار سوق النقد الأجنبي للسيولة. عادة ما يكون البنك الذي يطبق نظام سعر الصرف الثابت نشطاً في السوق بحكم الضرورة ، هذا ما يحول دون اكتساب المشاركين الآخرين الخبرة اللازمة في تشكيل الأسعار و إدارة مخاطر سعر الصرف ، كما أنه يقيد أنشطة التعامل بين البنوك ، و قد يسيطر البنك المركزي على سوق النقد الأجنبي و يكون وسيط السوق الأولية لتعاملات النقد الأجنبي ، في الحالات المتطرفة .

- تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي:

في ظل نظم الربط تقوم عادة العمليات الرسمية لشراء و بيع النقد الأجنبي بهدف فجوة العرض و الطلب على النقد الأجنبي عند سعر معين إلى قواعد محددة ، أي تحديد توقيت التدخل و حجمه سابقاً ، و نجد في المقابل أنه في ظل مرونة سعر الصرف قد يكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي إما على أساس اختياري أو استثنائي ، مع بقاء السلطات قادرة على التدخل لتصحيح الانحرافات عن المسار المحدد ، و التقليل من الاضطرابات التي تحدث في السوق و توفير النقد الأجنبي و تخزين الاحتياطات و من ثم فإنه لا بد من صياغة سياسات تعني بأهداف التدخل و توقيتته و مقداره لأي حكومة تتحرك نحو مرونة سعر الصرف.

و على العموم ينبغي للبنوك المركزية أن تتوخى الانتقائية في التدخل و الاقتصاد في استخدام احتياطات النقد الأجنبي فصعوبة رصد حالات اختلال سعر الصرف و الأسواق المضطربة تعني افتقار القرارات المتعلقة بتوقيت التدخل و حجمه إلى الموضوعية ، و إضافة على ذلك إذا خفضت البنوك المركزية وتيرة

¹روبادوتاغوبتا و آخرون ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ، و متى ، و بأي سرعة، إدارة العلاقات الخارجية بال صندوق النقد و.م.أ ، الدولي، 2006، ص ص 13-15.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

تدخلها في أسواق النقد فإن ذلك من شأنه مساعدتها في اقتناء الأسواق بالتزاماتها بمرونة أسعار الصرف وتحسين الفعالية الممكنة للتدخل العرضي ، و حينما يحدد أحد البلدان نطاق تقلب في سياق التحرك التدريجي نحو مرونة سعر الصرف و تحسين الفعالية الممكنة للتدخل العرضي ، وحينما يحدد أحد البلدان نطاق تقلب في سياق التحرك التدريجي نحو مرونة سعر الصرف ، ومع ذلك ينبغي على البنوك المركزية تخفيض عدد مرات تدخلها إلى أدنى حدود تحقيق الاستفادة الكاملة من مرونة سعر الصرف التي تتيحها حدود نطاق التقلب ، و في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة نادرا ما تتدخل البنوك المركزية في سوق النقد الأجنبي .

- اعتماد الرخصة الاسمية الملائمة:

البلد الذي يتخلى عن نظام الربط يجب عليه أن يستبدله برخصة اسمية أخرى و إعادة تصميم إطار سياسته النقدية حول هذه الرخصة الجديدة ، فيما تطبق بعض البنوك المركزية نظم الصرف المرنة دونما رخصة اسمية ، نجد أن هذه الاقتصاديات تتمتع بدرجة كبيرة من المصدقية التي قد تعجز البلدان النامية عن اكتسابها سرعة ، لاسيما إذا كانت لها معدلات تضخم مرتفعة أو إذا كانت تعتمد في الأصل على رخصة جامدة لسعر الصرف قبل التحرك نحو مرونة سعر الصرف .

و مع صعوبة إنشاء رخصة اسمية بديلة ذات مصداقية تلجأ العديد من البلدان إلى التخلي ببطء عن سعر الصرف ، باعتمادها على سبيل المثال نطاق تقلب زاحف كنظام وسيط إلى حيث التحرك نحو رخصة اسمية أخرى ، و عادة ما يحدد نطاق التقلب باتساق حول سعر مركزي زاحف على أن يتسع تدريجيا حتى ينحسر - الاختلاف بين أهداف سعر الصرف و أهداف التضخم ليصل في آخر المطاف لصالح أهداف التضخم .

الفرع الرابع: مؤشرات المقاومة لضغوط سوق الصرف

في عام 1977. (GIRTON LANCE) و (ROPERT DON) هذا المؤشر قدمه كل من

$$EMP_t = \Delta e_t + \eta (1 - \lambda) \Delta r_t$$

التغير النسبي لمعدل سعر الصرف . Δe_t :

: التغير في احتياطات النقد الأجنبي . Δr_t

: نسبة التدخل في سوق الصرف و المعقمة بواسطة التغير في الائتمان المحلي . λ .

: معامل التحويل و يمثل مرونة التغير في سعر الصرف بالنسبة للتغير في القاعدة النقدية . η .

إن مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف هو مزيج من سعر الصرف و الاحتياطات الدولية ، إذ أنه يعكس مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية في حالة التعويم الكامل سعر الصرف

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

يتناظر بشكل دقيق مع مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف ، أما في حالة الربط يكون سعر الصرف مقدار ثابتا .

يتم امتصاص ضغط سوق الصرف فقط من خلال تغيير سعر الصرف الاسمي وذلك في البلدان ذات نظام سعر الصرف المرن، وتغيير احتياطات الصرف في البلدان ذات نظام سعر الصرف الثابت ، و التغيرات في سعر الصرف و الاحتياطات في البلدان ذات نظام العائم المدار .

فبالنسبة للبلد (i) في السنة (t) يعرف مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف بأنه المتوسط المرجح للعنصرين التاليين :

- التغير كنسبة مئوية في سعر الصرف الاسمي مقارنة بالبلد المرجعي في السنة (t) و تشير الزيادة إلى حدوث ارتفاع.

- التغير في الاحتياطات الأجنبية في السنة (t) و الأوزان الترجيحية هي مقلوب الانحرافات المعيارية لهذين العنصرين ، و ذلك من أجل التأكد من عدم هيمنة أي منهما على المؤشر ¹.

¹عبد القادر بوكريدي و آخرون ، احتياطات الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار /اليورو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019 ، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال ، المجلد 08 ، العدد 01، جانفي 2020، ص 245.

الفصل الأول: المقاربة النظرية لتسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف للعملات الدولية

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تسعير المواد الأساسية و علاقته بسعر الصرف حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ، حيث قدمنا مفهوم التسعير فهو الثمن الذي يدفع مقابل الحصول على سلعة أو خدمة ، ثم تناولنا نظريات التسعير و تحليله و استراتيجياته وكذلك عوامل التسعير المتمثلة في العوامل الداخلية و الخارجية و أيضا طرق التسعير و نماذجه ، و كذلك الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف حيث قدمنا مفهوم سعر الصرف فهو عبارة عن عدد وحدات النقدية لعملة معينة واجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ، و ذكرنا نظرياته و نماذجه و نظم و أنواعه و أدواته و خصائصه و المحددات الأساسية لاختيار سعر الصرف .

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا أثر قرارات تسعير المواد الأساسية على سعر الصرف و قياس استجابة الأسعار لمتغيرات سعر الصرف و أهمية و أهداف التسعير على سعر الصرف ، و في الأخير التوجيهات الحديثة لأنظمة سعر الصرف في خلق نظام تسعير فعال .

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

بعد التطرق للجانب النظري لموضوع البحث، وتكملة لمعالجة إشكالية الدراسة المتعلقة بأثر تسعيرة المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف للعملة الدولية و علاقتها بالتقلبات الاقتصادية ، خاصة و أن الموضوع يعتبر من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من الإهتمام من طرف القادة و صناع القرار في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، الأمر الذي يدعو إلى تبني العديد من الباحثين الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق و إهتمامهم بالبحث و تحليل العلاقة بين تسعيرة المواد الأساسية و أنظمة سعر صرف للعملة الدولية لاسيما أمام التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم من الحين للآخر بسبب الأوضاع الجيوسياسية و الهزات الاقتصادية التي يشهدها جراء الأزمات ، و عليه سيتناول في هذا الفصل الدراسات السابقة في ذات السياق ، من أجل اختبار فرضيات كونها الدعامة الأساسية و المنطلق الهام و الرئيسي و لأنه من غير الممكن الإنطلاق من العدم فالجدير الإنطلاق من دراسات سابقة تناولت المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية و هذا من أجل الإحاطة بالأدوات المستخدمة و ما توصلوا إليه من نتائج و مقارنتها بما سوف تتوصل إليه من خلال الدراسة الحالية.

المبحث الأول: دراسات السابقة وطنية

المطلب الأول: الدراسات السابقة وطنية باللغة العربية

1- دراسة (2022)¹ بودية الحبيب و جلولي نسمة بعنوان: إختيار نظام سعر الصرف بين النظرية

و التبيق التجريبي : الغرض من هذه الدراسة هو تحديد طبيعة نظام سعر الصرف المناسب للدول النامية من خلال تحليل بعض الدراسات التجريبية و مختلف التصنيفات الرسمية التي تولدت عن مجموعة من الدراسات التطبيقية ، و من تم عرض نتائج كل دراسة و المقارنة بينها و التدرج من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثرها مرونة ، و المقارنة بينها مع الإشارة للأنظمة الوسطية و تحديد أسس إختيار نظام الصرف المناسب في الدول النامية ، و لتوضيح محاسن و عيوب كل نظام ، و مدى تطابقه مع النظام النقدي للبلدان النامية من اجل تحقيق أهدافه و الإستفادة من أكثر تجارب البلدان التي كانت محل هذه الدراسات ، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن البلدان غالبا ما تلجأ لسياسة الربط بتفادي الصدمات الاسمية و الحقيقية على عكس ما تعلقه و هذا ما يعرف بالخوف من التعويم.

2- دراسة (2022)² عبد القادر بوكريدي ، بن علي بن عزوز و عبد الباقي كحل بعنوان: أثر

إحتياطات الصرف الأجنبي على سعر الصرف الدينار / اليورو في تحليلية قياسية خلال فترة 2000-2019 : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إحتياطات الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 2000-2019 ، و لتحقيق هذا الهدف استعمل الباحثون في الدراسة التحليلية طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP و بالاعتماد على مصفوفة الارتباط نتج وجود ارتباط قوي بين احتياطي الصرف الأجنبي و سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو، كما بينت نتائج الدراسة القياسية أن جميع المتغيرات المستقرة غير متكاملة من نفس الدرجة و عند استخدام تقنية شعاع الانحدار الذاقي VAR و بالاعتماد على دوال استجابة الدافعية، التي من خلالها تبين أن أثر حدوث صدمة سلبية في احتياطي الصرف الأجنبي مقدارها واحد انحراف معياري، يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو في الجزائر و هذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

3- دراسة (2022)³ بلجاج اسلام، بن عطية أيمن بعنوان: تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على

الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2020 (دراسة قياسية) ، تهدف هذه الدراسة لقياس أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر، و ذلك من خلال صياغة الباحثان لنموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد و طريقة المربعات الصغرى، و بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2010-2020 ، و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه لا توجد علاقة ذات

¹ بودية الحبيب ، جلولي نسمة ، إختيار نظام سعر الصرف بين النظرية و التطبيق التجريبي، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06/العدد 02 ، جامعة سعيدة، الجزائر، 2022.

² عبد القادر بوكريدي ، إخبين علي بن عزوز و عبد الباقي كحل ، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار/اليورو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 2000-2019 ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 08/العدد 01 ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت ، الجزائر، 2022.

³ بلجاج اسلام، بن عطية أيمن، تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري خلال فترة 2010-2020 (دراسة قياسية)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة لماستر الأكاديمي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2022

معنوية إحصائية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و ميزان التجارة الخارجية في الجزائر، و تبين أيضا أنه لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4- **دراسة (2021)¹ إسماعيل صاري رشيد سعيداني بعنوان : نظام سعر الصرف لمناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي ،** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة نظام سعر الصرف المناسب للاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال ضبط محددات الاختيار الأمثل لهذا النظام بما يتماشى و الوضع الاقتصادي الراهن. حيث قام الباحثان بجمع البيانات الاحصائية عن هذه المحددات مع تبويبها و تفسيرها ، و توصلا إلى أن نظام سعر الصرف الحر المدار يعد أفضل نظام للوضع الراهن ، نظرا لطبيعة الملائمة لخصوصية الاقتصاد الجزائري، بمنع حدوث تشوهات في التجارة و يعمل كمصدر لاستقرار سعر الصرف الحقيقي مع القدرة و لو جزئيا على امتصاص الصدمات الخارجية.

5- **دراسة (2021)² داود نادية بعنوان : أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات ،** تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات، و كذا معرفة أهم التطورات لكل من سعر صرف الدينار الجزائري و ميزان المدفوعات خلال فترة 1980-2019 مع دراسة أثر تغير سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري ، حيث إعتمدت منهجية البحث على المنهج التحليلي إلى جانب الدراسة القياسية باستخدام البيانات في تقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، اختبار غرانج، اختبار التكامل المتزامن، اختبار ANGER&GRANGER ، نموذج تصحيح الخطأ ECM ، حيث توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، وجود تأثير إيجابي معنوي بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات، و أن سعر الصرف يتحدد بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة، كما يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود و أسعار الفائدة و معدلات التضخم و حالة ميزان المدفوعات و حالة الموازنة العامة بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، و أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، و أن النماذج المتوصل إليها لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري.

6- **دراسة (2021)³ محفوظ بشرى، بن معزوز محمد زكرياء بعنوان : تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري خلال الفترة (1986-2019) مقارنة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ،** يهدف البحث إلى تقدير مسار طويل الأجل لسعر الصرف

¹ إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021

² داود نادية، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2019 ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بلعاج بوشعيب ، عين تموشنت ، الجزائر، 2021.

³ محفوظ بشرى، بن معزوز محمد زكرياء، تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري خلال فترة (1986-2019) مقارنة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة مختار عناية، الجزائر،

التوازني للدينار الجزائري للفترة الممتدة من 1986-2019 و هذا باستخدام طريقة التكامل المشترك وفق نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بينت النتائج أن سعر الصرف الحقيقي التوازني يتغير بمرور الوقت في الجزائر، و أن سلوكه على المدى الطويل يملك تفسيره من خلال كل زيادة في أسعار النفط و درجة الافتتاح التجاري بـ 1 % سيؤدي إلى إنخفاض سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري بـ 0.1945 % ، 0.5275% و 0.1625% ، كما أظهرت نتائج تصحيح إختلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عن مستواه التوازني يكون خلال أجل أقصاه 4 أشهر و 18 يوما، و أنه منذ نهاية 2003 بقي سعر الصرف الفعلي قريب من مستواه التوازني في ظل وجود انحرافات بسيطة.

7- دراسة (2020)¹ عمار زودة ، عبد الغاني بن علي أمال بوسمينة بعنوان : نموذج تسعير الأصول الرأسمالية : نظرة عامة حول النظرية، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذا النموذج من خلال مناقشة الافتراضات و تطور نموذج Sharpe و Linter و مراجعة الأدبيات المتعلقة بتخفيف افتراضات النموذج و انتقادات CAPM ، كما تم مناقشة نموذج نظرية التسعير بالمراجحة APT باعتباره امتداد لـ CAPM .

8- دراسة (2020)² مزاهدية رفيق بعنوان تقييم الأصول المالية : من مقاربات التسعير التقليدية إلى النماذج البديلة- دراسة تحليلية نقدية- تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في مراجعة و تقييم الاطار النظري لمختلف المناهج الكلاسيكية و البديلو لتقييم الأصول المالية، من خلال الإشارة إلى نقاط القوة في مقابل نقاط الضعف . في هذا السياق ، قدم نموذج المسمى نموذج تسعير الأصول الرأسمالية المختلفة بطريقة ساهمت (CAPM) معيارا محوريا لتقدير العوائد و مخاطر الأصول المالية المختلفة بطريقة ساهمت في ترشيح قرارات الاستثمار لعقود عديدة . و مع ذلك نظرا لبساطتها الشديدة و استنتاجاتها المتناقضة، نظرا لعدم كفايتها في التعامل مع مختلف العوامل الأساسية لتسعير المخاطر و الوقائع المالية الجديدة، مهدت الطريق لظهور جيل ثاني من نماذج التسعير لتغطية النقص في النظرية.

9- دراسة (2017)³ تيجاني بالراقي و أمين راشدي بعنوان : أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية، تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى إيضاح كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة و التي تتكون أساسا ، إما من معاملات بعملات أجنبية ، و كذلك التعرف على طريق اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه و كيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف ، كما نبين تغيرات أسعار صرف العملات و ما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة تمثل إحدى المشاكل المحاسبية التي تسعى باستمرار لإيجاد أحسن الطرق و الممارسات المحاسبية من أجل توفير الموثوقية و المصدقية في التقارير المالية

¹ عمار زودة ، عبد الغاني بن علي أمال بوسمينة ، نموذج تسعير الأصول الرأسمالية : نظرة عامة حول النظرية، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في

الطاقات المتجددة ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة باتنة ، جامعة أم البواقي، الجزائر ، 2020

² مزاهدية رفيق بعنوان تقييم الأصول المالية ، من مقاربات التسعير التقليدية إلى النماذج البديلة- دراسة تحليلية نقدية، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020.

³ تيجاني بالراقي ، أمين راشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 و النظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2017.

المنشورة ، و نبين أوجه التشابه ما بين 21 IAS و النظام المحاسبي المالي في الجزائر من معالجة وصفية و محاسبية لتغيرات أسعار الصرف محاولة منه لمسايرة العولمة المالية المتزايدة.

10-دراسة(2015)¹بن رمضان أنيسة بعنوان: تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول ، دراسة حالة الجزائر، تهدف الدراسة إلى إختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية للجزائر و معرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر و ذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014 ، و قد توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية ، بيروقراطية الإدارة و اللامساواة الاجتماعية المتمثلة في التفاوت في توزيع الدخل. كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول و الإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية ، و بالتالي فإن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسسي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر و ليس وفرة البترول في حد ذاتها.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة وطنية باللغات الأجنبية

1- دراسة (2018)² Mohammed ACHOUCHE & Lynda MIZI ALLAOUA بعنوان

Exchange Rate Pass Through To location in Algeria fear of Floating And تطرق هذه الدراسة إلى هدف مزدوج (1) تحديد نظرية الخوف من التعويم للجزائر، باستخدام المؤشرات المحددة في الأعمال التجريبية لـ Calva et Reinhart (2002) و (Hausmam et al) (2000) (2) تقييم أحد تفسيرات هذه النظرية الانتقال القوي من تخفيض قيمة العملة إلى التضخم. نتائج الدراسة أثبتت أن احتمالات التغيرات في سعر الصرف $DZ/€$ و احتياطات النقد الأجنبي بناء على البيانات الشهرية للفترة 1990 - 2015 ، تصنيف الجزائر بين الدول التي تخشى التعويم . تم تطبيق نموذج الـ VAR و استنادا إلى (2007) Mc Carty ، على أساس البيانات ربع السنوية 2000-2016 ، يظهر أن مستويات التضخم الثلاث ، مؤشرات أسعار الاستيراد و مؤشرات أسعار المنتج و الرقم القياسي لاسعار المستهلك لتستجيب لسعر الصرف $DZ/€$ و ليس سعر الصرف $DZ/€$.

¹ بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التنسيير ، جامعة تلمسان، 2015

² -Lynda MIZI ALLAOUA & Mohammed ACHOUCHE , fear of Floating And

2- دراسة (2017) Ait YAHIA Samir¹ و RAIS FOUJIL بعنوان: change Rare Pass- Through to Consumer Prices: Case of Algerian.

تبحث هذه الدراسة في درجة تقلبات أسعار الصرف في أسعار المستهلك (CPI) في الجزائر بين الربع الأول من 1995 و الربع الرابع 2015 بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام تحليل التباين وجدت الدراسة أن نفاذ سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة كبير وهام وكان أكثر أهمية في تفسير ظاهرة التضخم المتزايد في الجزائر من المتغيرات الأخرى، على الرغم من أن السلطات منذ سنة 1995 سعت إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) مقابل سلة عملات مرجحة على أساس أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر.

3- دراسة (2015) Ali Bendob-Kamel Si Mohammed² بعنوان: Exchange Rate Pass - Through in Algerian

استخدمت الدراسة نماذج الـ VAR من أجل دراسة وتحليل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2002-2011، وباستخدام مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج، تم تحليل نفاذ أسعار الصرف مقابل الدينار الجزائري والمتمثلة في الدولار واليورو، خلصت الدراسة إلى أن النفاذ إلى أسعار المستهلك تم بشكل كامل باستخدام سعر صرف اليورو عكس الدولار. أما نفاذ سعر الصرف إلى أسعار المنتج كان ضعيفا بالنسبة لإحداث صدمات في العرض (سعر النفط) أدى إلى تقلبات هامة في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 30% وضئيلة في مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 5% فقط.

4- دراسة (2012) Nidhaledine Ben Chikh³ بعنوان: Asymmetric Exchange Rate Pass-Through in the Euro Area: New Evidence from

Smooth Transition Models: تبحث هذه الدراسة في وجود سلوك غير متماثل في نفاذ أسعار الصرف (ERPT) إلى التضخم (IPC) في 12 دولة في منطقة اليورو، باستخدام نماذج الانتقال السلس غير الخطية، يختبر الباحث عدم التناسق فيما يتعلق باتجاه و حجم تغيرات سعر الصرف. فمن ناحية، وجد أن 5 دول فقط من أصل 12 دولة تظهر نفاذا غير متماثل فيما يتعلق بارتفاع أسعار الصرف و انخفاض قيمتها. النتائج مختلطة إلى حد ما مع وجود دليل واضح حول اتجاه عدم التماثل من ناحية أخرى، يشير الباحث إلى أدلة قوية على أن (ERPT) يستجيب بشكل غير متماثل لحجم تغيرات أسعار على الصرف. تم العثور على درجة (ERPT) لتكون أعلى للتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف من تلك الصغيرة في 9 من أصل 12 دولة.

¹ الرايس فوضيل، أيت يحيى سمير، Prices: Case of Algerian، Exchange Rare Pass-Through to Consumer، 2017.

² سي محمد كمال، جديدين لحسن، علي بن صب، Exchange Rate Pass - Through in Algerian، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2015

³ Nilhaddinne ben chikh, Asymmetric Exchange Rate Pass-Through in the Euro Area : New Evidence from Smooth Transition Models. 2012

5- دراسة (2011) ¹ Rabah Arezki و Gylfason Thorvaldur بعنوان: قد قاما هذان الاقتصاديان بدراسة أثر تطاير أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي و ذلك باستخدام عينة تضم - 158 دولة - خلال المدة 1970-2007 ، و باستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM و قد توصلا إلى:

أن زيادة تطاير أسعار المواد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الاستبدادية . استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضاً عن المؤسسات السياسية تساهم بشكل فعال في تشكيل تطاير الأسعار كقناة للعبة الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية باللغة العربية

1- دراسة (2020) ² حيان ديب بعنوان التسعير و التوزيع بعنوان: تهدف الدراسة إلى تحليل السعر و دراسة آلية و طرق التسعير بناء على التكلفة و القيمة الجيدة و وفق القيمة المضافة و القيمة المدركة و دراسة التسعير وفق المتغيرات الداخلية و الخارجية و القرارات المؤثرة في المنتج في السوق و معالجة الأسعار كمعلومات رقمية، و لاسيما المتغيرات المؤثرة في بنية قنوات التوزيع و نظم تسويق المنتج ضمن المنطقة الجغرافية.

2- دراسة (2017) ³ إلهام إبراهيم هيبه بعنوان: تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في مصر-، تهدف هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة القصيرة و الطويلة المدى بين المتغيرات : سعر الصرف الحقيقي الفعال، معدل التضخم، و درجة الإنفتاح التجاري و الإستثمار المحليو بين الناتج المحلي الإجمالي في مصر-، باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1993-2013 . استخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي قدمه Pesaron & Al (2001) .

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل، و أيضاً أوضحت نتائج التقدير أن سعر الصرف الحقيقي الفعال ليس له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في مصر- و الممثل بالناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. و من تم فإنه يجب العمل على ضبط مستويات التضخم ، الحفاظ على قيمة واقعية للعملة ، أيضاً تقترب من قيمتها التوازنية، تشجع الإستثمار المحلي و الأجنبي، تحسين جودة الصادرات المصرية لزيادة النفاذ للأسواق الخارجية و تقليل الاعتماد على السلع الوسطية المستوردة .

¹ Rabah Arezki, Gylfason Thorvaldur ، Commodity price , volatility-democracy and economic growth . Cesifo Working Paper N°3619.

² حيان ديب، التسعير و التوزيع، الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020

³ إلهام إبراهيم هيبه، تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، مصر، 2017.

3- دراسة (2017) ¹ منال جابر مرسي محمد بعنوان: تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر- خلال (1990-2017)، و تسنى الهدف الأساسي لهذه الدراسة ، وهو محاولة التعرف على طبيعة سعر الصرف ، لذا تناولت الدراسة تجربة مصر- في مجال الصرف بالاعتماد على النموذج القياسي و ذلك بالتطرق لقياس أثر السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي و ذلك من خلال نموذجين ، الأول نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف، و الثاني نموذج متجه تصحيح الخطأ .

4- دراسة (2016) ² راشد عبد الأمير جاسم بعنوان: التسعير الدولي للمخاطر بإطار نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الدولي، دراسة تحليلية لعينة من الأسهم العادية لأسواق الأسهم الدولية، اهتمت الدراسة بتحليل مفصل لنموذجين محلي و دولي، على ضوء البيانات التي تم الحصول عليها لعينة الدراسة المتمثلة بأسواق الأسهم لسبعة دول مختارة و بواقع (10) شركات لكل سوق على وفق شروط معاينة محددة ، و للمدة من (شهر أبريل 2011) لغاية (شهر أبريل 2015) . و باستخدام العديد من الأساليب المالية الإحصائية ، فقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات ، لعل من أهمها أن نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية المحلي ذات المؤشر الواحد (CAPM) ، و على الرغم من أنه يصلح لتسعير مخاطر الاستثمار المحلي بالأسهم ، إلا أنه لا يصلح لتسعير مخاطرة الاستثمار الدولي بهذه الأسهم ، و أن النماذج الدولية و تحديداً ذا المؤشر الواحد (CAPM) و المتعدد الدول (IAPM) هي الأصلح لتسعير مخاطر الاستثمار الدولي بالأسهم.

5- دراسة (2017) ³ أزهرى الطيب الفكي أحمد بعنوان : أسواق المال، تهدف الدراسة إلى تصنيف الأسواق المالية بعدة طرق وفقاً لنظرة الباحث و ما يرغب في تحليله و دراسته ، حيث تم من خلال الدراسة تصنيف الأسواق المالية إلى صنفين، أسواق نظامية و أسواق غير نظامية، كذلك توصلت الدراسة إلى تصنيف الأسواق المالية وفقاً لاعتبارات زمنية، فتقسم إلى أسواق فورية و أخرى مستقبلية، فالأولى تنجز فيها الصفقات الحالية و يتم تنفيذ العقود و الصفقات بشكل فوري، أما السوق المستقبلية فتتم فيها عمليات العقود الآجلة و عقود المشتقات المختلفة، و تطرقت الدراسة إلى تحليل الأزمات في أسواق المال من أجل تدارك محاذير حول عمليات أسواق المال لاسيما الممارسات للأخلاقية في أسواق رأس المال التي تخلق أو تفاقم الأزمة المالية، بالاعتماد على تحليل مؤشرات الأسواق المالية و أنواعها باستخدام الصيغ الرياضية .

¹ منال جابر مرسي محمد ، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال فترة (1990-2017) ، كلية التجارة، جامعة سوهاج ، مصر ، 2017.

² راشد عبد الأمير جاسم، التسعير الدولي للمخاطرة بإطار نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الدولي، دراسة تحليلية لعينة من الأسهم العادية لأسواق الأسهم الدولية، أطروحة من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم إدارة الأعمال، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق، 2016.

³ - أزهرى الطيب الفكي أحمد، كتاب أسواق المال، دار الجنان للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2017.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية باللغة الأجنبية:

1- دراسة (2019) Vinh Nguyen Thi & Duong Trinh Thi Thuy,¹

The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in : الموسومة بـ (Thu Vietnam: A Bounds Testing Approach : سعت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير تقلب سعر الصرف في الصادرات في فيتنام باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (2000-2014) نهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحليل علاقات المستوى بين تقلب سعر الصرف الفعلي والصادرات باستخدام دالة الطلب للصادرات. كما تناولت الدراسة . أيضا . تأثير الاستهلاك والدخل الأجنبي

في صادرات فيتنام. وقد أظهرت النتائج المتوصل لها أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا في حجم الصادرات على المدى الطويل وكما هو متوقع يؤثر انخفاض قيمة العملة المحلية في الصادرات بشكل سلبي على المدى القصير، ولكن بشكل إيجابي على المدى الطويل، بما يتوافق مع تأثير منحني .. والمثير الحقيقي للدهشة هو زيادة دخل بلد أجنبي يقلل في الواقع حجم الصادرات الفيتنامية. توحى هذه النتائج بالآثار السياسية في إدارة نظام سعر الصرف وتعزيز الصادرات الفيتنامية.

2- دراسة (2018) Emmanuel Erem,² الموسومة بـ The Effect Of Exchange

Rate Volatility On Exports: The Case Of Canada's Exports To The USA

إن الهدف من وراء هذه الدراسة هو البحث في تأثير تقلب سعر الصرف الحقيقي بين الدولار الكندي والدولار الأمريكي في الصادرات الحقيقية من كندا إلى الولايات المتحدة. وقد استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية للفترة (1960-2017) وقد اعتمدت الدراسة على (1) The GARCH لنمذجة تقلب سعر الصرف. وبعد العثور على المتغيرات كانت غير ثابتة مع عدم وجود تكامل مشترك، تم استخدام نموذج VAR للتحقيق في العلاقة قصيرة المدى في المتغيرات باستخدام سببية Granger، ووظائف الاستجابة للاندفاع وتغديرات تحليل التباين. وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن تأثير تقلب سعر الصرف له علامات مختلطة مع معاملات ليست ذات دلالة إحصائية.

3- دراسة (2018) Mahin John Gachunga³ الموسومة بـ Effect of Exchange

Rates Volatility on Imports and Exports

حظي تقلب أسعار الصرف باهتمام كبير في البحوث الاقتصادية، ومن هذا المسعى جاءت هذه الدراسة في محاولة للبحث في تأثير تقلب أسعار الصرف في الواردات والصادرات مستخدمة في

¹ - Vinh Nguyen Thi Thuy & Duong Trinh Thi Thuy, 2019 "The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam: A Bounds Testing Approach," JRFM, MDPI, vol. 12(1),

² Emmanuel Erem (2018), The Effect of Exchange Rate Volatility on Exports: the Case of Canada's Exports to the USA, <https://www.amazon.com>.

³ Mahin John Gachunga , 2018 , Effect of Exchange Rates Volatility on Imports and Exports, Mediterranean journal of basic and Applied Sciences, Capital University of Economics and Business, International School of Economics and Management.

ذلك نموذج الانحدار المتعدد اللوغاريتمي الخطي بغرض تقويم تأثير تقلبات أسعار الصرف في واردات كينيا وصادراته خلال الفترة (1980-2015) وخلصت الدراسة . من خلال ما أظهرته النتائج . إلى أن تقلب سعر الصرف الحقيقي يؤثر - بشكل كبير . في الواردات والصادرات. إلى جانب ذلك، كان للزيادة في عدم اليقين بشأن سعر الصرف آثار سلبية طويلة الأجل في الصادرات، ولكن ليس لها أي تأثير في الواردات.

4- دراسة (Findik Ozlem Alper¹2014) المرسومة : Impact Of Exchange Rate Volatility On Trade: A Literature Survey

إن الهدف من هذه الدراسة كان يتمثل في المراجعة الأدبية لتأثير تقلب سعر الصرف في التجارة للفترة (1983-2013). وقد تمت معالجة الموضوع في المقام الأول على المستوى النظري، وفي الجزء الثاني من المسوحات تمت مقارنتها من وجهة نظر فترة العينة، والدول التي تم تحليلها، وطرق الاقتصاد القياسي والاستنتاجات، وخلصت الدراسة ، من خلال ما كشفته النتائج . إلى أن تأثير تقلب سعر الصرف في التجارة الدولية غامض

5- دراسة (2008)²كل من Benedikt Goderis , Paul Coller اللذان قاما بدراسة آثار ازدهار قطاع السلع الأساسية في المدى القصير و المدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المتزامن للبيانات المدجة للفترة الممتدة بين 1996-2003 ، و توصلوا إلى وجود أدلة قطعية على وجود ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية ، و في الواقع فقد قام الباحثان بتحليل آثار أسعار صادرات المواد الأولية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى القصير و المدى الطويل بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ الذي يتضمن على شعاع من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي و متجه من المتغيرات الصماء الإقليمية على المدى الزمني ، و قد خلص الباحثان إلى :

تقوم الدول بتجنب و مواجهة معضلة نقمة الموارد الطبيعية بالاعتماد على مؤسسات قوية. إن الإفراط في تقييم قيمة سعر الصرف ، ارتفاع كل من الاستهلاك العام و الخاص ، انخفاض معدل الاستثمار أو عدم فعاليته، تقلب أسعار السلع الأساسية بدرجة أقل بالإضافة إلى تباطؤ النمو قطاع الخدمات تفسر جزءا كبيرا من لعنة الموارد الطبيعية.

6- دراسة Ploeg³(2008): van der Frederic Steven Poelhekke أجريت الدراسة على عينة ل 63 دولة في المدة الممتدة بن 1970 2003 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تبات ARCI لاختبار أهمية تطاير أسعار السلع الأساسية على وفرة المواد الطبيعية ، و قد توصلوا في بحثها إلى النتائج التالية : الدول التي تتسم بتطاير أسعار السلع الأساسية المصدرة و التي تكون الانحرافات عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي جد عالية يكون فيها انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي للفرد.

¹ Findik Ozlem ALPER, 2014, **IMPACT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON TRADE: A LITERATURE SURVEY**, Ç.Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Cilt 23, Sayı 2.

² Paul Coller, Benedikt Goderis, Commodity prices, 2008, **Growth and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum**, Department of Economics, University of Oxford, 2008.

³ Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, 2008, **Volatility and natural resource curse**, OxCarre Research Paper, N° 2008-03, 2008.

تعاني الدول النامية من تطاير النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة ، حيث أن أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر بـ 2.33% و 1.90% على التوالي من نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد السنوي ، و تملك كل من الصحراء الجنوبية الافريقية ، الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا أعلى معدلات التطاير إذ بلغ مستوى الانحراف المعياري عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد 6.52% و 8.12% على التوالي. الدول ذات الأنظمة المالية الغير متطورة تكون أكثر عرضة للتطاير ، حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير المتوقع و يساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية، الإنفاق الحكومي و معدلات التبادل التجاري . الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتطاير، حيث أن الدول التي تفوق صادراتها من الموارد الطبيعية 19% من الناتج المحلي لديها مستوى انحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ 7.37% ، أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية أقل من 5% من الناتج المحلي الاجمالي يكون مستوى الانحراف المعياري فيها مقاربا 2.83%

7- دراسة (1995):¹ Ramey Garey, Valerie A. بعنوان: يعتبر من الأوائل اللذان قاما بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الانشطار المعياري في الاقتصاد الكلي والذي يفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك باستخدام بيانات مدججة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى OECD من بينها الجزائر و كانت تتأجها أن البلدان التي تنسم بتطاير الأسعار يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أضعف، وقد نبع عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتطاير الأسعار يرتبطان بشكل كبير، وبالتالي بنا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التطاير والنمو الاقتصادي، وقد تفاجأ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر- في المعادلة لم تغير العلاقة بين تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي.

8- دراسة (1981)² Blejer and Leiderman بعنوان: أن الزيادة في معدل توسع الائتان المحلي تفضي- عموما إلى ارتفاع التضخم وتخفيض الاحتياطات الدولية وتدهور سعر صرف العملة المحلية، والمتغيرات النقدية المحلية لها أثر مباشر أكبر على التضخم المحلي وأثر مباشر أصغر على ميزان المدفوعات، كلما ارتفع نصيب السلع غير الداخلة في التجارة في الإنفاق الكلي. وإذا كان عدم الاستقرار المالي حادا بدرجة كبيرة ، فيمكن أن يؤدي انهيار وظيفة البنك المركزي والسلطات النقدية عموما في المحافظة على الحد الأدنى من فعالية السياسة النقدية، وهو ما يؤدي إلى انهيار نظام الصرف والأسواق المالية ، وهي الحالة التي توصف بالكارثة المالية .

¹ Garey Ramey, Valerie A. Ramey, **Cross-country evidence on the link between volatility and growth**, *The American Economic Review*, Vol 85 N°5, December 1995.

² Blejer, M. and Leiderman, L. 1981. "A Monetary Approach to the Crawling -Peg System: Theory and Evidence", *Journal of Political Economy*, 89, (1)

9- دراسة (1962)¹ Prof. Mundell بعنوان: تحليل مبدأ الاستخدام الفعال للسياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة ، حيث تناول مشكلة تحقيق التوازن الداخلي وتوازن ميزان المدفوعات في بلد يتبع سياسة أسعار الصرف الثابتة، ويرتكز الحل علي حقيقة أن السياسات المالية التوسعية تميل إلي رفع سعر الفائدة ، بينما أن السياسات النقدية التوسعية تميل إلي خفض أسعار الفائدة، وكنتيجة لذلك فإن السياسة النقدية والسياسة المالية ذات فعاليات مستقلة independently-effective بالنسبة لتأثيرها علي العمالة وميزان المدفوعات. ولهذا يقدم Prof. Mundell مبدأ تقسيم السوق الفعال the principal of effective market classification ومضمون هذا المبدأ :

" أن السياسات يجب أن تتراوح مع الأهداف التي يكون لها أكبر الأثر في تحقيقها" وبناء علي ذلك فإنه في البلاد التي تقتصر- فيما سياسات علاج العمالة وميزان المدفوعات علي الأدوات النقدية والمالية، فإن السياسة النقدية تستبقي لبلوغ المستوي المرغوب لميزان المدفوعات، والسياسة المالية للمحافظة علي الاستقرار الداخلي، والاستخدام غير الصحيح للسياسة المالية لأغراض الاستقرار الخارجي والسياسة النقدية لأغراض الاستقرار الداخلي ، يخل بمبدأ تقسيم السوق الفعال، لأن هذا المبدأ يقوم علي شرط ،ومضمون هذا الشرط هو أنه في ظل أسعار الصرف الثابتة فإن: "أثر السياسة النقدية علي ميزان المدفوعات بالنسبة لأثرها علي الدخل القومي أكبر من أثر السياسة المالية علي ميزان المدفوعات بالنسبة لأثرها علي الدخل القومي". ولهذا فمبدأ مزاجية السياسة يعني أن تستهدف أداة السياسة حيث يكون لها أعظم أثر نسبي مباشر.

ولقد تعرض مبدأ مزاجية السياسة الذي قدمه Mundell إلي انتقادات Chacholiades, M.(1978)، ومن هذه الانتقادات، إن السياسة النقدية والمالية قد تكون معرضة لقيود ولاسيما القيود السياسية، فالحكومة قد لا ترغب في اتباع سياسة مالية توسعية تتطلب موارد يصعب تديرها، كما أن تدفقات رأس المال قد لا تكون حساسة لفوارق أسعار الفائدة، وبالإضافة إلي ذلك فإن المضاربة علي العملة الوطنية تخل بالاستقرار، كما أن وجود فجوات للإبطاء يعقد المشكلة، لأنه يجعل من الصعب التنبؤ بآثار السياسة النقدية والمالية، وإن مدخل Mundell ليس آلية تعديل حقيقية، فمزيج السياسات النقدية والمالية الذي يقترحه، لا يعدو أن يكون طريقة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل المحفورة بارتفاع سعر الفائدة الناجم عن السياسة النقدية الانكماشية، وهذه التدفقات ليست عنصرًا تلقائيًا، ولكنها عنصر- مصاحب، لأنها ببساطة تملأ فجوة تركت فارغة ولم تملأ بواسطة المعاملات الأخرى. ولهذا فإن السلطات قد تلجأ إلي تعديلات متكررة ومستمرة في سعر الصرف، حتى لو كانت السياسة النقدية والمالية وحدها يمكن أن تحافظا علي التوازن الداخلي والخارجي.

¹ Mundell, R. (1962) "The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policies under Fixed Exchange Rates" IMF Staff Papers

10- دراسة (1988) **Corsetti, Poati, and Noriel**¹ بعنوان: التي أوردت بعض الحقائق التي ضاعفت تأثير الآثار السلبية للمتغيرات النقدية على سعر الصرف في الدول التي عانت من عدم الاستقرار المالي ولاسيما المكسيك ودول جنوب شرق آسيا، وتمثل فيما يلي: العجز المالي الذي عانت منه الدول في بداية الأزمة.

ارتفاع سعر الصرف الحقيقي قبل الأزمة في الدول التي عانت من الأزمة كان مختلفا، فبعض الدول كان لديها ارتفاع كبير مثل كوريا، واندونيسيا وماليزيا (أقل من 5%) وتايلاند والفلبين والمكسيك (بين 5%-10%) وقد لعب ارتفاع سعر الصرف دورا جوهريا في تعميق الأزمة في تايلاند والفلبين والمكسيك.

العجز الكبير في الحساب الجاري، في المكسيك (حوالي 7%) من GDP وفي تايلاند (8%). ارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة قبل الأزمة وارتدادها السريع عند بداية الأزمة.

الرواج الإقراضي الذي نمى في ظل الإقراض المصرفي بمعدلات سريعة جدا، وهذا حدث في كل البلاد التي تعرضت للأزمة.

تدهور الميزانيات الختامية للوحدات المصرفية قبل الأزمة مباشرة في كل بلاد الأزمة . تعرضت كل بلاد الأزمة إلى أزمة سيولة قبل الأزمة مباشرة.

دراسة (1998) **Burnside, Marton, and Seige**² انه ترتب على تلك الظروف ضعف

قدرة البنوك المركزية على اتخاذ خطوات للدفاع عن العملة، نتيجة ضعف النظام المصرفي، وهو ما يعني أن الأرباح المتوقعة من بيع العملة كانت مرتفعة، ولذلك خشي- البنك المركزي في الدول ذات النظام المالي الضعيف من اتخاذ سياسة نقدية انكماشية هدفها رفع سعر الفائدة ، لأن رفع سعر الفائدة يجد من انخفاض العملة المحلية ، وهو ما يضيف عامل آخر لضعف النظام المصرفي، ولهذا عندما حدث الاتجاه المضاربي على العملة في أحد الأسواق الناشئة، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بدرجة تكفي للدفاع عن العملة، عندما قام المضاربون ببيع كميات ضخمة من العملة مقابل العملات الأجنبية.

ولقد تحولت أزمة العملة إلى أزمة مالية عمقت صعوبة ممارسة السياسة النقدية من خلال عدة آليات:

الأولى: أثر انخفاض قيمة العملة على ميزانيات الشركات: فانخفاض قيمة العملة في المكسيك ودول جنوب شرق آسيا، زاد من عبء الدين على الشركات المحلية التي كان يغلب عليها ارتفاع نسبة الرفع المالي عن طريق الدين بالعملة الأجنبية، وهذه الآلية كانت قوية في إندونيسيا، وهي أسوأ الدول التي أصيبت في الأزمة.

الثانية: أثر انخفاض قيمة العملة على ميزانيات وحدات القطاع المصرفي: فالمصارف في المكسيك ودول جنوب شرق آسيا، كان يغلب على التزاماتها بالتزامات بالعملة الأجنبية ، وضاعف أزمة المصارف أن ديون الشركات المتعثرة أثرت على قيمة أصول المصارف بشكل عنيف.

¹ Crosetti, G. Poati, P. and Noriel, R.1988 “What Caused the Asian Currency and Financial Crises”, National Bureau of Economic Research Working Papers, No.6833 and 6844

²Burnside, M. Marton, E. and Seige, R. (1998). “Prospective Deficits and the Asian Currency Crises”, Center for Economic Policy Research Discussion Papers 2015

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى العديد من الدراسات التي عالجت موضوع أنظمة سعر صرف العملات و مدى تأثير تسعير المواد الأساسية عليه ، فقد أظهرت الدراسات إختلافات فيما بينها و يعود ذلك إلى اختلاف في اقتصاد البلدان و البيئة التي طبقت عليها الدراسة و علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى المجال الزمني الذي بدوره له تأثير كبير على النتائج المستتقات، لاسيما نماذج التقدير المستخدمة في الأبحاث و الدراسات، التي يبرز دورها في تعزيز الدراسة و تساعد أيضا على الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بأدوات جميع البيانات و التي كانت سبب في استنباط فكرة الموضوع لإظهار أثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر صرف العملات الدولية من أجل بلوغ النتائج في فترة زمنية محددة.

الفصل الثالث:

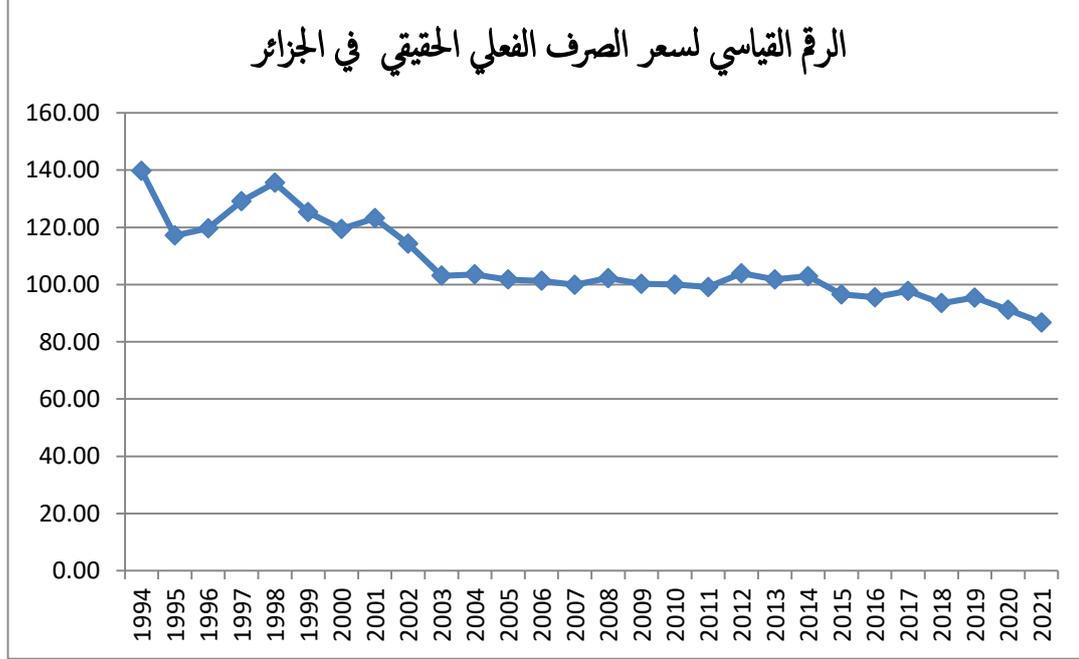
دراسة قياصة تحليلية استشرافية
لأثر تسعير المواد الأساسية في
الجزائر على أنظمة سعر الصرف
للعملات الدولية للفترة بين
(1997-2021)

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

تمهيد:

تعد مشكلة تقلبات أسعار الصرف من المواضيع ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف الإقتصادية نتيجة للتطورات التي تطرأ على نظام الاقتصاد الدولي و هي أحد أهم المشاكل حيث أن معيار أسعار المواد الأساسية يعتبر بعدا من الأبعاد المتعددة لتحديد سعر الصرف الحقيقي ، و هو مقياس هام لأنه يستخدم كمعيار لقياس القدرة التنافسية السيية للاقتصاد المحلي و الاقتصاد الاجنبي في تحديد سعر الصرف ، لذلك فان تغير أسعار المواد الأساسية أو استقراره ينعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري و قد يؤدي إلى حدوث أزمة حادة نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد على مادة واحدة من المواد الأساسية و هي البترول و يمثل ما يفوق 90 % من مداخيل العملة الصعبة و هذا ينعكس مباشرة على عملتها. من هذا المنطق ارتأينا دراسة العلاقة بين التغيرات التي تحدث في أسعار المواد الأساسية و سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1997-2021 ، حيث إعمدنا في دراستنا القياسية على برنامج Eviews 9 من خلال استخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية تطبيق اختبار ديكي فولر (ADF) ، و فيليب بيرون (PP) و تقديم نموذج و الكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين سعر الصرف الحقيقي و أهم المتغيرات المتمثلة في أسعار المواد الأساسية و تقدير العلاقة في المدى القصير و المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

المبحث الأول: تحليل واقع نظام الصرف في الجزائر و علاقته بتسعير المواد الأساسية
المطلب الأول: واقع نظام سعر الصرف الدينار الجزائري
الفرع الأول : تطورات نظام الصرف في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الشكل (1): بيان تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار الأمريكي مقارنة مع الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2021.

- يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي نوع من المؤشرات التنافسية الذي ينطبق على حالة الجزائر ، و نظرا للتطورات الجوهريّة التي عرفها نظام الصرف الجزائري تميز بمراحل مختلفة و الذي نفسره كما يلي:
أولاً:

عرف الدينار الجزائري تطورا منذ الاستقلال حيث طرح الدينار الجزائري سنة 1964 معوضا بذلك الفرنك الجزائري على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب ، و هو الوزن الذي على الدولة الجزائرية التقيده به آنذاك بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي ، لاسيما أن الدينار الجزائري بقي موصولا بالفرنك و لم يتغير المحتوى حيث كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتون وودز و ظل سعر الدينار الجزائري مرتفعا مقابل الدولار حتى بعد تعويم الدولار الأمريكي سنة 1971 ، في حين و بعد قطع الدينار الجزائري الصلة بالفرنك الفرنسي - ، أصبح سعره يتحدد بسلة عملات مختلفة يختارها البنك المركزي الجزائري.

ثانيا:

بعد انهيار نظام بروتن وودز 1971 و التخلي على نظام الصرف الثابت (التعادلات الثابتة) سنة 1973 و استبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي ، اقر صندوق النقد الدولي على حرية كل عضو على اختيار نوع سياسة الصرف المناسبة له ، و عليه توجهت الجزائر سنة 1974 إلى تثبيت عملتها (قيمة الدينار الجزائري) على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين¹ و سعت السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة و ذلك بعدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطورات معدلات التبادل ، و كذا عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري. و بالتالي فان القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد على أساس وزنها و أهميتها في المبادلات التسويات الخارجية و يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوسيطة كونه العملة الرئيسة التي يتمحور حولها هذا النظام.

ثالثا:

سياسة الصرف في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: بعد أزمة 1986 كشف حقيقة ضعف الاقتصاد

الجزائري ، الذي أدخله في دوامة من الإصلاحات و التي لم تجدي نفعاً في إيجاد الحلول المناسبة و حل الأزمة ، فكان أمراً حتمياً على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل إصلاح هيكلية شامل، و من بين الإجراءات الإصلاحية تضمنت سياسة سعر الصرف ، حيث عرفت سنة 1989 تطبيق سياسة صرف مرنة فكان مضمونها تشجيع إحلال الواردات و توفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية ، و لا يتأتى ذلك حسب البرنامج إلا بمواصلة السلطة النقدية في الجزائر تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي لسوق الصرف الرسمي و الموازي خلال ثلاثة سنوات حيث فقد الدينار الجزائري من 1986 إلى 1988 أكثر من 30% من قيمته .

سياسة الصرف في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: يشكل القانون رقم 90-10 الصادر في 14-04-

1990 ، و المتضمن قانون النقد و القرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري ، الذي ركز على الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية و كذا الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان، إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة، وضع نظام بنكي على مستويين .

- أما فيما يخص السياسة في مجال تسعيرة الدينار الذي عرف تخفيضا معتبرا من نهاية 1990 إلى مارس 1991 فكان أمام الجزائر خيارين :

- إما أن يعوم الدينار ابتداء من منتصف شهر أوت 1991 مع العلم أن الجزائر في هذا المجال تفتقد لأدنى تجربة فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية يؤدي مباشرة إلى تدهور رهيب في قيمة الدينار و إلى نتائج وخيمة على

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملات الدولية للفترة بين (1997-2021)

القطاع الإنتاجي. و إما تخفيض الدينار بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية و تسعيره في السوق الموازية حوالي 25% و هو ما طبقته السلطة الجزائرية.

سياسة الصرف ضمن برنامج التثبيت الهيكلي:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % قصد تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي.
- توفير احتياطات صرف كافية حتى يتمكن المتعاملين الذين لديهم أموال بالعملة المحلية على الحصول على العملة الصعبة و ذلك بعد الوصول الى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات .
- اصلاح نظام تسعيرة الدينار الجزائري من خلال اعتماد جلسات التثبيت.
- توفير احتياطات صرف قدرها 2.6 مليار دولار سنة 1993 .
- تحقيق التوازن النسبي لسوق الصرف بفضل التمويلات الاستثنائية الضخمة التي عززت ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج.
- تم تخفيض الدينار الجزائري في أبريل 1994 بمقدار 50 % مقابل الدولار الذي انتقل من 24 دينا إلى 26 دينار مقابل الدولار الأمريكيو ذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تخضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية ، ثم تخفيض ثاني في سبتمبر 1994 بحيث أصبح 41 دينار جزائري يعادل 1 دولار أمريكي.
- وصول معدل التضخم إلى حدود 29 % .

سياسة الصرف ضمن برنامج التعديل الهيكلي:¹ أولي هذا البرنامج بعناية فائقة إذ أقر سياسة صرف مرنة تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات و كذا إحلال الواردات، و من أجل ذلك سعت الدولة إلى إنشاء سوق بينية للعملات الصعبة ابتداء من 02 جانفي 1996 و العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل العملات الخارجية الجارية و إنشاء مكاتب للصرف ليتم التخلي تدريجيا على نظام الربط لسعر الصرف ، ليحل محله نظام التعويم المدار و الذي يمكن السلطة النقدية من مواجهة الصدمات الناشئة عن شروط التبادل. و استمر تخفيض الدينار الجزائري خلال فترة التعديل الهيكلي حيث خسر فيه أكثر من 150 % من قيمته حيث انتقل من 24.8 دج لكل دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 1993 إلى 60.7 دج لكل دولار نهاية 1998.

سياسة سعر الصرف الدينار خلال فترة 2000 و 2015: هذه السياسة تبرز الهدف من التخلي عن نظام الصرف الثابت و تحرير سعر صرف الدينار ، ان أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية(السوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض و الطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، و لكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فان بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذا السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق و عليه فان القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية

¹ بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ، 2004 ، ص 196

لصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر. إلا أن قيمة الدينار استمرت في الانخفاض في هذه المرحلة ، و إن تدهور قيمة الدينار ظاهرة عرفتها الجزائر نتيجة عوامل مترابطة أهمها:

- سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط .
- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار عامي 1991-1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل المساعدة المالية التي قدمها للجزائر ، حيث كان الهدف من التخفيض هو تصحيح الارتفاع لسعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) و تقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي يزداد بشكل حاد.
- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.
- النمو المفرط للواردات في الجزائر و هذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار و ذلك بالطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات ، و الذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض و الطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.
- استخدام السلطات الجزائرية لخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري ، و هذا في فترات انهيار أسعار النفط.

الفرع الثاني: تسعير المواد الأساسية في الجزائر و علاقته بالنظام المتبع

يتم تسعير المواد الأساسية عن طريق التدخل الحكومي من خلال التشريعات و اللوائح التنظيمية لضبط نواحي القصور التي تظهر في السوق ، سواء تعلق الأمر بالأسعار أو المبيعات أو القرارات الإنتاجية ، و بالتالي ضمان حركة جيدة لشبكة التوزيع من جهة ، و استقرار الأسعار من جهة أخرى.

و لكي يتمكن من تحليل ظاهرة السعر علينا أن نفرق بين ثلاث أشكال من السعر¹:

أ- **السعر الطبيعي**: و هو السعر الذي يأخذ بعين الإعتبار كل عناصر الكلفة و الرسم على القيمة المضافة إن وجد مضافا إلى كل هذا الهامش الربح وفق قاعدة لا ضرر و لا ضرار. بهذا الشكل يمكن أن نقول عن هذا النوع بأنه سعر بيع واقعي أو مثالي يترجم إلى حد بعيد الجهد المبذول ، و يتماشى مع التطور الاقتصادي الحاصل في البلد ، بغض النظر عن السلع البديلة أو الاحتكارات الطبيعية إن وجدت.

ب- **السعر الجانح**: هو السعر الذي يتعامل معه المواطن ، خاصة في البلاد المختلفة، حيث غياب أجهزة الرقابة و الردع ، و كثرة الأسواق الغير منظمة ، و ندرة الثقافة الاستهلاكية ، و الرشادة الاقتصادية ، مع احتكار القلة لكثير من المنتجات أحيانا أخرى.

ت- **السعر التنافسي**: يمكن الحصول عليه في الأسواق التي تشهد أكبر قدر من الافتتاح ، و التطور الاقتصادي و السياسي و الثقافي و التنظيمي ، بحيث يوفر التشريع فيها آليات تضمن أكبر قدر من الرقابة و تطبيق القانون ، و تضمن مناخا اقتصاديا يتصف بمثانة في جل مؤشرات الكلفة و الجزئية و بعبارة أخرى ، يمكن للسوق أن يوفر عند اقتناء سلعة ما سلسلة من البدائل لهذا المنتج.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السعر المقترح للمنتج:

¹ د. عبد الرحمن تومي، السوق الجزائري و إشكالية أسعار المواد الأساسية، دراسات اقتصادية، العدد 15 ، 2010 ، ص 134

بعضها داخلي - و الآخر خارجي:

فمن أهم العوامل الداخلية: الأهداف المراد تحقيقها من المشروع لتحقيق أقصى عائد ممكن من الأموال المستثمرة أو إغراق الأسواق ، و مدى توافر المواد المالية و البشرية و الطبيعية، و تكلفة إنتاج السلعة، و عناصر المزيج التسويقي. أما العوامل الخارجية فتتمثل في الطلب، و المنافسة، و الأحوال الاقتصادية العامة ، و العرف السائد في التسعير ، و القوانين و القرارات الحكومية.

الفرع الثالث: أنظمة الصرف في الجزائر و علاقتها بالعملات الدولية

عرف نظام الصرف في الجزائر ثلاثة محطات رئيسية منذ الاستقلال، تتمحور فيما يلي¹:

- **نظام الصرف الثابت:** ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي- خلال فترة 1962-1973 ، و ذلك لأن الجزائر و رغم انشائها للدينار الجزائري كعملة وطنية مستقلة ، إلا أن ارتباطها بالفرنك الفرنسي ظل موصولا من خلال تبني نظام الصرف الثابت.

- **نظام الربط بسلة العملات:** تبني الجزائر نظام الربط بسلة عملات الأجنبية مكونة من 19 عملة مثلت أهم الشركاء التجاريين للجزائر، و منح كل عملة معامل ترجيح حسب أهمية كل عملة و وزنها في التسديدات الخارجية، و قد أعطي الدولار الأمريكي أعلى نسبة ترجيح حسب أهمية العملة و وزنها في التسديدات الخارجية، و تقلبات قيم العملات الدولية.

- **نظام التعويم المدار:** لقد انطلقت التعديلات من خلال الإنزلاق التدريجي المراقب لقيمة الدينار ، لتنتقل الجزائر بعد هذه الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991 إلى مرحلة التخفيض الصريح للدينار بداية من سبتمبر 1991 و ذلك بعد صدور قرار من مجلس القرض و النقد بتخفيض الدينار عبر عدة مراحل، و تم تجسيد مرحلة الانطلاق نحو مرونة أسعار الصرف من خلال: طريقة التسعير (FIXING) ، ثم سوق الصرف ما بين البنوك، إنشاء مكاتب الصرف.

أما بالنسبة لأنظمة سعر الصرف الفعلية في الجزائر فقد بينها (LEVY , YEYATI, FEDERICO) (SUTRUZENEGGER) ، أن نظام نظام سعر الصرف الفعلي في الجزائر تمثل في :

- سعر الصرف المربوط إلى سلة من العملات (1974-1993)

- تعويم غير نقي /الربط الزاحف (1994)

- التعويم (1995)

- تعويم غير نقي /الربط الزاحف (1996-1997)

- التعويم (1998 – 2000)

¹ إسمايل الصاري ، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 ، العدد 01 ، سنة 2021، ص 33-30

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1977-2021)

– الجدول (01) : تطور نظام سعر الصرف الفعلي في الجزائر حسب (Reinhart-Rogoff :2017)

التاريخ	ترتيبات	الخصائص
1942-1878	نظام الربط	قدم الفرنك الجزائري، و الفرنك الفرنسي هو المناقصة القانونية بما إلى جنب مع الفرنك الجزائري بعد 8 أغسطس 1920. و في 20 ماي 1940 ، تم تطبيق مراقبة الصرف.
نوفمبر 1942-6 ديسمبر 1944	نظام الربط	الجنيه الاسترليني.تأسست في منطقة الجنيه الاسترليني.
ديسمبر 1944-ديسمبر 1946	نظام الربط	فرنك فرنسي. العودة إلى منطقة الفرنك.
جانفي 1947-26 جانفي 1948	نظام الربط / السقوط الحر	فرنك فرنسي.
جانفي 1948-20 سبتمبر 1949	السقوط الحر / السوق المزدوج	
سبتمبر 1949-10 أبريل 1964	نظام الربط	فرنك فرنسي.
10 أبريل 1964-1 أغسطس 1972	لنظام الفعلي الزاحف/السوق الموازي	نطاق أفقي $\pm 5\%$ فرنك فرنسي. دينار محل محل الفرنك الجزائري.إدخال ضوابط الصرف الأجنبي في عام 1967.قسط السوق الموازي في نطاق 30-70% مرتبط رسميا بالفرنك الفرنسي.
1 أغسطس 1972-21 جانفي 1974	الحر المدار / السوق المزدوج	
2 جانفي 1974-ديسمبر 1987	نظام الفعلي النطاق الزاحف/السوق المزدوج	نطاق أفقي $\pm 5\%$ الدولار الأمريكي. تصل علاوة السوق الموازية 469% في أبريل 1985. يرتبط سعر الصرف الرسمي بسلة من العملات غير معلنة.
جانفي 1988-مارس 1994	الحر المدار/السوق الموازي	نطاق أفقي $\pm 2\%$ فرنك فرنسي/يورو.
أفريل 1994-جانفي 1995	سقوط الحر / الحر المدار / السوق الموازي	
فيفري 1995-فيفري 1999	نظام الفعلي النطاق الزاحف/السوق الموازية	
مارس 1999-سبتمبر 2016	نظام الفعلي النطاق الزاحف/السوق الموازية	نطاق أفقي $\pm 2\%$ الدولار الأمريكي.

(المصدر: Reinhart-Rogoff :2017)

المطلب الثاني: السياستين النقدية و المالية في الجزائر و علاقتها بسعر الصرف

الفرع الأول : السياسة النقدية و سعر الصرف في الجزائر:

1- التضخم و مؤشرات أسعار الاستهلاك:¹

شهدت معدلات التضخم في الجزائر مع بداية التسعينات ارتفاع كبير ، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بسبب التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية ، ثم في سنة 2000 عرف تراجع كبير و استمر في الانخفاض ، و يفسر هذا الانخفاض بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي كاستقرار الأسعار و التحكم في الإصدار النقدي و تقليص الموازنة . ليعود للارتفاع مجددا سنة 2001 و كان السبب آنذاك الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و بعدها أخذ في التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض ، ثم ليبلغ أعلى من جديد سنة 2012 و كان ذلك بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة و التي ساهمت في رفع مستوى التضخم.

2 - **الكتلة النقدية:** لقد كان من بين أهداف برنامج التثبيت التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، و لكن رغم ذلك استمر الارتفاع بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة ، و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015 حيث عرف بعدها ارتفاع متواضع بسبب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و ما صاحبه من تراجع مداخيل الدول و التي أثرت على المعروض النقدي².

3 - **الناتج الداخلي الخام:** عرف إرتفاع متزايد في فترة التسعينات حيث تضاعف حوالي خمسة مرات ، ليسجل أدنى مستوى نمو له سنة 1998 بسبب تراجع أسعار المحروقات ، كذلك من بين أسباب التراجع نذكر الوضعية الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء. لبدأ الارتفاع مجددا سنة 2000 بسبب إنتعاش أسعار المحروقات إلى غاية 2009 ليسجل انخفاض في معدل نموه إلى ما دون الصفر بسبب تبعيات الأزمة المالية 2008 ، ثم يعود للإرتفاع إلى غاية 2015 لينخفض من جديد بسبب انهيار جديد في أسعار المحروقات منذ جوان 2014.

4 - **معدل الفائدة:** عمدت السلطات النقدية من خلال الإصلاحات النقدية إلى تحرير معدلات الفائدة بهدف تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية لتوجيهها نحو الإقراض و تمويل الاستثمارات .

5 - **معدل الاحتياطي الإجباري:** حدد بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإجباري في التعلية رقم 37-94 بتاريخ 1994/12/28 بنسبة 2.5% على مجموع العناصر الموجودة في المادة 02 من هذه التعلية ، ثم تم رفع هذه النسبة سنة 2001 إلى 3% عندما شعر بنك الجزائر بتماهي البنوك في منح التسهيلات الائتمانية، و بعدها بحوالي سنة قام بنك الجزائر برفع النسبة إلى 4.25 % ، فنسبة 6.5% خلال فترة 2004-2007 لترتفع إلى 8% سنة 2009 وصولا إلى

¹ بن عزوز بن علي ، طيبة عب العزيز ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2006 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، بمركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 41، 2008، ص 29

² د.مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، عدد 06، 2008، ص 117

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

12 % سنة 2013 و لازالت مثبتة ، و يدل ذلك إلى رغبة بنك الجزائر يجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك بعد وسيلة إعادة الخصم للحد من التضخم¹.

6 - معدل إعادة الخصم: و هو أقدم الوسائل المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية، و قد تم تعديله منذ صدور قانون النقد و القرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية و الذي يرجع إلى تحرير الأسعار و تحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم، إلا أن إرتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف و تحرير الأسعار حالت دون تحقيق الهدف المطلوب في فترة التسعينيات، و في 2002 عرف إنخفاض و هذا راجع إلى التحكم في معدل التضخم و إنخفاضه ، مع تسجيل أسعار حقيقية موجبة . و منذ سنة 2003 استقر معدل إعادة الخصم و ثبت إلى 2015 ، و ذلا لتحسن الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر.

الفرع الثاني : السياسة المالية و سعر الصرف في الجزائر²:

1- خلال الفترة 1990-2000

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تقلبات في رصيد الميزانية بين الزيادة و النقصان و هو ما يفسر- عدم تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية و تغيرات رصيد الميزانية و ذلك للسياسة المنتهجة من طرف الجزائر و التي لها تدخل من طرف المنظمات و الهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي (الوصفة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي).

2- خلال الفترة 2001-2008

شهدت قيمة الدينار خلال هذه الفترة تغيرات بين الزيادة و النقصان بينما رصيد الميزانية حقق فائض بنسب متغيرة و هو ما يعكس عدم تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية ، حيث أن رصيد الميزانية حقق فائض نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر و ارتفاع أسعار البترول، بينما في 2008 شهد رصيد الميزانية عجزا كبيرا نظرا للأزمة العالمية التي مست الجزائر في تلك السنة.

3- خلال فترة 2009-2012

شهدت هذه الفترة تغيرات في قيمة الدينار بين الزيادة و النقصان بشكل طفيف في رصيد الميزانية و حقق ذلك عجزا كبيرا بنسب متغيرة و هو ما يعكس عدم تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية، حيث أن رصيد الميزانية السالب كان ناتجا عن ارتفاع النفقات نظرا للأزمة العالمية التي مست الجزائر في تلك الفترة.

4- خلال فترة 2013-2015

نظرا لارتفاع النفقات و تراجع أسعار المحروقات كان رصيد الميزانية سالب و حقق عجزا كبيرا مما يؤكد عدم تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية.

الفرع الثالث: سعر الصرف الجزائري بين المرونة و الثبات حل أم مشكل³

تدخل طبيعة الصدمات و حجمها التي تواجه الاقتصاد الجزائري ضمن الاعتبارات المهمة عند اختيار نظام سعر الصرف.

¹ فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الإستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14 ، المجلة 01 ، 2016 ، ص 162

² مصطفى نور، القايمي عبد الكريم، أثر السياسة المالية على سعر الصرف ، دراسة حاة الجزائر 1990-2015 ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات تنيل شهادة الماستر -مالية-، 2016-2017 ، ص 92-95

³ إسمايل صاري ، رشيد سعيداني مرجع سبق ذكره ، ص 42

1- فنظام الصرف الثابت يحقق أربعة فوائد رئيسية حسب الدراسات. تتمثل في : المرسة الاسمية للسياسة النقدية، يزيل خطر الصرف و بالتالي يشجع التجارة الدولية و الاستثمار ، يقلل من نشاط المضاربة نتيجة قلة احتمال الحصول على أرباح، كذلك قدرت الأنظمة الثابتة على تحقيق الانضباط سواء النقدي أو المالي ، كما أن هذا النظام لا يكون مفضلا في الاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الحقيقية و هو الحال بالنسبة للجزائر.

2- أما بالنسبة للنظام المرن فتعتمده بالأساس الدول الكبرى ذات الاقتصاديات المتطورة ، لما يوفره من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية و لما يمنحه من استقلالية أكبر للسياسة النقدية ، غير أنه يعمق من حجم المشاكل الاقتصادية في حالة تأثير تقلبات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية. و هو غير ملائم للاقتصاد الجزائري في الوضع الراهن.

3- أما عن الخيار الملائم للاقتصاد الجزائري حاليا هو النظام الحر المدار المتبع أساسا ، حيث يسمح بالتقليل من أثر تقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري و الاحتفاظ بسعر الصرف داخل هامش واسع نسبيا و هو ما يعطي البنك المركزي درجة من الاستقلالية في قيادة السياسة النقدية ، كما يسمح بتصحيح سعر الصرف بدلالة المؤشرات الاقتصادية و بشكل خاص بدلالة فروق التضخم مع الخارج. وبالإضافة إلى أن المرونة المحدودة تسمح بالامتصاص الجزئي للصدمات، كما أن الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف يساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية.

4- إن اختيار أنظمة الصرف مثلها مثل آليات السياسات الاقتصادية الأخرى، إذ لا يتم اختيارها بشكل نهائي، و إنما وفق الظروف و المرحلة التي تمر بها الجزائر ، فنظام الربط الذي يكون الخيار الأمثل في محاربة التضخم الجامح، قد يتم التخلي عنه في حالة تدهور مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني ، فالخيار الأنسب في الوقت الراهن هو إتباع الجزائر لنظام تعويم المدار الذي يمتاز بقدر من المرونة في أسعار الصرف ، و يتمتع بنك الجزائر من خلاله بدرجة من الحرية في تحديد أسعار الفائدة المحلية القصيرة الأجل بما يتماشى مع الأهداف المحلية على مستوى الاقتصاد الكلي، كما سيتيسر- تنفيذ هذا النظام تيسرا كبيرا إذا اعتمدت سياسة مكافحة التضخم اعتمادا رئيسيا على سياسة للدخول تهدف إلى وقف الضغوط التضخمية بدلا من اعتمادها على السياسة النقدية.

المطلب الثالث: تطور أسعار المواد الأساسية في الجزائر الفرع الأول: تطور الأسعار¹

واصل متوسط معدل النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تسارعه الكبير خلال الفترة 1994 إلى 2021، ليسجل أعلى نسب تضخم خلال 2021 ، حيث إذ بلغت نسبة الزيادة في المؤشر الوطني 6.62%، في حين سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر الكبرى تضخما بنسبة 7,23 و فاقت هذه المعدلات تواليا مستوياتها المسجلة في السنة السابقة بـ 4,54 و 4,81 نقطة مئوية.

تميزت سنة 2021 بارتفاع ملحوظ في المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، حيث سجل المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قيمة متوسطة قدرها 125,8 نقطة، بزيادة نسبتها 28,16% خلال سنة واحدة، ليلعب بذلك أعلى مستوى له خلال عشر- سنوات (23,55 سنة (2011)، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار جميع مجموعات المنتجات الغذائية كالزيوت النباتية بنسبة 65.8%، والسكر بنسبة 37,5 ، ومنتجات الحليب بنسبة 17,0%، واللحوم بنسبة 12.9% مقارنة مع سنة 2020. ارتفع متوسط الأسعار السنوية عند

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 20-21 التطور الاقتصادي و النقدي، 2022 ، ص12

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

الإنتاج الصناعي، خارج المحروقات للقطاع الوطني العام بنسبة 7.4% سنة 2021، مقابل 2.7% في السنة السابقة؛ كما ارتفع متوسط الأسعار السنوية للصناعات المعملية بنسبة 7.9% سنة 2021، مقابل 3.2% سنة 2020. سجل المؤشر الكلي للقيم الوحيدة عند الاستيراد ارتفاعا معتبرا بنسبة 22.6% سنة 2021، أي بزيادة 16.6 نقطة مئوية في ظرف سنة واحدة.

الفرع الثاني: تطور أسعار الاستهلاك :

عرف المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك استعادة ارتفاعه سنة 2021، إذ بلغ المعدل السنوي لتضخم الأسعار 6.62% مقابل 2.09% في السنة السابقة، ويبقى هذا المعدل أقل من المعدل المسجلة سنة 2012 والذي بلغ 9.70، أظهر مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بالجزائر الكبرى نفس الاتجاه التصاعدي، حيث ازداد تضخم الأسعار بـ 4.8 نقطة مئوية (أساس 2001)، ليبلغ معدلا قدره 7.23% مقابل 2.41 سنة 2020.

المبحث الثاني: صياغة و تحليل النموذج القياسي للعلاقة بين الأسعار العالمية للمواد الأساسية بالعملة الدولية على سعر صرف الدينار الجزائري

عرفت أسعار المواد الأساسية تطورات عديدة ، في ظل التحولات العالمية ، و عليه تبنت الجزائر نظام اقتصادي جديد بغية الخروج من جملة المشاكل الاقتصادية فتمثلت هذه التحولات في اقتصاد السوق و اعتبر ذلك ضرورة حتمية لتطبيق سياسة جديدة و يضم هذا النظام مجموعة من المقاييس تتجلى في تخفيض العملة الوطنية ، الخصوصية و غيرها من المقاييس، و من بين آليات سعر السياسة الاقتصادية المتبناة ، سياسة سعر الصرف لان تقلباته تنعكس على أسعار المواد الأساسية و كذا تسعيرها، و على هذا فان استقرار قيمة العملة الوطنية هو أساس سياسة سعر الصرف. و على هذا الأساس فان هذه الدراسة تهدف إلى بناء نموذج قياسي ، و ذلك لدراسة تأثير تسعير المواد الأساسية سعر صرف العملات الدولية و سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر تسعير المواد الأساسية على أنظمة سعر الصرف

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة و مصادر البيانات:

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية عن أسعار المواد الأساسية و سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر تغطي الفترة من 1997 و حتى 2021 ، و يوضح الجدول تعريف المتغيرات المستخدمة في التقرير ، أما عن بيانات هذه المتغيرات فهي مأخوذة من بنك التسوية العالمي، و البنك الدولي .

الجدول رقم 2 : تعريف المتغيرات المستخدم في التقدير

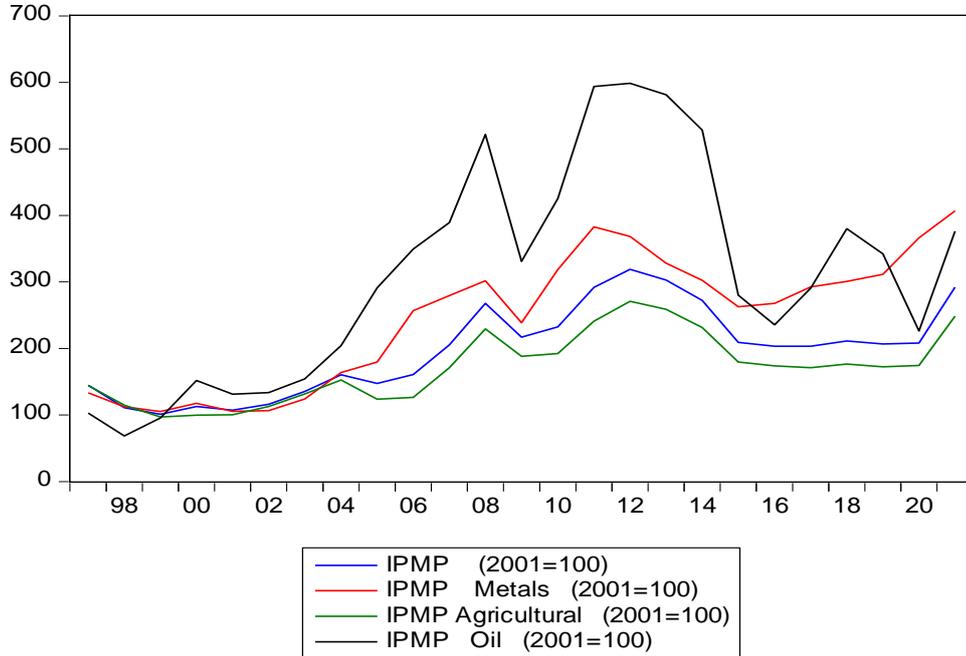
المتغيرات	التعريف
IPMP	مؤشر اسعار المواد الأساسية
IPMP Agricultural	مؤشر أسعار المواد الأساسية الزراعية
IPMP Metals	مؤشر أسعار المواد الأساسية المعادن
IPMP Oil	مؤشر أسعار المواد الأساسية النفط
REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2001-100)

أولا:

المصدر: تم استخراج البياني الخاص بمتغيرات الدراسة عن طريق برنامج Eviews 9 من أجل أخذ فكرة مبدئية على استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات من عدمه.

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار الارتباط الذاتي)
الشكل رقم 02 تطور أسعار المواد الأساسية خلال الفترة 2021-1997



المصدر: تم الحصول على النتائج التالية عن طريق برنامج Eviews 9
أولاً: و بمجرد ملاحظة البيان يتم إستنتاج أن السلاسل الزمنية غير مستقرة
ثانياً:

الشكل رقم 03 : نموذج الارتباط الذاتي لنماذج دوال أسعار المواد الأساسية

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *****	. *****			0.813	0.813	18.612	0.000
. *****	. .			0.641	-0.060	30.685	0.000
. ****	. .			0.510	0.016	38.653	0.000
. ***	. .			0.385	-0.062	43.408	0.000
. **	. .			0.225	-0.183	45.117	0.000
. .	. .			0.074	-0.104	45.310	0.000
. .	. .			-0.019	0.025	45.324	0.000
. * .	. .			-0.100	-0.060	45.719	0.000
. * .	. * .			-0.187	-0.092	47.201	0.000
. ** .	. * .			-0.274	-0.109	50.577	0.000
*** .	. * .			-0.351	-0.132	56.509	0.000
*** .	. * .			-0.356	0.080	63.075	0.000

المصدر: تم الحصول على النتائج التالية عن طريق برنامج Eviews 9

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

- يؤكد نموذج الارتباط الذاتي عدم استقرار السلاسل الزمنية

المطلب الثاني : نمذجة قياسية لاختبار استقرار السلاسل الزمنية

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة)

1- النموذج الأول بوجود حد ثابت

الشكل 04 : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند النموذج الأول بوجود حد ثابت

Method	Statistic	Prob.*	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.16971	0.0008	5	114
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.88754	0.0000	5	114
ADF - Fisher Chi-square	68.3392	0.0000	5	114
PP - Fisher Chi-square	66.1047	0.0000	5	115

2- النموذج الثاني بوجود حد ثابت و اتجاه زمني

الشكل 05 : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند النموذج الثاني بوجود حد ثابت و اتجاه عام

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.69551	0.2434	5	114
Breitung t-stat	-2.63599	0.0042	5	109
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.40697	0.0000	5	114
ADF - Fisher Chi-square	52.0479	0.0000	5	114
PP - Fisher Chi-square	50.3057	0.0000	5	115

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

3- النموذج الثالث بدون حد ثابت و بدون اتجاه زمني
الشكل 06 : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند النموذج الثالث بدون حد ثابت

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.85620	0.0000	5	115
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	90.4761	0.0000	5	115
PP - Fisher Chi-square	90.4761	0.0000	5	115

الفرع الثاني : نمذجة قياسية لتأثير أسعار المواد الأساسية على سعر الصرف باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية: ARDL

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

- 1 اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: إختبار جذور الوحدة للاستقرار The Unit root of Stationarity
- 2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج test of bound
- 3 تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL
- 4 تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL ECM-ARDL)
- 5 اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات (ARDL -ECM)

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية: استقرار جذور الوحدة للاستقرار The unit root : Stationarity

تقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية هو شرط من شروط التكامل المشترك في المرحلة الأولى. حيث أنه تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية ، و معرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، لقد تم استخدام اختبار ديكي - فوللر المطور Augmented Dickey- Fuller و اختبار فيليب- بيرون لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع المتغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.

الجدول رقم : يحتوي على نتائج اختبار ديكي - فوللر المطور ADF و اختبار فيليب - بيرون PP و الذي يشير بوضوح بأن جميع المتغيرات هي غير مستقرة أي من الرتبة I(0)، و أنها أصبحت مستقرة أي من الرتبة I(1) بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

الجدول رقم 03 اختبار الوحدة باستخدام d'ADF و PP

المتغيرات	ADDFي - فولر المطور		فليب - برون PP	
	المستويات	الفرق الأولي	المستويات	الفرق الأولي
REER	-5.135972	-1.972335	-1.532541	-8.344122
IPMP	-8.344122	-1.058108	-0.802828	-3.274107
IPMP Metals	-3.769597	-0.950413	-0.826359	-3.834325
IPMP Oil	-3.838695	-1.233678	-0.998325	-4.354256
IPMP Agricultura	-3.785228	-1.118401	-0.769367	-3.102958
القيم المرحجة	-3.769597	-3.570486	-3.752946	-2.998258
	-3.004861	-1.972335	-2.998064	-1.5322541
	%à 5	%à 5	%à 5	%à 5
	-2.642242	-1.288681	-2.638752	-1.379660

المصدر: النتائج تم الحصول عليها باستخدام برنامج 9 EViews

يلاحظ مما سبق أن جميع متغيرات متكاملة من واحد أي I(1)، و لذلك يفضل استخدام منهج اختبار الحدود Approach The Bounds Testing

الفرع الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: ARDL
هنا نستخدم منهجية ARDL التي طورها كل من Shihand and sun 1998 و Pesaran 1997 تقوم هذه الدراسة باستخدام هذا النموذج في إطار منهج الحدود Bounds test و يعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بغيره من الطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك، كطريقة دارين واتسون CRDW أو طريقة جوهانسن Johansen cointegration test في إطار نموذج VAR أو طريقة أنجل قرانجر ذو الخطوتين 1987 GRANGER إلى مشكلة عدم التأكد التي عادت ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية و سكونها و منه فإن اختيار طريقة Pesaran باستخدام منهج الحدود تعد الأفضل.

حسب Pesaran فان اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الإثنين . حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص متكاملة أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UCEM) يقدم كل من Pesaran and al (2001) منهاجا حديثا لاختبار مدى تحقيق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، و تعرف هذه الطريقة Bounds testing (approach) أي طريقة اختبار الحدود ، و نظرا لان المتغيرات محل الدراسة عبارة عن ثمانية متغيرات ، فان إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقا لمنهج (UCEM) يتم من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لكل متغير من هذه المتغيرات على اعتباره تابع من خلال النماذج التالية:

النموذج الأول: نموذج دالة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (1)

$$Reer = f(IPMP, Ipmp Oil, Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural)$$

النموذج الثاني: نموذج دالة أسعار المواد الأساسية (2)

$$IPMP=f(Reer, Ipmp Oil, Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural)$$

النموذج الثاني: نموذج دالة أسعار المواد الأساسية للنفط (3)

$$Ipmp Oil =f(IPMP, Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural, Reer)$$

النموذج الثاني: نموذج دالة أسعار المواد الأساسية للمعادن (4)

$$Ipmp Metal =f(IPMP, Ipmp Oil, Ipmp Agrecultural, Reer)$$

النموذج الثاني: نموذج أسعار المواد الأساسية للمنتجات الزراعية (5)

$$Ipmp Agrecultural = f(IPMP, Ipmp Oil, Ipmp Metal, Reer)$$

يتضمن اختبار نموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل بعدها إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير . و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)

$$H_0 : B_1= B_2= B_3= B_4= B_5= B_6= B_7= B_8= 0.....(1)$$

$$H_0 : B_1= B_2= B_3= B_4= B_5= B_6= B_7= B_8= 0.....(2)$$

$$H_0 : B_1= B_2= B_3= B_4= B_5= B_6= B_7= B_8= 0.....(3)$$

$$H_0 : B_1= B_2= B_3= B_4= B_5= B_6= B_7= B_8= 0.....(4)$$

$$H_0 : B_1= B_2= B_3= B_4= B_5= B_6= B_7= B_8= 0.....(5)$$

مقابل الفروض البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq B_8 \neq 0.....(1)$$

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq B_8 \neq 0.....(2)$$

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq B_8 \neq 0.....(3)$$

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq B_8 \neq 0.....(4)$$

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq B_8 \neq 0.....(5)$$

يوضح الجدول رقم : نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد ، (Bounds testing) و يتضح من هذا الجدول ما يلي:

- إن قيمة إحصاء F المحسوبة في النموذج الأول (5.06) ، و النموذج الثاني (4.299952) ، و النموذج الرابع (2.801265) أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (4.01) 5% ، و من ثم فإن فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها سواء للمعادلة التي فيها ipmp متغير تابع أو بالنسبة للمعادلة التي فيها REER متغير تابع ، و يعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في كل النماذج المذكورة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

- إن قيمة إحصاء F- المحسوبة في النموذج الثالث (3.46) ، و النموذج الخامس (3.65) ، أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 5% (4.01) ، و بالتالي ، فإن فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك لا يمكن رفضها، و يعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج الثالث و الخامس.

الجدول 04 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود

النتيجة	الحد الأعلى عند مستوى 95%	أدنى عند مستوى 95%	F-اختبار القيمة المحسوبة Statistic
وجود علاقة تكامل المشترك	3.21	6.34	8.344122
	Reer =f(IPMP,Ipmp Oil,Ipmp Metal,Ipmp Agrecultural)		
وجود علاقة تكامل المشترك	2.76	2.89	3.950948
	IPMP=f(Reer, Ipmp Oil,Ipmp Metal,Ipmp Agrecultural)		
عدم وجود علاقة تكامل المشترك	6.25	6.30	6.648747
	Ipmp Oil =f(IPMP,Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural,Reer)		
وجود علاقة تكامل المشترك	4.09	4.24	4.468307
	Ipmp Metal =f(IPMP,Ipmp Oil, Ipmp Agrecultural,Reer)		
عدم وجود علاقة تكامل المشترك	2.46	2.49	4.658360
	Ipmp Agrecultural = f(IPMP,Ipmp Oil, Ipmp Metal,Reer)		

المصدر: النتائج المحصل عليها باستخدام 9 Eviews

الفرع الثالث: تقدير نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL :

بعد التأكد من وجود فقط علاقة واحدة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية و سعر الصرف خلال النموذج الأول ($Reer = f(IPMP, Ipmp Oil, Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural)$)، وكذلك النموذج الثاني ($IPMP = f(Reer, Ipmp Oil, Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural)$) و النموذج الثالث ($Ipmp Oil = f(IPMP, Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural, Reer)$) و الرابع ($Ipmp Metal = f(IPMP, Ipmp Oil, Ipmp Agrecultural, Reer)$) و الخامس ($Ipmp Agrecultural = f(IPMP, Ipmp Oil, Ipmp Metal, Reer)$)

1- تم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL.

تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول التالي، و قد اعتمدنا على فترات التباطئ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion) ، بالنسبة للنماذج الثلاثة. و قبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج ، و يتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

2- إختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

(Breush-Godfrey) LAGRANGE .MULTIPLIER TEST OF RESIDUAL

1-2 إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity(ARCH)

2-2 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque – Bera

3-2 إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الذاتي لهذا النموذج Ramsey Reset

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

الجدول رقم 05 : نتائج الاختبارات التشخيصية

Jarque –Bera	Serial correlation LM Test	ARCH Test	White Heteroscedasticity
Reer =f(IPMP,Ipmp Oil,Ipmp Metal,Ipmp Agrecultural)...(1)			
0.694493(0.497)	3.116774(0.001)	4.169415(0.182)	8.970372(0.5332)
IPMP=f(Reer, Ipmp Oil,Ipmp Metal,Ipmp Agrecultural)...(2)			
1.970805(0.395)	0.247934(0.804)	4.949742(0.472)	8.727471(0.4836)
Ipmp Oil =f(IPMP,Ipmp Metal, Ipmp Agrecultural,Reer)...(3)			
0.135365(0.894)	0.254075(0.799)	4.100321(0.208)	8.055863(0.0668)
Ipmp Metal =f(IPMP,Ipmp Oil, Ipmp Agrecultural,Reer)...(4)			
1.970805(0.395)	0.046800(0.962)	3.347878(0.472)	10.970805(0.395)
Ipmp Agrecultural = f(IPMP,Ipmp Oil, Ipmp Metal,Reer)...(5)			
0.009412(0.992)	0.247934(0.804)	5.344082(0.030)	7.076295(0.3071)

المصدر: النتائج تم الحصول عليها باستخدام Eviews 9

يوضح الجدول رقم 3 نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني (2) (1 0 0 1 1) ARDL المختار بواسطة SC بالنسبة للمعادلة التي فيها IPMP متغير تابع، و للنموذج الثالث (3) (0 0 1 1 0) ARDL المختار بواسطة SC بالنسبة للمعادلة التي فيها Ipmp Oil متغير تابع، و للنموذج الرابع (4) (1 1 0 1 1) ARDL المختار بواسطة SC بالنسبة للمعادلة التي فيها Ipmp Metal متغير تابع، و للنموذج الرابع (5) (1 0 0 0 0) ARDL المختار بواسطة SC بالنسبة للمعادلة التي فيها Ipmp Agrecultural متغير تابع و يتضح ما يلي:

يشير إحصاء إختبار LM إلى خلو النموذجين من مشكلة الارتباط التسلسلي. يشير إحصاء ARCH إختبار LM إلى عدم رفض فرضية عدم القئالة بثبات تبين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity في النموذجين المقدرين.

يشير إحصاء إختبار JB إلى عدم رفض فرضية بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذجين محل التقدير. يشير إحصاء إختبار RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذجين المذكورين. و ترتيباً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدره، يمكن إتخاذ قرار استخدام هذه النماذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

يوضح الجدول رقم أن نتائج تقدير أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن لسعر الصرف أن يآثر عليها في الجزائر ، إذ أظهرت بعض المعلومات المقدره الاشارات المتوقعة في حين جاءت إشارة بعض العملات الأخرى عكس ما يشير إليه الطرح النظري، حيث كان بعضها معنوي و البعض الآخر غير معنوي.

1- النموذج رقم 01 دالة نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي المقدره:

معظم معاملات النموذج كانت معنوية عند مستوى 5% بالاضافة إلى ذلك فان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 55.76% و هذا ما أشار إليه التباين المفسر- في المتغير التابع أي أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يفسر- ما نسبته 55.76% من التغيرات التي تحدث في إجمالي الواردات الجزائرية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

حيث تتصف أسعار المواد الأساسية من النفط بالمرونة بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ، و قدرت مرونة سعر الصرف 0.76 و هي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لزيادة قيمة المنتجات الخارجية بنسبة 0.76% و أنها لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الاجمالي و أسعار السلع، بحيث أنه كلما إرتفعت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي أي إنخفاض سعر الصرف الاسمي فان العملة الجزائرية من المفترض انخفاضها، وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع الاجنبية بالنسبة للسلع المحلية ولكن بسبب أن معظم السلع الجزائرية هي عبارة عن سلع استهلاكية ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها فان قيمة السلع الأجنبية سوف لن تنخفض، وكذلك لأن الواردات الجزائرية تحتوي على مواد مصنعة التي تدخل في الصناعة الجزائرية ولا يوجد بديل محلي لها لذا فان التاجر الجزائري لا يمكنه الاستغناء عنها.

2- النموذج 02 دالة نموذج أسعار المواد الأساسية المقدرة:

معظم معاملات النموذج كانت معنوية عند مستوى 5% بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 83,12% وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع أي ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي يفسر- ما نسبته 83,12% من التغيرات التي تحدث في إجمالي أسعار السلع الأساسية .

وهناك علاقة طردية بين كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي السلع الأساسية مع إجمالي قيمة السلع الأساسية، وهذه العلاقة تتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات "انخفاض الصرف الاسمي" سوف يزيد من إجمالي صادرات السلع الأساسية الجزائرية، حيث قدرت مرونة سعر الصرف بـ 0.55231 وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الجزائرية بنسبة 0.55% ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار السلع الجزائرية المعروضة في الأسواق الخارجية، مما يدفع المستهلكين الأجانب إلى زيادة الطلب على السلع الجزائرية وبالتالي إلى ارتفاع قيمة السلع الأساسية الجزائرية، وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الحقيقي يرتفع في حالة انخفاض الأسعار المحلية P حيث تصبح السلع المحلية أرخص مقارنة مع السلع الأجنبية فيزيد الطلب على المنتجات الجزائرية وبالتالي تزداد الصادرات و يتحسن ميزان المدفوعات وهذا يشكل أثراً إيجابياً عليه، كما ان سعر الصرف الحقيقي يرتفع في حالة ارتفاع الأسعار الأجنبية P* فيتجه الطلب العالمي نحو السلع المحلية فترتفع الصادرات وبالتالي يمكن القول إن سياسة تخفيض العملة لها أثر ايجابي في تشجيع الصادرات الجزائرية وبالتالي في تحسين ميزان المدفوعات.

3- النموذج 03 دالة نموذج أسعار المواد الأساسية من المعادن:

يتضح لنا من الجدول رقم 4 الذي يحتوي على نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و أسعار المواد الأساسية من المعادن، أن تأثير المتغير المستقل "سعر الصرف الحقيقي" كان تأثير عكسي- على أسعار المواد الأساسية من المعادن بمعنوية عند مستوى 1%، وأن إشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث تتصف دالة أسعار المواد الأساسية من المعادن بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، و قدرت مرونة أسعار المواد الأساسية من المعادن بـ 0.41 وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لانخفاض أسعار المواد الأساسية من المعادن بنسبة 0.41 وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج ، وهو ما يفسر- الأثار الانكماشية لانخفاض سعر الصرف الحقيقي " ارتفاع سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل

الدينار" ، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 98% ، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر- في المتغير التابع.

الفرع الرابع: تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL-ARDL ECM

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأمد، فقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error correction model حيث ان هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأمد. الثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

- ويوضح الجدول رقم 05 نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار بواسطة SBC في حالة إذا كان المتغير التابع هو REER وكما يوضح أيضاً نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار بواسطة SBC في حالة إذا كان المتغير التابع هو IPMP ويوضح كذلك نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار بواسطة SBC في حالة إذا كان المتغير التابع هو REER ، ويتضح نتائج الجدول ما يلي:

وجود معنوية إحصائية لمعامل كل من $ECM_1(1-)$ و $ECM_2(1-)$ و $ECM_3(1-)$ مع وجود إشارة سالبة لهذا المعامل. ويؤكد هذا علي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة سواء في المعادلة التي فيها REER متغير تابع أو في المعادلة التي فيها IPMP متغير تابع.

بالنسبة للمعادلة التي فيها REER متغير تابع كانت القيمة المقدرة لمعامل $ECM_1(1-)$ تساوي 0.499 ويعني هذا أن حوالي 49.9% من الخلل في التوازن REER في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية. بالنسبة للمعادلة التي فيها IPMP متغير تابع كانت القيمة المقدرة لمعامل $ECM_2(1-)$ تساوي - 0.3348 ويعني هذا أن حوالي 33.48% من الخلل في التوازن فيها IPMP في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية.

بالنسبة للمعادلة التي فيها REER متغير تابع كانت القيمة المقدرة لمعامل $ECM_3(1-)$ تساوي 0.3905 ويعني هذا أن حوالي 39.05% من الخلل في التوازن فيها IPMP في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية.

وجود أثر موجب ومعنوي للتغير في أسعار السلع الأساسية على سعر الصرف الحقيقي للعملة الجزائرية في الأجل القصير ما يفسر- الأثر موجب ومعنوي للتغير في سعر الصرف الحقيقي على إجمالي الصادرات الجزائرية في الأجل القصير.

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

الجدول رقم 06: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

الناذج المقدرة	تقدير النموذج 1		تقدير النموذج 3		تقدير النموذج 4		تقدير النموذج 5	
	المعاملات	الاحتمالية	المعاملات	الاحتمالية	المعاملات	الاحتمالية	المعاملات	الاحتمالية
D REER			0.832204	0.0006	0.041383	0.099	-0.215928	0.018
IPMP Metals	0.0426449	0.652			0.129881	0.260	0.957388	0.10210
IPMP OIL	2.382145	0.526	0.526983	0.260			-1.497575	0.683
D IPMP AGRICULTURAL	0.0025028	0.365	0.082472	0.145	-1.142999	0.736		
ECM (-1)	0.001	-0.520	0.411	0.000	-0.0952	0.000	-0.00523	0.018
معامل التحديد	0.381430		0.882530		0.821407		0.851969	

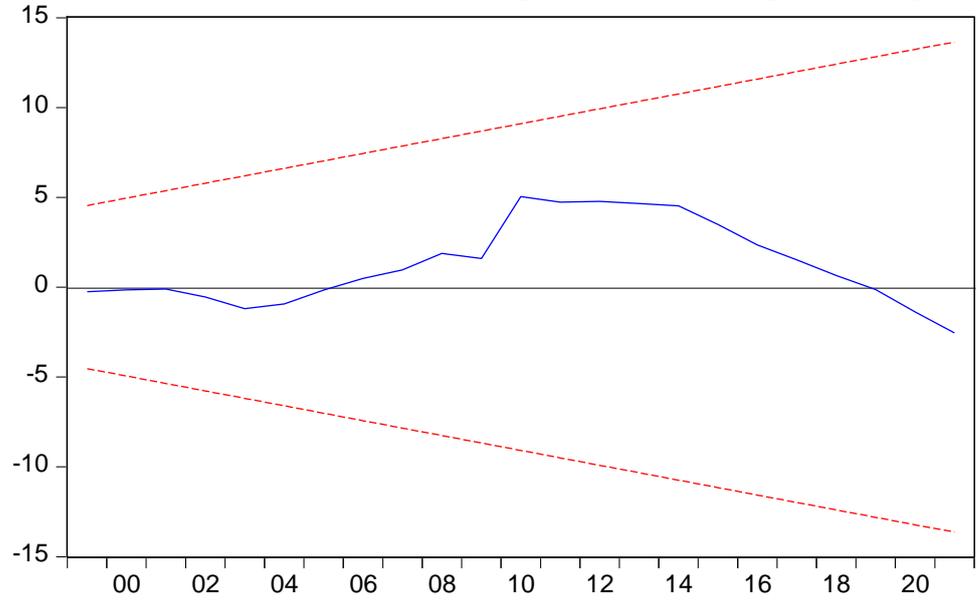
المصدر: تم استخراج النتائج باستخدام برنامج Eviews 9

- اختبار استقرار النماذج Stability test

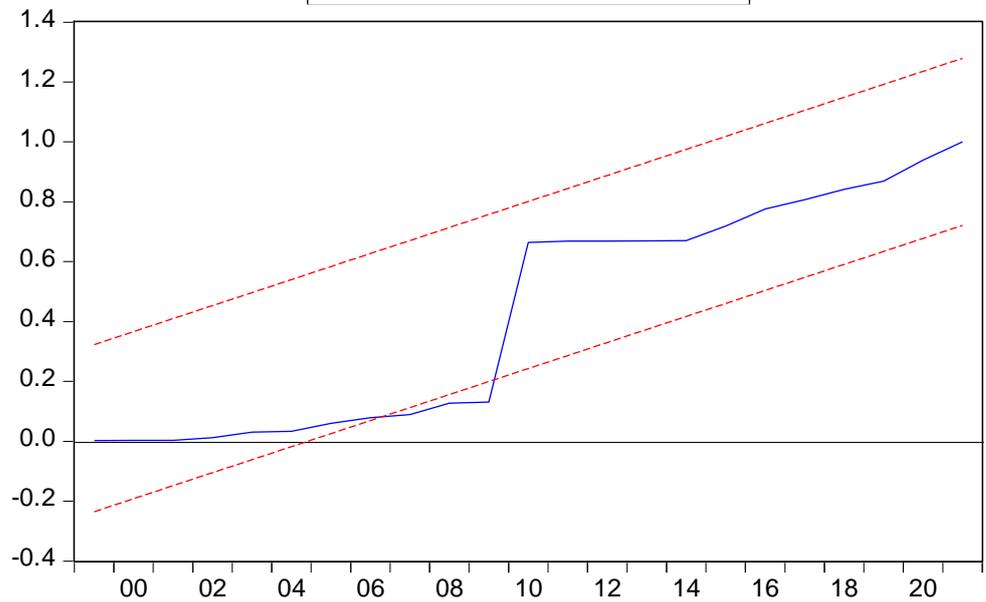
تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM و كذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM OF SQUARES و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ، و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد . و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذان الاختبارات نجدها مصاحبة لمنهجية .
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95 % ، و على ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUCUM OF SQUARES و CUCUM OF SQUARES

و من خلال الرسم البياني للنماذج 1 و 2 و 4 و 5 نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUCUM بالنسبة لهذه النماذج ، يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى الاستقرار في هذه النماذج عند حدود معنوية 95% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUCUM OF SQUARES ، و يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا و انسجاما في النماذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج فترة قصيرة المدى.

الشكل رقم 07 : الأشكال البيانية لكل من CUCUM و CUCUM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP OIL

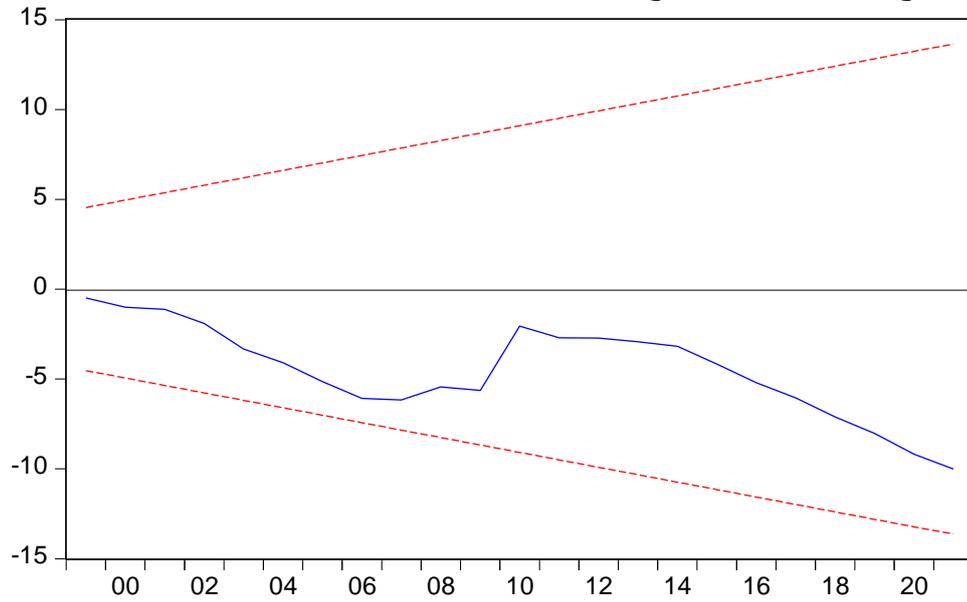


— CUSUM — 5% Significance

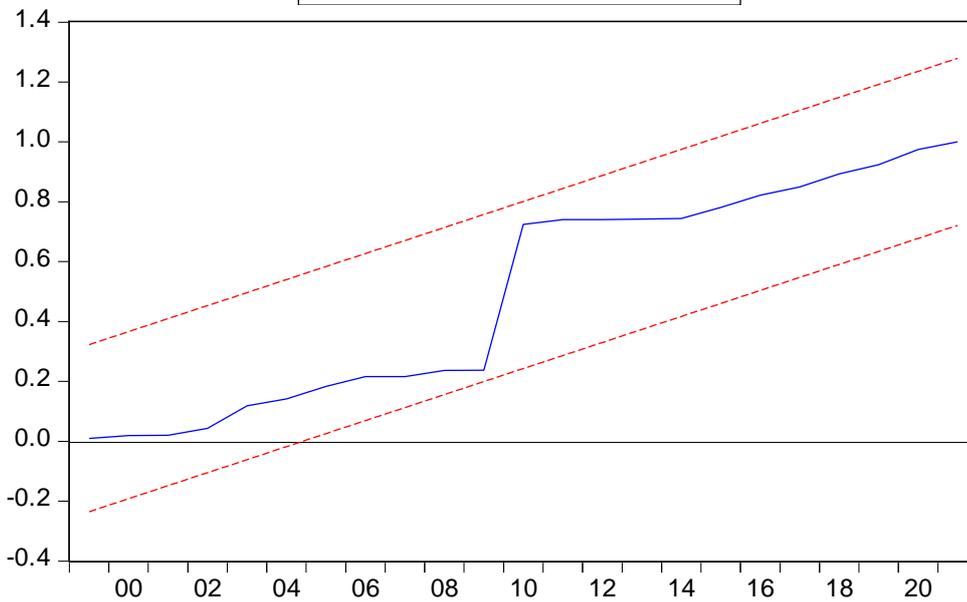


— CUSUM of Squares — 5% Significance

الشكل رقم 08 : الأشكال البيانية لكل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج IPMP AGRICULTURAL التابع المتغير التتابع ARDL

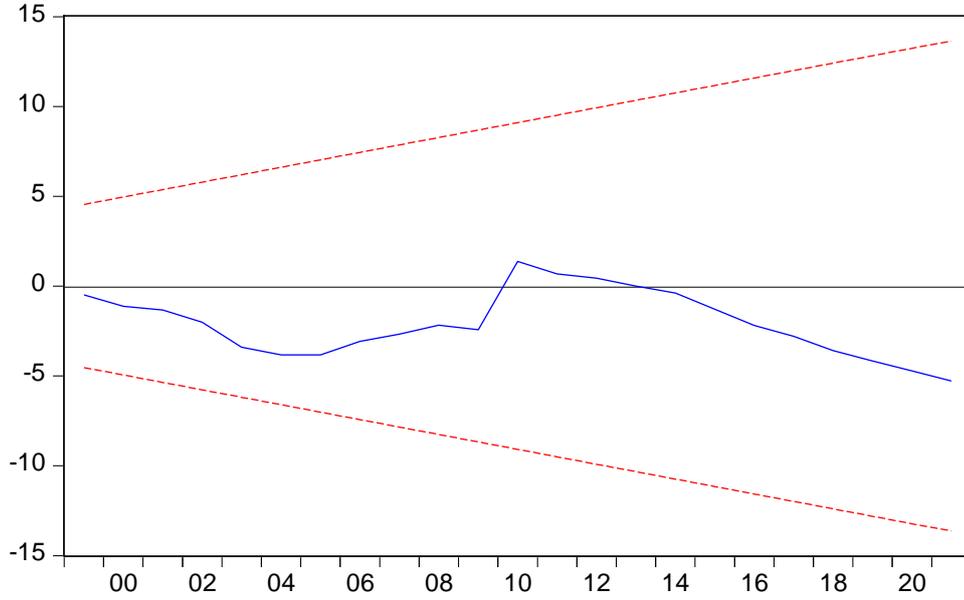


— CUSUM - - - 5% Significance

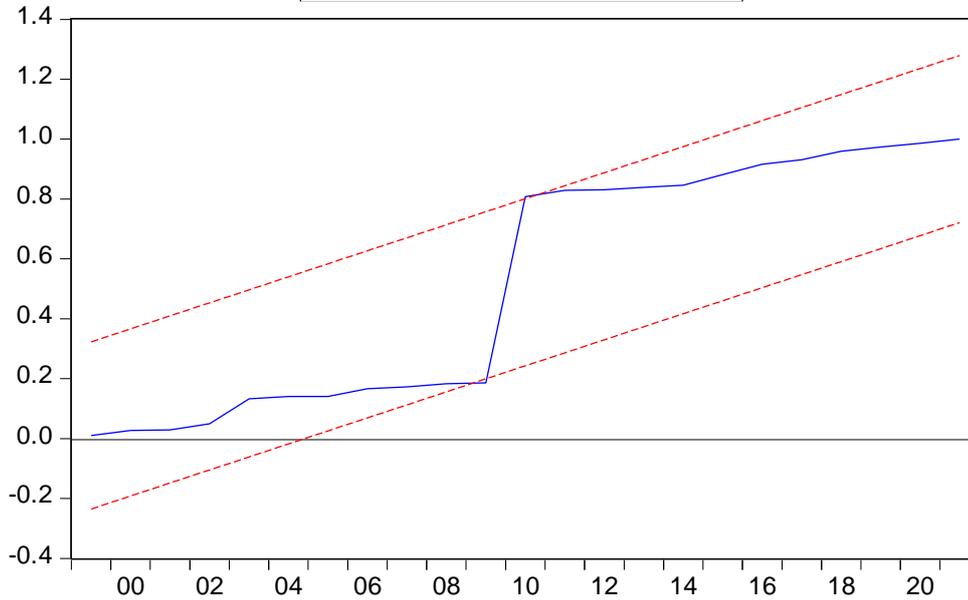


— CUSUM of Squares - - - 5% Significance

الشكل رقم 09: الأشكال البيانية لكل من CUCEM و CUCEM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP METALS

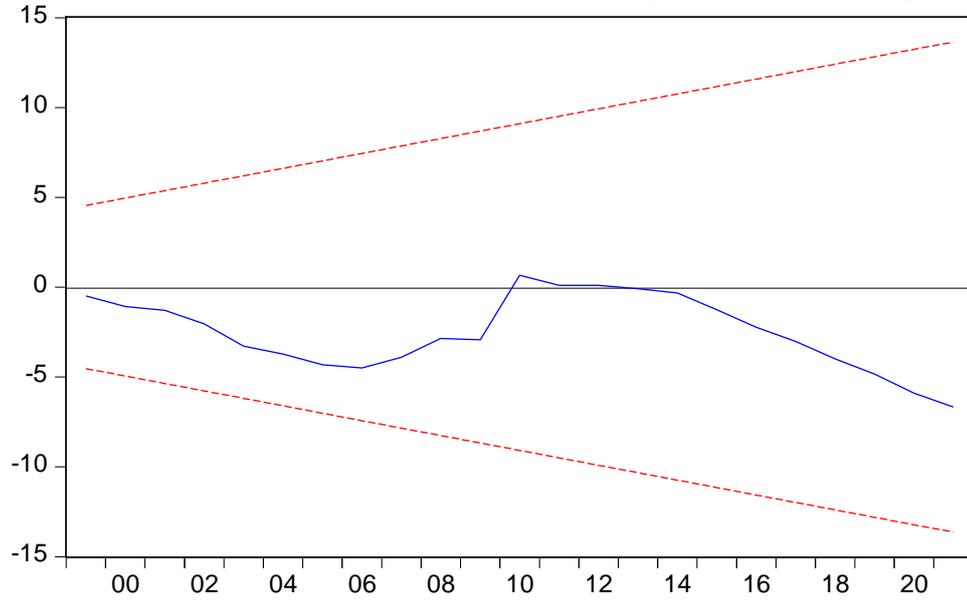


— CUSUM — 5% Significance

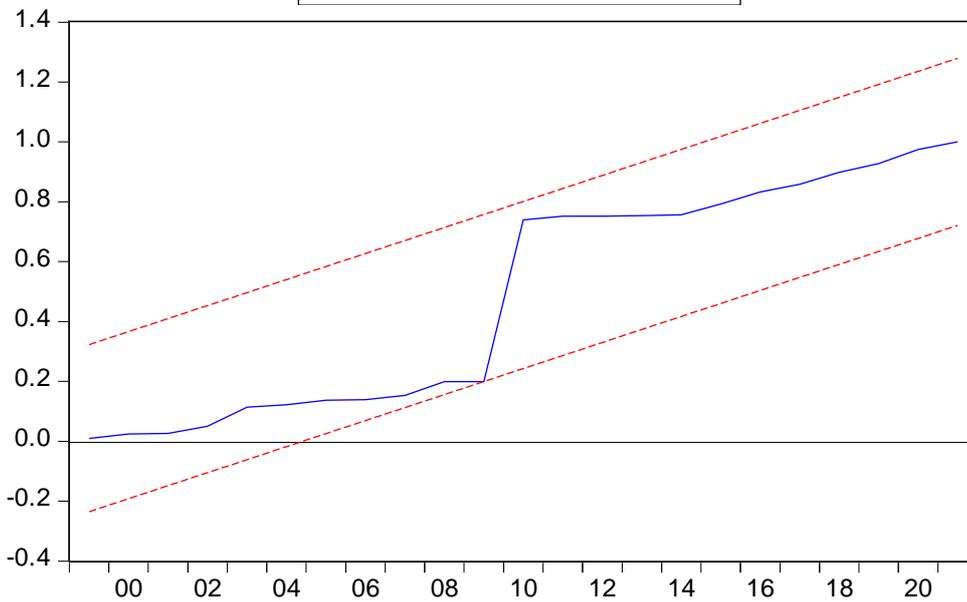


— CUSUM of Squares — 5% Significance

الشكل رقم 10: الأشكال البيانية لكل من CUCEM و CUCEM OF SQUARES لاستقرار معاملات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المتغير التابع IPMP



— CUSUM - - - 5% Significance



— CUSUM of Squares - - - 5% Significance

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملات الدولية للفترة بين (1997-2021)

- دراسة تنبؤية لأثر أسعار المواد الأساسية خلال العشر 10 سنوات القادمة:

الشكل 11 : اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع سعر الصرف)

Period	S.E.	REER_20	IPMP_OIL__20	IPMP_AGRIC	IPMP__META	IPMP__2001_
		01_100_	01_100_	ULTURAL__2	LS__2001_100	100_
1	14.34122	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	17.12927	70.10312	10.22757	5.605053	12.97485	1.089408
3	17.99639	67.52943	10.27397	5.148922	15.89742	1.150248
4	18.71154	67.85905	10.02774	4.771497	16.26442	1.077292
5	19.25575	67.58300	9.631417	5.127606	16.47394	1.184036
6	19.81641	66.66130	9.111214	6.243607	16.73936	1.244525
7	20.16212	65.97089	8.966403	6.473923	17.37744	1.211349
8	20.31195	65.65413	8.911828	6.378821	17.85937	1.195850
9	20.40619	65.58072	8.849655	6.320420	18.06398	1.185224
10	20.54472	65.41761	8.763523	6.436651	18.20528	1.176932

الشكل 12 : اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع أسعار النفط)

Variance Decomposition of IPMP_OIL__2001_100_:

Period	S.E.	REER__2	IPMP_OIL__200	IPMP_AGRIC	IPMP__META	IPMP__2001_
		001_100_	1_100_	ULTURAL__2	LS__2001_100	100_
1	103.1947	20.20622	79.79378	0.000000	0.000000	0.000000
2	141.0066	29.11614	63.49145	1.620222	5.270202	0.501983
3	154.9777	31.35373	53.10244	1.725470	13.15349	0.664874
4	164.0731	31.76079	48.78834	1.546068	17.15906	0.745748
5	171.7908	29.78551	49.70246	1.491268	17.94279	1.077962
6	176.9547	28.17627	48.93937	2.582689	19.19083	1.110843
7	181.8671	27.28377	46.33132	3.691292	21.63278	1.060835
8	185.3505	26.61262	44.66682	3.740578	23.94273	1.037259
9	187.4742	26.31943	43.81186	3.663774	25.16343	1.041505
10	190.0368	26.40133	42.98199	3.788499	25.79308	1.035097

الشكل 13 : اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القادمة (للمتغير التابع الزراعة)

Variance Decomposition of IPMP_AGRICULTURAL__2001_:

Period	S.E.	REER__2	IPMP_OIL__200	IPMP_AGRIC	IPMP__META	IPMP__2001_
		001_100_	1_100_	ULTURAL__2	LS__2001_100	100_
1	20.86635	4.186791	67.25227	28.56094	0.000000	0.000000
2	31.94631	14.36067	33.59932	31.38674	20.58829	0.064975
3	41.22503	29.04411	20.40498	18.85196	31.60027	0.098686
4	47.44705	32.00597	20.99630	17.45560	29.46607	0.076060
5	50.90161	28.24213	27.89558	15.23932	28.48538	0.137596
6	54.98355	25.28748	25.28783	18.75864	30.29710	0.368952
7	58.79547	23.00654	22.27898	19.76434	34.36945	0.580696
8	60.31847	21.99531	21.16876	18.79146	37.42450	0.619978
9	61.33058	21.65007	21.24880	18.26671	38.23472	0.599696
10	62.90604	22.41393	20.66707	17.93439	38.41298	0.571628

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملات الدولية للفترة بين (1997-2021)

الشكل 14 : اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القديمة (للمتغير التابع أسعار المعادن)

Variance Decomposition of IPMP__METALS__2001_100_:

Period	S.E.	IPMP_AGRIC IPMP__META				
		REER_2 001_100_	IPMP_OIL__200 1_100_	ULTURAL_2 001_	LS_2001_100 -	IPMP__2001_ 100_
1	36.31753	17.96914	23.76398	10.93167	47.33520	0.000000
2	55.27782	17.99495	11.28150	6.546969	64.05043	0.126145
3	65.13579	14.11239	8.892934	4.747290	72.13554	0.111847
4	74.02200	11.13379	11.54959	4.881636	71.78110	0.653880
5	84.40093	10.99511	11.24204	8.287549	68.45293	1.022381
6	94.02506	12.04974	9.123273	10.20558	67.60117	1.020240
7	100.7998	12.79395	7.938829	9.782678	68.52889	0.955661
8	105.7781	13.79291	7.386447	9.185487	68.72576	0.909394
9	111.0366	15.45940	7.006866	9.180958	67.47299	0.879788
10	116.9773	17.12974	6.350504	9.846950	65.79761	0.875192

الشكل 15 : اختبار تحليل التباين للسنوات العشر القديمة (للمتغير التابع أسعار المواد الأساسية)

Variance Decomposition of IPMP__2001_100_:

Period	S.E.	IPMP_AGRIC IPMP__META				
		REER_2 001_100_	IPMP_OIL__200 1_100_	ULTURAL_2 001_	LS_2001_100 -	IPMP__2001_ 100_
1	25.54694	9.345214	73.67462	16.02423	0.673425	0.282512
2	39.71983	19.00535	37.02939	19.85462	23.70389	0.406762
3	50.56105	28.01616	23.26448	12.31202	36.12859	0.278743
4	57.38699	29.18137	23.70807	10.81909	36.02299	0.268487
5	61.91108	25.28802	29.35817	9.591009	35.36186	0.400948
6	66.94874	22.81735	26.46238	13.05803	37.11330	0.548935
7	71.66573	21.07905	23.18928	14.27257	40.80121	0.657895
8	73.92093	20.19742	21.79610	13.49462	43.82261	0.689256
9	75.48875	20.05213	21.55351	12.94070	44.78518	0.668479
10	77.78124	20.94166	20.70310	12.88517	44.83023	0.639829

Cholesky Ordering: REER_2001_100_ IPMP_OIL__2001_100_ IPMP_AGRICULTURAL__2001_100_ IPMP__METALS__2001_100_ IPMP__2001_100_

المصدر: نتائج متحصل عليها من برنامج 9 Eviews التحليل:

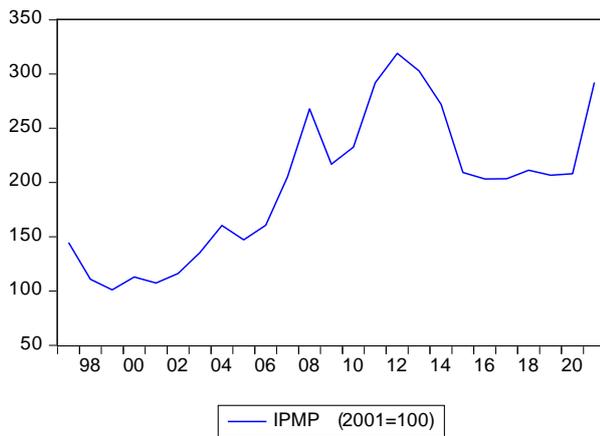
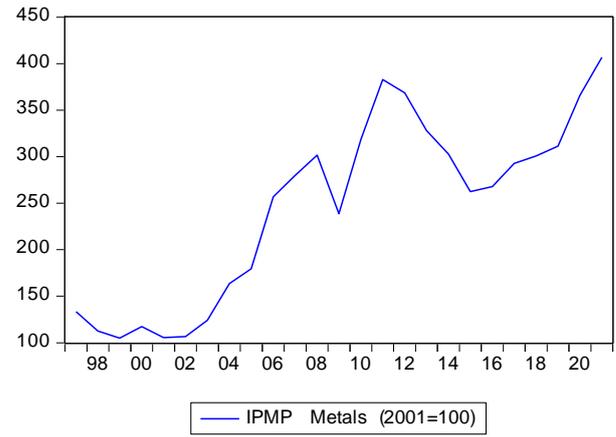
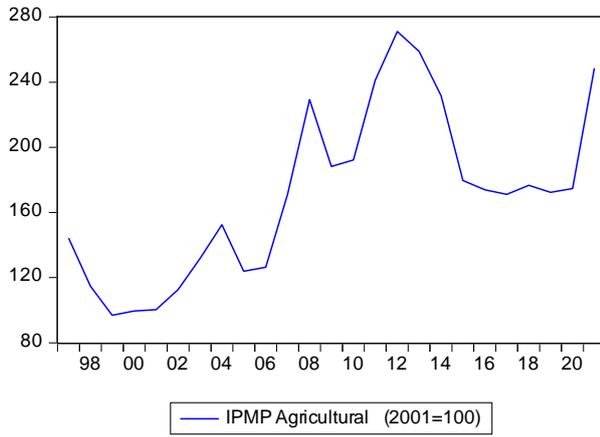
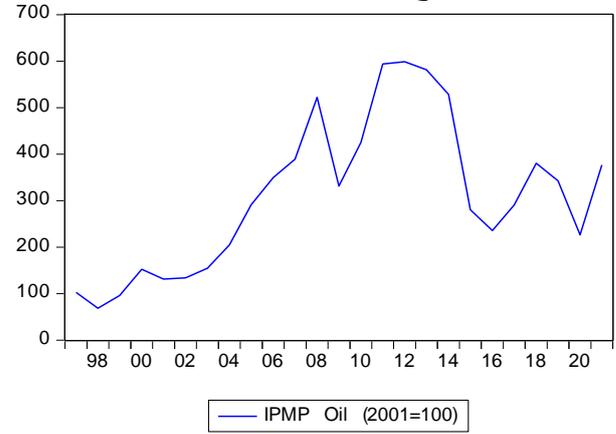
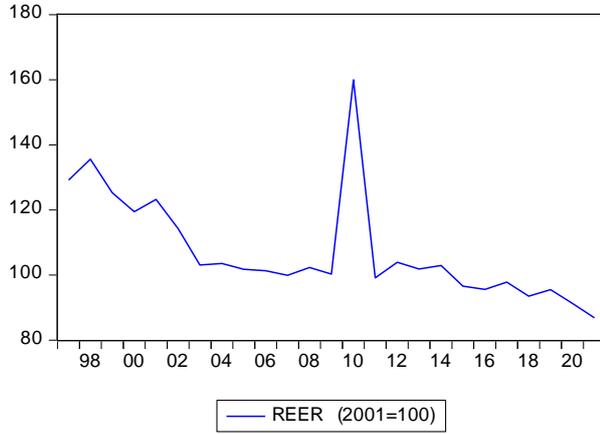
إن التحليل الاقتصادي للنتائج المتوصل إليها يفسر أن ليس هناك علاقة سببية بين المتغيرات ، حيث أن حسب الواقع الاقتصادي العالمي فإن أسعار المواد الأساسية تتغير وفق عوامل سياسية ، اقتصادية، بيئية ما ينتج عنها قرارات من منظمات متحكمة في سعر الصرف ، و عليه فإنه يمكن القول أن سعر الصرف تحكمه ميكانيزمات متعددة توجهه وفق ما ترسمه خطط الدول المتحكمة في سوقه و من تم عرضه و طلبه ، و عليه فإن سعر الصرف في الجزائر فهو لا يتأثر في المدى القصير بالتغيرات التي تعرفها أسعار المواد الأساسية ، و ما يؤكد غياب العلاقة الارتباطية بين المتغيرات في الاجل القصير ، حيث أنه حتى في فترات ارتفاع أسعار النفط لم يعرف ارتفاعا و الذي من المعروف أنه يزيد في

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استثنائية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

احتياطات العملة الصعبة للبلد و من ثم يؤثر على سعر الصرف ، الا أن استعمال هذه الاحتياطات في النهوض بالاقتصاد الجزائري و تميمته لا يجعل منها تتراكم و من ثم لا تؤثر في المدى القصير على سعر الصرف الدينار الجزائري. أما على المدى الطويل فهي من الناحية الاقتصادية حقيقية ، حيث أن العلاقة بين متغير سعر الصرف و متغيرا أسعار المواد الأساسية فهي حقيقية ، أي يمكن تفسيرها بأنها كلما ارتفعت أسعار المواد الأساسية في الجزائر ينعكس ذلك على مؤشرات التنمية باعتبار الجزائر تملك مقومات من شأنها أن تحقق ذلك ، فتطور مختلف القطاعات ، الزراعة ، الصناعة بالإضافة إلى قطاع المحروقات سينعكس على سعر العملة بالإيجاب و ينعكس على سوق العملة في سوق الفوركس، بمعنى كلما كان هناك طلب على الدينار الجزائري كلما زاد سعره مقارنة بالعملة الأخرى و هذا ما يؤكد أن تغير سعر الصرف مرتبط بميزان المدفوعات المحققة للفائض بالدرجة الأولى ، و ما لذلك من انعكاس على المعاملات في سوق الفوركس . إذن العلاقة طويلة الاجل في الجزائر بين متغيرات أسعار المواد الأساسية و سعر الصرف محقق حسب الوضع الراهن الذي يسوده، هيمنة قطاع المحروقات على مداخل الدولة، و اعتماد الدولة على هذه المداخل في تطوير مختلف أنشطتها الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية استشرافية لأثر تسعير المواد الأساسية في الجزائر على أنظمة سعر الصرف للعملة الدولية للفترة بين (1997-2021)

الشكل رقم 13 يوضح بيانات متغيرات الأسعار الأساسية للمواد الأساسية وفق سعر الصرف الفعلي الحقيقي



المصدر: من مخرجات Eviews9

خاتمة الفصل:

- يعتبر موضوع ربط متغير سعر بتغيرات أسعار المواد الأساسية من المواضيع الهامة و تتجلى أهمية الربط في اشتراك المتغيرات في نقاط مهمة و هي العملة الصعبة و عملة الدينار الجزائري و هذا الاشتراك قد يجعل العلاقة بين المتغيرات لذلك تم دراسة الموضوع و لقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:
- 3- يظهر تدبب في أسعار المواد الأساسية خلال فترة الدراسة نظرا لخصائص الأسواق العالمية و إستراتيجيات التحكم فيها.
 - 4- عرف سعر صرف الدينار الجزائري هو الآخر تدبب خلال نفس الفترة و خاصة الفترة الأخيرة للدراسة نظرا للأوضاع و المستجدات العالمية.
 - 5- غياب العلاقة القصيرة الأجل بين سعر الصرف و أسعار المواد الأساسية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - 6- وجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بين متغير سعر الصرف و كذا متغيرات أسعار المواد الأساسية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - 7- غياب العلاقة السببية في الاتجاهين بين المتغيرين ما يعكس الوضع الاقتصادي الراهن.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

على ضوء المفاهيم و المقاييس لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي و أسعار المواد الأساسية في محاولة منا فهم كلاهما و العلاقة بينهما و كيفية الوصول إلى معرفة مدى تأثير كلا منهما على الآخر و إيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و باستعمال المعطيات المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة، و بأسعار المواد الأساسية على المدى الطويل.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كأسعار الفائدة، عرض النقود، معدلات التضخم، كذلك عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي و الاشاعات التي بدورها تؤثر على تسعير المواد الأساسية.
- إن سياسة تخفيض قيمة عملة الدينار لم تخلف وقعا إيجابيا بالغا على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يخص الصادرات.
- إن النماذج المتحصل عليها لا تمثل الواقع الاقتصادي الجزائري.
- في النتائج المتحصل عليها أن سعر الصرف لا يتأثر بتسعير المواد الأساسية في المدى القصير.
- و برغم من الجهود المبذولة و السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية و لعنة الموارد الطبيعية.

و استنتاجا لما جاء في الدراسة استنبطنا أن:

- تنص الفرضية على أن تسعيرة المواد الأساسية ينعكس بالإيجاب على سعر الصرف الدينار الجزائري، الأمر الذي سعت الدراسة إلى إثباته، فبما أن سعر الصرف يعتبر من أهم عناصر المزيج التسويقي فان الدولة تسعى إلى ضبط السياسة النقدية و إستراتيجيات تسعير فعالة من خلال اتباع مجموعة من المراحل مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي تؤثر على تسعير المواد الأساسية بما يتناسب مع الأهداف.

المقترحات:

- من أجل الخروج من التبعية المطلقة للمحروقات فلقد أصبح من الضروري وضع استراتيجية تسعيرية مرنة تتكيف و مختلف التغيرات الاقتصادية.
- يجب الاهتمام بكل القطاعات بدون استثناء و عدم الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات.

- الاستثمار المحلي و الأجنبي في كل القطاعات و بالاحص التركيز على القطاع الفلاحي لما تستدعيه الظروف الدولية و التقلبات الجيوسياسية ، و دواعي تحقيق الأمن الغذائي القومي.

و في الأخير نرجوا أن نكون قد وفينا الموضوع حقه من الدراسة و الله من وراء القصد و هو يهدي إلى السبيل الرشيد.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:
الكتب:

- 1- محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر مدخل السلوكي، دار المسيرة للنشر، عمان، طبعة الأولى 2004.
- 2- زكريا أحمد عزام و علي فلاح الزغبى، سياسات التسعير، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى 2011.
- 3- طلعت أسعد عبد الفتاح، التسويق الفعال الأساسيات و التطبيق، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1999.
- 4- أمين عبد العزيز حسن: إستراتيجية التسويق في القرن الواحد و العشرين، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001، ص 209. محمد فريد الصحن، التسويق (المفاهيم و الإستراتيجيات)، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- 5- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التسويق: الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2005
- 6- العمر رضوان المحمود، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، مصر، الأردن، 2007
- 7- أحمد فهمي البرزنجي، نزار عبد المجيد البرواري، إستراتيجيات التسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2013
- 8- حنين أحمد توفيق، إدارة المبيعات و فن البيع، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2001
- 9- وسام أبو أمين، دور عوامل إستراتيجية التسعير في الحصة السوقية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2014
- 10- عبد الفتاح النصور، استراتيجيات التسويق مدخل نظري و كمي، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2012
- 11- حمد أمين السيد علي، أسس التسويق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2012 زكريا أحمد عزام و علي فلاح الزغبى، سياسات التسعير، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011
- 12- موسى سعيد مطر، شقيري نور موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008
- 13- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987
- 14- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، الأردن، 2004
- 15- شقيري نوري و آخرون، تمويل دولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2012
- 16- حاتم سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1987
- 17- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000
- 18- نواز عبد الرحمن الهيني، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في مالية الدولية، دار المنهاج، عمان، 2007
- 19- سمير فحري نعمة، العلاقة التبادلية بين الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري ن عمان
- زينب قليل، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016
- 20- نشأت الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
- 21- دفلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، 2004.
- 22- سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، دار البداية، عمان، 2008
- 23- إبراهيم الكراسنة، " سياسة سعر الصرف"، ملتقى حول: دورة البرمجة المالية و السياسات الاقتصادية الكلية، عمان، 2007.
- 24- محمد دويدرات، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
- 25- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2009
- 26- شافي محمد زكي، مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970
- 27- مصطفى سلمان حسام عماد الصعيدي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة و التوزيع، عمان، 2000.
- 28- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، الكويت، 2000

- 29- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات سعر الصرف ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2016،
 30- حميد الطائي ، بشير العلاق ، تطوير المنتجات و تسعيرها ، دار اليازوري للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، 2008.
 31- حيان ديب ، التسعير و التوزيع ، الإجازة في علوم الادارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020

المجلدات:

- 01- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 6، الجزائر ، 2007
 02- محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، طبعة الأولى ، 2004
 03- إبراهيم جواد كاظم ، الأرقام القياسية و منهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق) ، جامعة دابلي ، 2011،
 04- بشير عباس العلاق ، التسويق الحديث ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، بنغازي ، ليبيا ، 2020
 05- روادوتاغوبتا و آخرون ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ، و متى ، و بأي سرعة، إدارة العلاقات الخارجية بال صندوق النقد الدولي، المجلد 08 ، العدد 01، جانفي 2020
 06- بودية الحبيب ، جلولي نسجية ، إختيار نظام سعر الصرف بين النظرية و التطبيق التجريبي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06/العدد 02 ، جامعة سعيدة ، الجزائر، 2022.

مجلات:

- 01- العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 23 ، نوفمبر 2003
 02- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الثانية ، 2005.
 03- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2005
 04- جمال مساعدي و د. شريف غياط ، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانة " ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي 2013 ، جامعة الأغواط ، المجلد 10، العدد 2 ، جوان 2019
 06- الحجار بسام ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مؤسسة دار الريحان للنشر ، طبعة الأولى ، بيروت ، 1999.
 07- نزال محمد رضا الخلف و إنعام محسن زويلف ، التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة دراسة ميدانية في قطاع صناع الأدوية

البيطرية الأردن ، مجلة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الإدارة، 1(21) ، 2007.

- 08- عبد القادر بوكريد و آخرون ، احتياطات الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار /اليورو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019 ، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال ، 1996.
 09- عبد القادر بوكريد ، إخبين علي بن عزوز و عبد الباقي كيحل ، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار/اليورو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 2000-2019 ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 08/العدد 01 ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت ، الجزائر، 2022

- 10- إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021
 11- محفوظ بشري، بن معز محمد زكرياء، تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري خلال فترة (1986-2019) مقارنة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة مختار عنابة، الجزائر، 2021

12- عمار زودة ، عبد الغاني بن علي أمال بوسمينية ، نموذج تسعير الأصول الرأسمالية : نظرة عامة حول النظرية، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة باتنة ، جامعة أم البواقي، الجزائر ، 2020

13- تيجاني بالراقي ، أمين راشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 و النظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2017

14- إلهام إبراهيم هببة، تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، مصر، 2017

15- أزهرى الطيب الفكي أحمد، كتاب أسواق المال، دار الجنان للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2017.

المقالات:

- 01- الصيرفي محمد ، مبادئ التسويق : دراسة نظرية تطبيقية ، مؤسسة حورس الدولية ، 2015
شعيب بونوة وخياط رحمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، دراسة قياسية للدينار الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 05 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011
02- عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002
03- محمد حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000.
04- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2007
05- توماس ماير ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، جامعة كاليفورنيا ، ترجمة عبد الخالق أحمد ، دار المريح ، السعودية ، 2002 .
06- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة ، الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2007
07- مزاهدية رفيق تقييم الأصول المالية ، من مقاربات التسعير التقليدية إلى النماذج البديلة- دراسة تحليلية نقدية، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020

09- الرايس فوضيل، أيت يحيى سمير ، Exchange Rare Pass-Through to Consumer . Prices: Case of Algerian ، 2017،

10- سي محمد كمال، جديدين لحسن، علي بن صب ، Exchange Rate Pass - Through in Algerian، جامعة العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2015

11- منال جابر مرسي محمد ، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر- خلال فترة (1990-2017) ، كلية التجارة، جامعة سوهاج ، مصر، 2017

الملتقيات:

01- علاء الغرابوي ، محمد عبد العظيم ، إيمان شقير ، التسويق المعاصر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 03 ديسمبر 2007

التقارير:

01- زاكي رمزي ، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسالية الصناعية على البلاد العربية ، جامعة الدول العربية

02- الجليل أحمد و آخرون ، نظم و سياسات أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، 2003

03- حشيش عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، لدار الجامعية ، 1993

04- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

05- علي توفيق الصادق و آخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، أبوظبي ، العدد 02 ، 1996 .

المذكرات:

01- شيباني سليمان ، سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

02- الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 سليمة بوادي ، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار / أورو دراسة قياسية (2000-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012 .

03- وليد بشيشي ، أثر تغير سعر الصرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2009

- 04- مولاي بوعلام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية " 1990-2003 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص اقتصاد
- 05- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات سعر الصرف ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2016 .
- 06- مولاي بوعلام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية " 1990-2003 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص اقتصاد عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات سعر الصرف ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2016
- 07- بلحاج اسلام، بن عطية أمين، تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري خلال فترة 2010-2020 (دراسة قياسية)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر الأكاديمي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2022
- 08- داود نادية، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2019 ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، الجزائر، 2021
- 09- راشد عبد الأمير جاسم، التسعير الدولي للمخاطرة بإطار نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الدولي، دراسة تحليلية لعينة من الأسهم العادية لأسواق الأسهم الدولية، أطروحة من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم إدارة الأعمال، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق، 2016
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 01-Lynda MIZI ALLAOUA & Mohammed ACHOUCHE , fear of Floating And Exchange Rate Pass Through To location in Algeria ,Les Cahiers du Cread, vol. 33 - n° - 122, université bedjaia, 2018
- 02- Nilhaddinne ben chikh, Asymmetric Exchange Rate Pass-Through in the Euro Area : New Evidence from Smooth Transition Models.2012
- 03- Rabah Arezki, Gylfason Thorvaldur . Commodity price ,volatitity-democracy and economic growth , Cesifo Working Paper N°3619.
- 04- Vinh Nguyen Thi Thuy & Duong Trinh Thi Thuy, 2019 "[The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam: A Bounds Testing Approach](#)," *JRFM*, MDPI, vol. 12(1),
- 05- Emmanuel Erem (2018), The Effect of Exchange Rate Volatility on Exports: the Case of Canada's Exports to the USA, <https://www.amazon.com>.
- 06- **Mahin John Gachunga , 2018** , Effect of Exchange Rates Volatility on Imports and Exports, *Mediterranean journal of basic and Applied Sciences*, Capital University of Economics and Business, International School of Economics and Management.
- 07- Fındık Özlem ALPER, 2014, **IMPACT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON TRADE: A LITERATURE SURVEY**, Ç.Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Cilt 23, Sayı 2
- 08- Paul Coller, Benedikt Goderis, Commodity prices, 2008, **Growth and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum**, *Department of Economics*, University of Oxford, 2008
- 09- Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, 2008, **Volatility and natural resource curse**, *OxCarre Research Paper*, N° 2008-03, 2008
- 10- Garey Ramey, Valerie A. Ramey, **Cross-country evidence on the link between volatility and growth**, *The American Economic Review*, Vol 85 N°5, December 1995

-
- 11- Blejer, M. and Leiderman, L. 1981. “**A Monetary Approach to the Crawling –Peg System: Theory and Evidence**”, Journal of Political Economy, 89, (1)
- 12- Mundell, R. (1962) “**The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policies under Fixed Exchange Rates**” IMF Staff Papers
- 13- Crosetti, G. Poati, P. and Noriel, R.1988 “**What Caused the Asian Currency and Financial Crises**”, National Bureau of Economic Research Working Papers, No.6833 and 6844
- 14- Burnside, M. Marton, E. and Seige, R. (1998). “**Prospective Deficits and the Asian Currency Crises**”, Center for Economic Policy Research Discussion Papers 2015